السبت 13 كانون الثاني 2024
العدد 5106 السنة الثامنة عشرة
Samedi 13 Janvier 2024 no 5106 18ème année

24 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات
نتالي حنظل
ثمة بلاد على لساني

برّي: فرنجية مرشّح وحيد معلن... هل يذهبون إلى الجلسة؟ [12]

مئة يوم حرب: اليأس يضرب إسرائيل [7]

اليمن يتحدّى «الإمبراطورية»

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

اليمن يتحدّى العدوان: لا ممرّ لإسرائيل في «بحرنا»

صنعاء - **رشيد الحداد**

فشل العدوان الأميركي - البريطاني على عدد من المحافظات اليمنية الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء، في تحقيق أي أهداف عسكرية، ليتحوّل إلى مجرد اعتداء سافر على السيادة اليمنية، سيكون له ما بعده من تداعيات عسكرية ستطاول القواعد الأميركية في المنطقة، وسيدفع صنعاء إلى الانتقال إلى المرحلة الثالثة من التصعيد في البحر الأحمر، وهي مرحلة حدّدت القوات المسلحة اليمنية أهدافها بإغلاق هذا البحر أمام السفن التجارية التابعة للدول المعتدية على أراضي البلاد وسيادتها الوطنية. والعدوان الذي علمت صنعاء به يوم الجمعة قبل الماضي، كان متوقّعاً أن يحدث قبل نحو أسبوع، بحسب ما ذكرت مصادر مطّلعة لـ«الأخبار»، لكن واشنطن ولندن انتظرتا قرار مجلس الأمن الذي قالت وسائل إعلام أميركية نقلاً عن دبلوماسيين إن الولايات المتحدة قامت بتعديل صياغته لتجاوز اعتراضات صينية، ثم فوجئت مع بريطانيا، بالهجوم الكبير الذي شنّته القوات اليمنية ليل الثلاثاء الماضي، واعتبرته الدولتان إهانة غير مسبوقة لهما، فلجأتا إلى رد اعتبارهما بعملية عسكرية سُخّرت لها كل وسائل إعلامهما، لإطلاق دعاية غير حقيقية عن أن اليمن يستهدف الملاحة والتجارة الدوليتين في البحر الأحمر، وليس مجرّد السفن المتّجهة إلى فلسطين المحتلة. وقبل تنفيذ العملية بساعات، وجّهت واشنطن ولندن خطابهما إلى الرأي العام الأميركي والبريطاني، قبل أن تخاطبا اليمنيين الذين لم تحتاشم على أخذ الحيطة والحذر، متجاهلتَين أن هذا الشعب فشلت 270 ألف غارة في ثنيه عن مواجهة العدوان السعودي - الإماراتي الذي كان بالوكالة عن أميركا وبريطانيا. وخلافاً لما توقّعته الأخيرتان بعد العملية التي قالت القيادة المركزية الأميركية إنها نفّذت بواسطة أسلحة متطورة عبر نحو 100 غارة جوية وصاروخية على عدد من المحافظات اليمنية، استُخدمت في بعضها صواريخ من نوع «توماهوك» أطلقتها غواصات، فإن العدوان انتهى من دون تحقيق أي أهداف، وهو أول عملية عسكرية معلنة لدول كبرى ضد اليمن، تنتهي بالفشل وتفتح الباب واسعاً أمام القوات المسلحة اليمنية للرد القاسي والمؤلم في الأيام والأسابيع المقبلة، علماً أن قوات صنعاء البحرية نفّذت ردّاً أولياً بعد سبع دقائق فقط من الضربات، بشن هجوم بصليات من الصواريخ على بوارج أميركية في البحر الأحمر. وكانت مصادر مطّلعة على تطوّرات الأحداث قد ذكرت أن انطلاق بعض الطائرات التي نفّذت الاعتداء كان من قاعدة «العديد» الأميركية في قطر، فيما أخرى انطلقت من قاعدة بريطانية في قبرص، ومرّت فوق السعودية التي لم تعتبر ذلك انتهاكاً لسيادتها، رغم أنها تعترض الصواريخ والمُسيّرات اليمنية التي تستهدف إسرائيل بحجة أنها تمثّل انتهاكاً لأجوائها.

ودان «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء العملية، ووصفها بالفجّة والسافرة، موجهاً القوات المسلحة التابعة له باعتبار كل المصالح الأميركية والبريطانية أهدافاً مشروعة، رداً على هذا العدوان الذي قال، في بيان، إنه يضع الملاحة الدولية في خطر، محمّلاً الولايات المتحدة وبريطانيا المسؤولية الكاملة عن تداعيات الاعتداء على السيادة اليمنية. وفي أعقاب خروج مسيرات شعبية شارك فيها مئات الآلاف من اليمنيين رداً على العدوان، أكّد القائد الأعلى للقوات المسلحة في حكومة صنعاء، مهدي المشاط، الذي يشغل منصب رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، في تصريح نقلته وسائل الإعلام الرسمية، أن «العدوان الأميركي - الصهيوني - البريطاني غير المبرّر على اليمن انتهاك لكل القوانين، وستدفع الدول المشاركة فيه الثمن باهظاً». كما أكّد أن «الدم اليمني غال وثأرنا لا يبيت، ولن يثني العدوان اليمن عن موقفه المساند والداعم لفلسطين»، مشدّداً على «استمرار منع السفن الإسرائيلية أو المتّجهة إلى فلسطين المحتلة من المرور في البحر الأحمر وباب المندب». من جهته، قال الخبير العسكري، مجيب شمسان، لـ«الأخبار»، إن «الرد سيكون بعملية عسكرية واسعة ومرعبة للعدو خلال الفترة القادمة».

وكانت العملية العسكرية التي لم يُفاجأ بها الشعب اليمني في ظل الاستماتة الأميركية والبريطانية للدفاع عن إسرائيل في البحر الأحمر، استهدفت بأربع غارات، قاعدة الديلمي الجوية شمال العاصمة. كذلك، شنّ الطيران البريطاني والأميركي سلسلة هجمات على محيط مطار الحديدة ومناطق أخرى في مديرية زبيد جنوب المدينة. كما جرى استهداف معسكر كهلان شرق مدينة صعدة شمال غرب اليمن. وبعد تحريض «هيئة العمليات التجارية البريطانية» على منطقة الحوبان في تعز، استهدف الطيران المعادي مطار تعز بسلسلة غارات. أيضاً، أفاد الإعلام البريطاني بأن الحكومة البريطانية حدّدت ثلاث محافظات للاستهداف تمثّلت في صنعاء وحجّة والحديدة.

شنّت أميركا وبريطانيا نحو 100 غارة جوية وصاروخية على اليمن (سنتكوم)

وادى العدوان إلى استشهاد خمسة من عناصر القوات المسلحة اليمنية وإصابة ستة آخرين. ووفقاً للمتحدث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، فإن مجمل عدد الغارات بلغ 73، كان هدفها الأساسي تدمير قدرات حركة «أنصار الله» العسكرية. ولذلك، قالت القيادة المركزية الأميركية إن العملية تركّزت على مخازن أسلحة ومستودعات للذخيرة الحيّة وأنظمة لإطلاق الصواريخ والطائرات المُسيّرة، ومنشآت لإنتاج وأنظمة رادار للدفاع الجوي. إلا أن «الأخبار» علمت، من أكثر من مصدر في صنعاء، أن الهجوم لم يحقق أي هدف، ولم ينل من قدرات قوات صنعاء.

وفي تطور يؤكد بصورة مباشرة فشل العدوان، أعلنت شركة «هافنيا» السنغافورية للشحن البحري أنها أوقفت كل السفن المتّجهة إلى البحر الأحمر، ما يعني أن الهدف الأساسي المُعلن للأميركيين والبريطانيين بحماية الملاحة في المنطقة لم يتحقّق. فضلاً عن ذلك، سيتعيّن على واشنطن ولندن الآن انتظار رد صنعاء، والذي سيكون بلا شك ذا تأثير على سطوتهما التي تسعيان إلى ممارستها في البحر الأحمر، ولا سيما أن الولايات المتحدة تتهيّب هذا الرد وما يمكن أن ينجم عنه من توسيع للمواجهة التي تعلن باستمرار أنها تريد إبقاءها محصورة قدر الإمكان، وأن العدوان بذاته كان لهذه الغاية.

العدوان مثّل محاولة لرد الاعتبار بعد هجوم قوات صنعاء ليل الثلاثاء، والذي اعتبرته أميركا وبريطانيا إهانة غير مسبوقة لهما

مقالة

واشنطن... حارسة «الازدهار» المجبول بالدماء

وليد شرارة

ليس صدفةً أن تختار الولايات المتحدة تسمية «حارس الازدهار» للائتلاف الذي شكّلته مع أتباع وأذناب، وفي مقدّمتهم بريطانيا، لاستهداف أحرار اليمن عقاباً لهم على تضامنهم العملي مع فلسطين وغزة. تعيد هذه التسمية تذكيرَ من خانتهم الذاكرة، أو أعمتهم الأيديولوجيا الليبرالية الجوفاء، بصلة الرحم بين ازدهار الغرب تاريخيّاً واستمراره راهناً، وسفك دماء «الآخرين» من شعوب العالم غير الغربي. مَن اختار هذه التسمية، يمتلك فضيلة واحدة، هي الصراحة الفجّة، التي ميّزت قادة الاستعمار الغربي ورموزه، عندما كان في أوّج عتوته. سيسيل رودس (1853-1902)، رجل السياسة والأعمال البريطاني، وأحد أبرز المدافعين عن الإمبراطورية البريطانية، الذي عُيّن رئيساً لوزراء مستعمرة «كاب» في جنوب أفريقيا، بين عامَي 1890 و1896، ومؤسّس شركة الألماس الشهيرة «دو بيرز»، والتي حملت ناميبيا اسمه عندما كانت مستعمرة بريطانية، أي روديسيا، لم يتورّع عن الإقرار بأن «الفضة هي دماء الآخرين». إخضاع الآخرين من غير الغربيين، عبر القتل الجماعي وحتى الإبادة عند الضرورة، ومختلف أشكال التنكيل والترويع والتهجير، كان وما زال الشرط المركزي لتثبيت منظومة السيطرة الغربية على ثرواتهم ومصائرهم.

لا تخرج حرب الإبادة ضدّ غزة، من منظور قادة الغرب، وليس من منظور القادة الصهاينة وحدهم، عن هذه القاعدة الجوهرية. ولا الحروب التي سبقتها ضدّ العراق وأفغانستان ولبنان وسوريا وليبيا. عندما تجرّأت المقاومة الفلسطينية بقيادة «حماس» على زعزعة أركان هذه المنظومة انطلاقاً من غزة في السابع من تشرين الأول الماضي، كان الردّ بحرب الإبادة. وهي تشنّ عمليات عدوانية ضدّ اليمن وشعبه اليوم، لأن قواه الحيّة قرّرت الضغط على الكيان الصهيوني لوقف هذه الحرب، عبر منع السفن القادمة منه أو الذاهبة إليه من العبور من باب المندب، وإن اضطرت لضربها أو احتجازها. سفك دماء الآخرين ضرورة حيوية لبقاء منظومة السيطرة والنهب. لكنّ نخب المستعمرة الاستيطانية الكبرى والحديثة النشأة، أي الولايات المتحدة، فاقدة للوعي التاريخي، ولا تدرك على الأرجح مغبّة المبادئة بالحرابة ضدّ أبناء العربية السعيدة. ربّما أن مثل هذا الإدراك، هو الذي يفسّر إحجام بعض الدول الأوروبية كإسبانيا، أو بما فيها تلك السائرة في ركابها عادةً، كألمانيا وفرنسا وإيطاليا، عن المشاركة في عدوان ستكون أثمانه باهظة بلا ريب.

فشل واشنطن في «توريط» بعض حلفائها الغربيين في عمليات عدوانية ضدّ اليمن مؤشّر جديد إلى استمرار تراجع هيمنتها، بعدما ظنّ كثيرون أنها نجحت بوقفه، عندما استطاعت إعادة تشكيل معسكر غربي في مقابل روسيا، على خلفية الحرب في أوكرانيا. أوضحُ محاولة للتوريط، جرت مع إسبانيا، إذ زعم وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، لدى الإعلان عن تشكيل ائتلاف «حارس الازدهار»، في الـ18 من كانون الأول الماضي، بأن مدريد هي عضو فيه من دون التشاور مع حكومتها، ما أثار غضباً شديداً لدى الأخيرة. ويشير خبير شؤون السياسة الدورية، الدار ماميدوف، في مقال على موقع «ريسبونسيبل ستايتكرافت» بعنوان «الضغط الأميركي لتوسيع الائتلاف المعادي للحوثيين يثير حنق الحلفاء»، إلى أن «الرئيس بايدن اتّصل برئيس الوزراء الإسباني، بيدرو سانشيز، لتجاوز آثار الأزمة، وركّز على التهديد الناجم عن ممارسات الحوثيين. إنْ كانت نيّته تقريب مدريد من الموقف الأميركي فقد فشل تماماً: إسبانيا رفضت الانضمام إلى الولايات المتحدة وعدد من حلفائها عندما أصدروا في الـ3 من هذا الشهر إعلاناً مشتركاً يحذّر الحوثيين من النتائج المترتّبة على هجماتهم المستمرّة على حرية الملاحة». يلفت مامدوف أيضاً، إلى أن حلفاء آخرين لواشنطن لم يشاركوا في الإعلان المذكور كفرنسا وألمانيا أو وقّعوا عليه، كما هو حال إيطاليا، دون الالتزام بالقتال تحت إمرة القيادة الأميركية، أو وافقوا فقط على إرسال أعداد رمزية من الجنود، كهولندا والدنمارك والنروج. وفي الواقع، فإن البلدان التي أيّدت العدوان الأميركي - البريطاني على اليمن عند وقوعه، هي أستراليا وكندا واليابان والبحرين.

الفشل المشار إليه، إشكالي جدّاً بالنسبة إلى إدارة بايدن. هي تَعلم أن المواجهة مع الحوثيين تقتضي حشداً عسكرياً بحرياً كبيراً. كما ينقل ديفيد سانغر، في «نيويورك تايمز»، عن الأميرال المتقاعد جايمس ستافريديس، الذي يرى أن «تجربتنا مع القراصنة الصوماليين تُظهر أن اعتماد مقاربة دفاعية لا يكفي بتاتاً. المطلوب هو نقل المعركة إلى البرّ كذلك، لأنها الطريقة الوحيدة لإفهام إيران مضمون رسالتنا. فكرة أنّنا سنسيّر دوريات في البحر الأحمر، وهو بحجم كاليفورنيا، مؤلّفة من بضع سيارات شرطة، أي سفننا هناك، غير واقعية أبداً». واشنطن تعي بأن المجابهة في باب المندب والبحر الأحمر قد لا تقتصر على عمليات قصف محدودة، وأن احتمال تدحرجها الى معركة حامية ومديدة، كبير، وأن هذا الأمر يتناقض مع أجندتها الاستراتيجية، وأولويّتها تعاظم نفوذ الصين برأ، وبشكل خاص بحراً. وبعدما أفضى «غرق» الولايات المتحدة في بر الفضاء العربي - الإسلامي، وفقاً للتعبير المستخدم من بعض خبرائها، إلى بداية انحدارها، فإن غرقها في بحار هذا الفضاء، وتحديداً في البحر الأحمر، سيمثّل تسارعاً كبيراً في مثل هذا الانحدار. في مقابل قوم قال عنهم الرسول الأكرم: «يأتيكم أهل اليمن أرقّ قلوباً وألين أفئدة يريد قوم أن يضعوهم فيأبى الله إلا أن يرفعهم».

واشنطن «تقصف» مسار السلام: صنعاء نحو المواجهة الأوسع

أحمد الحسني

بعد دخول اليمن فصلاً جديداً من المواجهة مع الولايات المتحدة، يبدو أن تحوّلات كبرى ستلقي بظلالها على المشهدين العسكري والسياسي في البلاد. والظاهر أنّ ملف عملية السلام، والذي ظلّ يراوح مكانه لما يقارب العامين، بات في طريقه إلى الانهيار على وقع الضربات الأميركية ضد صنعاء، على الأقل بطريقة الحرب التي أشعلوها مطلع عام 2018 في الحديدة.

غير أن صنعاء، ووفقاً لخبرات متراكمة في التعاطي مع تهديدات من هذا النوع، لم تُترك عديدها وعتادها في معسكرات معروفة ومكشوفة. وبالتالي، فإن كل حديث عن استهداف مصانع التصنيع العسكري، يندرج فقط ضمن الدعاية والاستهلاك السياسي والإعلامي. وعلى أي حال، يبدو أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى حرب شاملة بقدر ما تهدف إلى إشعال النار في ملف إنهاء الحرب، والدفع إلى تسعير الأوضاع مجدداً في اليمن، بما يخدم الموقف الأميركي الرافض لعملية السلام، ولخروج السعودية من هذا البلد ضمن التسوية المرتقبة، والتي ترى واشنطن ومعها أبو ظبي أنها أقرب إلى الهزيمة، وتأتي على حساب الأطراف الموالية لهما. وبدخول صنعاء فصلاً جديداً من المواجهة مع واشنطن، يبدو أن ترتيبات السلام باتت على المحك، ليس هذا فقط، بل إن بنود الهدنة، المعلن منها وغير المعلن، باتت هي الأخرى في مهب الريح، خصوصاً أن الولايات المتحدة، في الأشهر الماضية، قد أماطت اللثام عن دورها المباشر السياسي والعسكري والأمني في اليمن، وباتت تتحكّم في المشهد في المحافظات الواقعة تحت سيطرة السعودية والإمارات. إذ عبر مجلس «القيادة الرئاسي»، طوّعت الأجهزة العسكرية والأمنية تحت قيادة رئيس المجلس، رشاد العليمي، مانحة المكونات السياسية الموالية لأبو ظبي دعماً مفتوحاً، خصوصاً منها «المجلس الانتقالي الجنوبي» و«المقاومة الوطنية».

العدوان كان في جانب منه اعتراضاً على التسوية المرتقبة، والتي ترى فيها واشنطن وابو ظبي هزيمة كاملة

لكن التطورات الأخيرة ستفسد على واشنطن تلك الترتيبات، خصوصاً أن رد صنعاء سيلقي بظلاله على المكوّنات المحلية المناوئة للأولى، ليس فقط في الوقت الراهن، ولكن حتى مستقبلاً، إذ لن يستقيم أي حديث عن دمج تلك الأطراف في شراكة وطنية في ظل العدوان الأميركي على البلاد. وما يعزز التقدير المتقدّم، أن معركة صنعاء لم تعد فقط لكسر الحصار عن غزة، ولكنها أيضاً، في موازاة ذلك، معركة لرد العدوان الأميركي، في البحر والبر، بحسب تصريحات الناطق العسكري، يحيى سريع، الأمر الذي سيوسّع من رقعة المواجهة لتشمل أهدافاً للوجود الأميركي والبريطاني في شبوة وحضرموت وسقطرى والمهرة.

وفي رأي محللين، لن تقتصر المواجهة مع واشنطن وحلفائها، على جانبها العسكري، بل ستفتح صنعاء أبوابها لتحالفات جديدة في مواجهة الواقع الجديد، ولا سيما أنها بحربها في البحر الأحمر، ردمت الهوة بينها وبين عدد من الفصائل والقوى المحلية، في ظل تعاظم ردود الفعل، شعبياً وسياسياً وإعلامياً، المؤيدة لإغلاقها الملاحة في وجه إسرائيل، والرافضة للعدوان الأميركي على اليمن.

رد صنعاء سيلقي بظلاله على المكوّنات المحلية المناوئة لها (أ ف ب)

طوفان الأقصى

نصائح غربية لواشنطن بـ«التعقّل»: صنعاء لن ترتدع

قبيل العدوان الثنائي الأميركي - البريطاني على اليمن، بمواقف منذّدة داخل الولايات المتحدة وخارجها، فيما بدا لافتاً إجماع عدد كبير من المراقبين على أنّ خطوة واشنطن لن تكون كافية لـ«ردع» حركة «أنصار الله» عن استكمال هجماتها، ردّاً على استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. إذ يرى هؤلاء أنّ الحركة اليمنية أصبحت، مع مرور السنوات، أكثر قابلية للصمود في مواجهة أيّ عدوان عليها، وأنّ عدم توسيع رقعة الحرب، إنّما يصبّ في مصلحة الأميركيين، وغير ذلك لن يكون إلّا «في مصلحة إيران وحلفائها».

لا ردع إستراتيجياً

وفقاً لبعض التحليلات التي أوردها موقع «المجلس الأطلسي»، في أعقاب الهجوم الثنائي على اليمن، أمس، إنّ واشنطن ضربت من قبل، وتحديداً عام 2016، «مواقع للحوثيين»، وإن هذه الضربات كشفت عن أن الجماعة المسلّحة «على استعداد، منذ مدّة

> عزّز التحرك العسكري الأخير الانقسام الذي كان مستعراً بالفعل في الداخل الأميركي

طويلة، لتحمّل الخسائر العسكرية والمدنية جرّاء أيّ هجوم جوّي قد تتعرّض له». وبعدما تبيّن أنّ «ردعهم مستبعد جدّاً»، فقد «طوّر الحوثيون ما يملكونه من موارد، بالإضافة إلى تلك التي كانت تزوّدهم بها إيران، إلى أنظمة أسلحة ذات قدرات أعلى». ويتابع أصحاب هذا الرأي أنّه نظراً إلى الخبرة الطويلة التي تتمتّع بها «أنصار الله» في تحمّل الضربات الجوية، فمن غير المرجّح أن يحقّق الهجوم الأخير أيّ ردع إستراتيجي، ما يعني «استمرار الحوثيّين» باستهداف الشحن في البحر الأحمر. وتبرز وجهة النظر هذه آراء بعض المراقبين والمسؤولين الأميركيين، الذين تحذّثوا إلى وسائل إعلام في أعقاب الهجوم، عن أن ضربة فجر الجمعة «لن تكون الأخيرة»، ولا سيّما أنّها مرتبطة مباشرة بالخطوات التي ستتّخذها قوات صنعاء مستقبلاً.

الحرب «الكارثية» القادمة

رغم أنّ الردّ الأميركي «المعدّل والحذر» يُعدّ مبرّراً، في رأي صحيفة «واشنطن بوست»، فإنّ ضبط النفس الذي كانت تمارسه واشنطن، طوال المدة الماضية، شكّل علامة «قوّة لا ضعف». ومن هنا، دعت الصحيفة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى التأكّد من أن هجوم بلاده على اليمن لن يخرج عن نطاق السيطرة، نظراً إلى أنّ الحرب الأوسع «ستكون كارثية». وفيما يشجّع «بعض الصقور» في واشنطن التصعيد عسكرياً ضدّ قوات صنعاء، فإنّ إدارة بايدن تُدرك أن القيام بذلك سيساعد في «ترسيخ القيادة الإيرانية الضعيفة». وفقاً لـ«واشنطن بوست» التي تقول إن إيران قد «لا تكون قادرة على التغلّب، بسهولة، على هجوم شامل من الولايات المتحدة وحلفائها»، إلّا أنّ لديها فرصة جيّدة لخوض حرب أوسع «تشمل وكلاءها»، «والاستفادة منها حتى». في المقابل، وطبقاً للمصدر نفسه، فإنّه للفوز في هذه الحرب، ستتكبّد أميركا تكاليف دبلوماسية واقتصادية هائلة، في وقت «لا نبّهَ فيه لدى إدارة بايدن لإشراك البلاد في حرب أوسع».

انقسام في الكونغرس

وفي ما يتعلّق بالأصداء الداخلية، فقد عزّز التحرّك العسكري الأخير الانقسام الذي كان مستعراً بالفعل في الداخل الأميركي؛ ففي حين رحّب بعض أعضاء «الكونغرس» بخطوة الإدارة الأميركية التي كانت تتعرّض لكثير من الانتقادات على خلفية «تلكؤها» في التصدّي بفعالية لهجمات قوات صنعاء، فقد هاجم آخرون، ولا سيما المنتمون إلى حزب الديموقراطي، القرار الأخير، واضعين إيّاه في خانة «تجاوز صلاحيات الكونغرس». ووصف النائب روخانا (ديموقراطي/ كاليفورنيا)، الضربات على اليمن بـ«غير الدستورية»، مشيراً إلى أنّه لأكثر من شهر، «كان بايدن يستشير

«واشنطن بوست»: لا نية لإدارة بايدن في إشراك أميركا بـ«حرب أوسع» (أ ف ب)

لا تأييد عربياً للعدوان

تتالت ردود الفعل العربية والإقليمية على العدوان الذي شنّته الولايات المتحدة وبريطانيا على عدد من المحافظات اليمنية الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء. ودانت إيران العدوان الثنائي، مشيرة إلى أنه «انتهاك واضح للسيادة» و«انتهاك للقانون الدولي». وفق بيان صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية، ناصر كنعاني، الذي اعتبر أن الهجمات تهدف إلى صرف الانتباه عن الحرب على قطاع غزة، داعياً إلى «خطوات مسؤولة» لمنع توسّع تلك الحرب. ومن جهتها، استنكرت سلطنة عُمان «اللجوء إلى هذا العمل العسكري من قبل دول صديقة، بينما تتمادى إسرائيل في قصفها وحربها الغاشمة وحصارها لقطاع غزة من دون حساب أو عقاب»، في ما بدا إشارة إلى البحرين التي قالت الولايات المتحدة إنها دعمتها في عدوانها في إطار تحالف «حارس الازدهار». وأعربت الخارجية العُمانية عن «قلق بالغ» إزاء ما حدث، مناشدة «جميع الأطراف وقف التصعيد والعمليات العسكرية والتركيز على معالجة الأسباب الجذرية والحقيقية للأزمة»، والمتمثّلة في الحرب على غزة. وبالمثل، رأى الأردن أن «تقاعس المجتمع الدولي في كبح إسرائيل سمح لها بتعريض أمن المنطقة للخطر». وقال وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، وفق وكالة «بترا»، إن الأردن يتابع بـ«قلق» التطورات «وانعكاسات ذلك على الوضع الإقليمي»، محذّراً من أن «إسرائيل تدفع المنطقة برمّتها نحو مزيد من الصراع».

أما السعودية، فأعربت، في بيان لخارجيتها، عن «قلق بالغ» من «أهمية المحافظة على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر التي تُعدّ حرية الملاحة فيها مطلباً دولياً»، داعية إلى «ضبط النفس وتجنُّب التصعيد». كذلك، أعربت الإمارات عن «قلقها البالغ من تداعيات الاعتداءات على الملاحة البحرية»، والتي «تمثّل تهديداً غير مقبول للتجارة العالمية ولأمن المنطقة والمصالح الدولية». كما أشارت دولة الكويت إلى أنها تتابع التطورات «بقلق واهتمام بالغيْن»، مطالبةً، في بيان صادر عن خارجيتها، بالحفاظ على «الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأحمر وتأمين حرية الملاحة».

بريطانيا تؤدّي قسطها: نحن أهل العدوان

لندن ـ **سعيد محمد**

فيما يرزح الاقتصاد البريطاني تحت واحدة من أسوأ موجات التضخّم في تاريخه، وفي الوقت الذي يكافح فيه ملايين البريطانيين لتأمين لقمة عيشهم اليومي، تستمرّ حكومة نخبة الأثرياء التي تحكم المملكة، في توريط البلاد في مزيد من الصراعات العسكرية الأميركية، عبر مشاركة رمزية في العدوان على اليمن، لتضيف جبهة أخرى ثالثة إلى أوكرانيا - التي وصلها رئيس الوزراء، ريشي سوناك، مساء أمس، محمّلاً بأموال إضافية وترتيبات عسكرية وأمنية واستخبارية -، وغزّة، حيث تشارك القوات البريطانية من قاعدتيها في قبرص، في دعم عمليات الجيش الإسرائيلي ضدّ القطاع المحاصر.

وكانت أربع طائرات من طراز "تايفون" تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني متمركزة في قاعدة "أكروتيري" في جزيرة قبرص، قد عبرت، ليل الخميس - الجمعة، الأجواء المصرية في اتجاه اليمن، وتزوّدت بالوقود فوق البحر الأحمر، قبل أن تشارك القوات الأميركية عدوانها على اليمن. وبحسب وزارة الدفاع البريطانية، فإن طائرات سلاح الجو الملكي التي قطعت عدّة آلاف من الأميال ذهاباً وإياباً، قصفت موقعَين تستخدمهما القوات اليمنية لإطلاق الصواريخ البالستية والمسيّرات، قبل أن تعود أدراجها إلى "أكروتيري"، فيما لم تشارك أيّ من السفينتَين الحربيتَين التابعتَين للبحرية الملكية، الموجودتَين حالياً في البحر الأحمر، بشكل مباشر في الضربات. وفي هذا الإطار، نقلت وسائل الإعلام المحلّية عن وزير القوات المسلّحة البريطانية، جيمس هيبي، قوله إن العملية كانت "محدودة ومتناسبة وضرورية" للدفاع عن السفن الحربية الغربية وسفن الشحن في البحر الأحمر. ودعا هيبي مواطنيه إلى الشعور بالفخر بما أنجزته قواتهم المسلّحة، على رغم كل المخاطر، مبلغاً الصحافيين أنه "لا توجد خطط حالياً لشنّ مزيد من الضربات". من جهتها، قالت وزارة الدفاع البريطانية إن تأثير الهجمات التي شنّتها الطائرات الملكية لم يتّضح بعد، لكن "المؤشرات المبكرة تبيّن أن قدرة اليمن على تهديد الشحن التجاري قد تلقّت ضربة"، بحسبها. وكانت لندن قد أرسلت المدمرة "دايموند" إلى البحر الأحمر في محاولة لتقديم الحماية من الضربات الجوية للسفن الإسرائيلية أو تلك

> طالب نواب من أحزاب المعارضة بانعقاد البرلمان من أجل مناقشة قرار سوناك التورط بعمليات عسكرية ضدّ اليمن

المتّجهة إلى موانئ الكيان العبري، والتي يستهدفها اليمنيون في سياق دعمهم للفلسطينيين الذين يواجهون حرب إبادة إسرائيلية. والتحقت بها تالياً الفرقاطة "لانكستر" التي تتمركز عادة في الخليج العربي لحماية أنظمته الحاكمة. وبخلاف المدمّرات الأميركية التي شاركت في العدوان على اليمن، فإن القطع البحرية البريطانية مخصصة للدفاع الجوي والممارك البحرية، ولا تحمل صواريخ "كروز" لقصف مواقع على البر.

وفي معرض تبريره مشاركة بلاده في العمليات العدوانية ضدّ البلد العربي، قال سوناك إن "هجمات الحوثيّين تعطّل التجارة وترفع أسعار السلع، وتفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن"، مضيفاً، في اجتماع عبر الفيديو مع مجلس الوزراء بينما كان متّجهاً إلى أوكرانيا، أن "التحذيرات المتكرّرة من المجتمع الدولي لليمن لم تُجدِ نفعاً، إذ واصل (الحوثيون) تنفيذ هجمات في البحر الأحمر، بما في ذلك استهداف السفن الحربية البريطانية والأميركية، وهذا أمر لا يمكن أن يستمر". وفي وقت لاحق، أصدر سوناك بياناً أعلن فيه تنفيذ ضربات ضدّ أهداف يمنية من قِبَل طائرات سلاح الجو الملكي، مشيراً إلى أن البحرية البريطانية ستواصل القيام بدوريات في البحر الأحمر كجزء من عملية متعدّدة الجنسيات تقودها الولايات المتحدة.

في المقابل، طالب نواب من أحزاب المعارضة بانعقاد البرلمان من أجل مناقشة قرار سوناك التورّط بعمليات عسكرية مخصصة للدفاع الجوي والمعارك البحرية، ولا تحمل صواريخ "كروز" لقصف مواقع على البر.

وفي معرض تبريره مشاركة بلاده في العمليات العدوانية ضدّ البلد العربي، قال سوناك إن "هجمات الحوثيّين تعطّل التجارة وترفع أسعار السلع، وتفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن"، مضيفاً، في اجتماع عبر الفيديو مع مجلس الوزراء بينما كان متّجهاً إلى أوكرانيا، أن "التحذيرات المتكرّرة من المجتمع الدولي لليمن لم تُجدِ نفعاً، إذ واصل (الحوثيون) تنفيذ هجمات في البحر الأحمر، بما في ذلك استهداف السفن الحربية البريطانية والأميركية، وهذا أمر لا يمكن أن يستمر". وفي وقت لاحق، أصدر سوناك بياناً أعلن فيه تنفيذ ضربات ضدّ أهداف يمنية من قِبَل طائرات سلاح الجو الملكي، مشيراً إلى أن البحرية البريطانية ستواصل القيام بدوريات في البحر الأحمر كجزء من عملية متعدّدة الجنسيات تقودها الولايات المتحدة.

مقالة

أميركا «تضيّع» هيمنتها على البحار

حسن شعبان

إلى قبل العدوان الثنائي على اليمن، أظهر الأداء الأميركي حيال العمليات اليمنية المستمرة في البحر الأحمر، أن الولايات المتحدة تحتاج إلى مظلّة سياسية تبرّر عبرها أيّ خطوة عدائية في هذا البلد، وأنها فاقدة للمبادرة المستقلّة، بالنظر إلى أن الضربات اليمنية إنما تستهدف إسرائيل حصراً، ولديها سقف سياسي محدّد هو فك الحصار عن قطاع غزة، ما يعني أن أيّ معركة أميركية منفردة ضدّ صنعاء، في وقت تغرق فيه واشنطن حتى أذنيها في دعم الحرب الإسرائيلية على القطاع، ستكون لغير مصلحة الولايات المتحدة. ولذا، عملت الأخيرة على تظهير الحركة العسكرية في منطقة باب المندب وكأنها تهديد للملاحة الدولية عموماً. لكنها عندما عجزت عن حشد التأييد المطلوب، وجدت نفسها بين خيارَين: إمّا الامتناع عن الردّ، والذي يستلزم تراجع هيبتها على المستوى الدولي، بما يعني تحفّز المنافسين الأساسيين، وعلى رأسهم روسيا والصين، لتحدّي إرادتها، وتضرّر هيمنتها على البحار والمحيطات؛ وإمّا الإقدام عليه، بما يفتح باب مواجهة مع قوة لم تستطع واشنطن حتى اللحظة فهم دوافعها وآليات عملها، كما لم تتمكّن من حصر قوتها العسكرية والأمنية بشكل كلّي ودقيق، فضلاً عن أنها عاجزة عن ضبط ردّة فعلها؛ وهذه العناوين كلها باتت تتصدّر المشهد في أعقاب عدوان ليل الخميس - الجمعة.

البحر الأحمر كبحيرة أميركية وتحديات اليمن

بنت الولايات المتحدة نظريتها للهيمنة على العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، على القبض المباشر على البحار والمحيطات والممرات المائية الحيوية، كشرط إستراتيجي لضمان التفوق الكمي والنوعي على المنافسين المحتملين، كما لضمان تحكمها في حجم نمو القدرة عند خصومها وهامش الحركة لدى حلفائها. ولكن جرأة الدولة اليمنية على تحدي هذا النظام، فتح الباب أمام العالم للتفكير في إمكانية التصادم معه عند الضرورة. وبذلك، أنجزت صنعاء ثلاثة أهداف واضحة ومباشرة:

1- كسر القرار الأميركي باستفراد غزة، ومنع تدخل أيّ طرف من خارجها في الحرب.

2- تحدّي الإرادة الأميركية في ضمان الهيمنة على البحر الأحمر لمصلحة إسرائيل.

3- ضرب الهيبة الأميركية، خصوصاً بعد أن أعلن قائد «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، استعداد اليمن للردّ على أيّ «حماقة»، بجعل البوارج والمصالح والحركة الملاحية الأميركية هدفاً لصواريخه وطائراته المسيّرة.

وتكتسب هذه الإنجازات اليمنية أهميتها الخاصة من واقع أن البحر الأحمر كان خاضعاً كلّياً للإرادة الأميركية، حيث لا توجد أيّ دولة مشاطئة له خارجة عن الطوع الأميركي؛ فكل من الأردن والسعودية ومصر والكيان الإسرائيلي يستقبل على أراضيه قواعد أميركية، فيما السودان والصومال وإرتيريا وجيبوتي دول فاشلة تقدّم خدماتها وأراضيها للإيجار. وعليه، يمكن تصنيف البحر الأحمر كبحيرة داخلية خاضعة كلياً لإرادة واشنطن، ولا سيما مع حضور الأسطول الخامس في قلب تلك المنطقة. وبالتالي، مجرّد حضور اليمن برؤيته السياسية ومشروعه العقائدي على شواطئ البحرين العربي والأحمر، بطول 2500 كلم تقريباً، يستلزم كسر الطوق الأميركي، فكيف وهو قام فعلاً بالاشتباك مع النفوذ الأمني الأميركي؟ كما أنه لم يستخدم ورقة باب المندب في خضمّ الحرب المتعددة الجنسيات التي شُنّت عليه منذ عام 2015، بل من أجل دعم قضية تعمل أميركا بجهد كبير لتصفيتها منذ عقود.

على أن مشكلة الولايات المتحدة مع اليمن، تخطّت الحرب في غزة، واتخذت بعداً دولياً مرتبطاً بالمنظور الأمني الأميركي الإستراتيجي. إذ إنّ واشنطن تحتاج إلى الاستقرار في البحر الأحمر، الذي تعني السيطرة عليه الإمساك بخناق الاقتصاد العالمي، والتحكم في طرق التجارة العالمية، وضمان مصادر الطاقة، وهو يتحكّم، وفقاً لبيان صادر عن البيت الأبيض، في 15% من التجارة العالمية، و8% من التجارة العالمية للحبوب، و12% من النفط المنقول عبر البحار، و8% من الغاز الطبيعي المسال في العالم. كذلك، لا تغفل الولايات المتحدة مصلحتها الإستراتيجية المتمثّلة في ضمان أمن الكيان واستقراره، بخاصة أن الإحصائيات الصادرة من وزارة المالية الإسرائيلية تؤكد أن ما يزيد عن 80% من احتياجات إسرائيل الأساسية تمرّ عبر البحر

> يبدو أنّ الولايات المتحدة قرّرت اعتماد مزيج من الأفعال المتكاملة لإرغام اليمن على تعديل سلوكه

الأحمر، فيما تشكّل التجارة عبره 34.6% من قيمة الاقتصاد الإسرائيلي.

أيضاً، يحضر الصراع على المستقبل بين الولايات المتحدة وكلّ من الصين وروسيا، في قلب التحدّي اليمني في تلك المنطقة، حيث على ضفاف البحر الأحمر لجهة غرب آسيا، ثروات النفط والغاز وأحد أكبر احتياطيات الطاقة في العالم، وعلى الضفة الأخرى في شرق أفريقيا، الذهب واليورانيوم والمعادن الثمينة والثروات غير المستثمرة. ومن هنا، تبرز المخاطر الإستراتيجية الدائمة التي بات يمثلها الحضور اليمني الفاعل على شواطئ البحر الأحمر، والتي تجعل الولايات المتحدة تنظر إليه كنموذج يمكن أن يحفّز تحالفات دولية لإعادة صوغ الأمن العالمي في البحار والممرات من منظور جديد.

الخيارات العسكرية

منذ بدء العمليات اليمنية، بدا التفكير في الخيار العسكري بمعناه الواسع والشامل غير حاضر كانت "قانونية ومتناسبة".

لكن هذه الخطوة تبدو أقرب إلى مقامرة، إذ على رغم محاولات الإعلام البريطاني تصوير العدوان على اليمن كدفاع عن حرية التجارة العالمية وتصدّ للتأثير الإيراني في المنطقة، فإن قطاعات عريضة من البريطانيين تدرك أن بريطانيا تسهم في تأجيج صراع إقليمي دفاعاً عن المصالح الإسرائيلية، وأنها بذلك توفّر غطاء استراتيجياً لحرب الإبادة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين، وأن مصالح بريطانيا قد تغدو أهدافاً لأعمال انتقامية.

وعلى الجانب الآخر من الكوكب، أكد نائب رئيس وزراء أستراليا ووزير الدفاع، ريتشارد ماريليس، مشاركة بلاده في العدوان الأميركي - البريطاني على اليمن، إلى جانب كل من البحرين وهولندا وكندا. وقال، في حديث إلى وسائل إعلام محلّية، إن ضباطاً من الجيش الأسترالي كانوا في غرفة العمليات التي أدارت الهجمات، واصفاً تلك المشاركة بالأمر الأساسي لمصلحة بلاده العليا.

خلاصة

يبدو أنّ الولايات المتحدة قرّرت اعتماد مزيج من الأفعال المتكاملة لإرغام اليمن على تعديل سلوكه، يشمل تفعيل الخيار السياسي تعويلاً على أن صنعاء ستكون مضطرّة عقبه لمعالجة نتائج الحرب كافة، ما يعني انفجار الملفات الداخلية في وجهها، وفي الوقت نفسه ممارسة ضغوط بالنار وبالحصار عليها، سواءً عن طريق تقييد حركة السفن إلى ميناء الحديدة، أو الانخراط في مواجهات مع البحرية اليمنية، أو تنفيذ غارات واغتيالات وعمليات أمنية، وهو ما بدأت واشنطن العمل عليه بالفعل. لكن هذه الإستراتيجية تغفل عناصر على درجة عالية من الأهمية، في مقدّمها الطبيعة العقائدية لمشروع الدولة اليمنية، وقيمة القبيلة اليمنية في تحصين المجتمع وتأمين المناعة السياسية للدولة، فضلاً عن القدرات والعسكرية والأمنية الكبيرة لدى «أنصار الله»، والتي بات اليمن، مع تطوّرها، يشكّل الثقل الكمي والنوعي لمحور المقاومة، مسهماً في جعل هذا الأخير لاعباً دولياً، تسعى الولايات المتحدة جاهدة إلى منع تعاظم دوره.

طوفان الأقصى

غزة تتعرّف إلى اليمن «الحوثيون أهلنا»

غزة ـ **يوسف فارس**

رغم أن الموقف الشعبي في قطاع غزة، منقسم في النظرة إلى عملية «طوفان الأقصى»، فإن الشارع، بكل أطيافه وتوجهاته، سواء أكان مع المقاومة أو ضدها، وجد أن

> **لم يجد الدّ الخصوم ما يمكنهم قوله أمام شعب خرج من الحرب والمجاعة، وعاد إليها نصرة للمقاومة في غزة**

اليمنيين لم يتردّدوا في تسجيل موقف مساند للقطاع، وخاضوا مغامرة لم يحسبوا فيها حساباً حتى للولايات المتحدة، على طريق الضغط لوقف إطلاق النار.

حتى ما قبل السابع من أكتوبر، كان الشارع الغزي بالعموم، منساقاً في النظرة إلى «أنصار الله» وراء ما علق في أذهانه من قشور عمليات التشويه الممنهج، من مثل: «الشيعة الذين قصفوا الكعبة» أو «الانقلابيين الذين سرقوا ثورة اليمن». وفيما كان الجميع منشغلاً بالهموم اليومية، لم تكن الغالبية العظمى مستعدّة للبحث عما يصوّب تلك النظرة. حتى التضامن الصادق الذي تحمله المسيرات الجماهيرية التي تُنظم في العاصمة اليمنية في كل مناسبة، لم تحظ بالإعلام المحلي الذي يقدّمها بالحجم الذي تستحق.

غير أن كل ذلك تغيّر الآن؛ إذ تعرّف الشارع الغزي، لأول مرة، إلى شخصية اليمني الفقير المعدم، الغني بالمقاومة والاستعداد المطلق للتضحية، في سبيل قضية لم يكن يعرف الفلسطينيون عموماً أن لها كل هذه المكانة العقائدية في وجدان اليمنيين. وعلى وقع القصف الأميركي - البريطاني الذي تعرّضت له المدن اليمنية ليل الخميس - الجمعة، تضاعفت حالة الإيمان والتعاطف مع الشعب اليمني. حسين أحمد، وهو معلم حكومي الثقته «الأخبار» في مخيم جباليا، يقول معبّراً عن موقفه: «الحوثيون أهلنا، سندنا الأقرب، لديهم دَين في رقابنا. إننا لم نحاول الاقتراب منهم أكثر في السنوات التي شنّ فيها الأعراب الحرب عليهم، في هذه المحنة، كانوا أول من ناصر وساند، وأول من استعدّ للذهاب إلى النهاية في سبيل وقف الحرب».

أمّا الحاجّ رمضان منصور، الذي يسكن حي تل الزعتر، وأضاف إلى قائمة رموزه الوطنية أسماءً جديدة، فيقول لـ«الأخبار»: «والله يطربني صوت يحيى سريع، يعجبني محمد البخيتي حينما يقصف جبهات الضيوف ويستهزئ بهم، أحب المشاط، هؤلاء هم الجنود الذين أمدّ الله بهم المقاومين هنا، فاجؤونا بإخلاصهم وصدقهم وبساطتهم... الله يحميهم». في الشارع، يتحدّث الأهالي عن «أناس يشبهوننا» في العناد والصبر والجلد، وحتى «الجنون» الذي يجد له مؤيدين دائماً. يقول الحاج أبو رائد لـ«الأخبار»: «والله يا عم، ما حدا بيشبهنا إلا أنصار الله، ما حدا بتغيب عنده حسابات المنطق وردة الفعل عند الشعور بأن هناك مقدّساً يجب الدفاع عنه، إلا إحنا في غزة وأهلنا في اليمن».

في مواقع التواصل الاجتماعي، كان التضامن مع اليمن، عابراً للتباينات الأيديولوجية والسياسية. «عزيز يا يمن»، جملة جابت آلاف الحسابات في «فيسبوك»، فيما تداول النشطاء أيضاً مقاطع لسيطرة القوات المسلحة اليمنية على السفينة الإسرائيلية، وتحدّثوا عن بأس اليمانيين وعزمهم. هكذا، أعادت الضربة الأميركية - البريطانية غسل حقيقة «أنصار الله» من غبار التشويه الذي علق بها طوال سنوات، بينما لم يجد الدّ الخصوم ما يمكنهم قوله أمام شعب خرج من الحرب والمجاعة، وعاد إليها نصرة للمقاومة في غزة.

لم يحظ التضامن اليمني الصادق في كل مناسبة بالحجم الذي يستحقه في الإعلام المحلي (أ ف ب)

كوارث مرتقبة في غزة

في حيّ الشيخ رضوان الشرقي، حيث أيام، وفيما وجد آلاف المواطنين في الهدوء النسبي فرصة للعودة إلى منازلهم شبه المدمرة، وبدؤوا استصلاح لو غرفة واحدة منها، على أمل الخروج من مراكز الإيواء، تحوم فوق المنطقة التي تتربّع وسط أكبر مسطح مائي لمياه الصرف الصحي، أشباح كارثة عام 2014. يومذاك، فاضت مياه بركة الشيخ رضوان، بعد موجة أمطار غزيرة، وأغرقت مناطق واسعة من الحيّ، وحيّ النفق المحاذي. ورغم أنّ منظومة البلديات والكهرباء والصرف الصحي كانت تعمل بكلّ طاقتها وقتذاك، إلّا أنها لم تفلح في احتواء الحدث؛ إذ توفي، بسبب فيضان المجاري الكبير، نحو 13 مواطناً غرقاً، وأصيب المئات، واضطرّت طواقم الدفاع المدني لاستقدام قوارب الصيد من ميناء غزة، لإخلاء العائلات التي حوصرت في منازلها طوال أيام.

ما الذي يمكن أن يحدث اليوم؟ يتساءل الحاج أبو محمود، بينما لا تعمل في القطاع حالياً أيّ من المنظومات الخدمية؛ لا إسعاف ولا بلديات ولا دفاع مدني ولا شركة كهرباء. يستذكر الرجل الخمسيني الكارثة السابقة بالقول: «يومها، تعطلت المضخات الكبيرة التي تسحب مياه البركة إلى البحر، وبسبب نقص الوقود وانقطاع الكهرباء الطويل، غرقت منازلنا بعد موجة مطر غزيرة... اليوم، البركة لم تُضخ منها المياه منذ بداية الحرب، وقارب منسوبها الوصول إلى سطح الشارع، وكل مناشداتنا عبث».

على أن مياه الصرف الصحي ليست مشكلة الأهالي الأكبر؛ إذ تتجمّع أيضاً أطنان كبيرة من النفايات والحيوانات النافقة في محيط البركة، قاطعةً الشوارع الرئيسية، ومتسبّبةً في انبعاث روائح كريهة جدّاً منها، فيما يغزو الذباب والبعوض منازل الأهالي وخيامهم من جرائها. ووفقاً لصابر محمد، وهو من سكان الحي، فإن منطقتي البركة وأبو إسكندر كانتا الأكثر ازدحاماً بالسكان في شمال القطاع، حيث نزح إليهما عشرات الآلاف من المواطنين من مخيم جباليا وأحياء النصر والدرج والتفاح والشيخ رضوان الغربي. وبينما كانت أكوام القمامة تتزايد، لم تحضر طواقم البلدية لمواكبة ضغط النازحين الكبير.

هنا، يوضّح مصدر من بلدية غزة، تحدثت معه «الأخبار»، أنّ «هناك جملة من المعيقات التي قوّضت تماماً عمل بلديات القطاع، أولها هو تدمير الاحتلال لـ90% من الآليات والمعدات اللازمة لانتشال القمامة وكسح مصافي الصرف الصحي وتسليكها، والثاني هو عدم توافر وقود السولار لعمل ما تبقى من الآليات. أمّا المعضلة الأكبر، فهي أن مكبات النفايات الكبرى موجودة في أماكن بعيدة عن المناطق السكانية، وهي نقاط اشتباك ساخنة، ولا يمكن الوصول إليها لنقل أكوام النفايات من وسط الأحياء المأهولة».

يوسف..

الغزيون يقابلون محاولات الاختراق... بالسخرية

لم تحقّق القوات البرية أيّ صورة انتصار ملموسة (أ ف ب)

تجاوز العجز المخابراتي الإسرائيلي عن العثور على طرف خيط للوصول إلى أي من الجنود والمستوطنين الأسرى، أو قيادات المقاومة، حدود المداراة والسرية، وانتقل أخيراً إلى مرحلة الإقرار العلني، ولكن من دون التخلي عن «انتفاخة القوة» التي يظهرها المتحدث باسم جيش العدو، دانيال هاغاري، ووزير الحرب، يوآف غالانت، بشكل يومي. أظهرت ذلك الخطوات الأخيرة التي شرع «جهاز الأمن العام» الإسرائيلي (الشاباك) فيها في مختلف مناطق قطاع غزة؛ إذ بعد إلقاء ملايين المنشورات الورقية، التي تطالب الأهالي بالتعاون مع الجيش، وتقديم معلومات مقابل مكافآت مادية كبيرة، وإخلاء المتعاونين إلى أي دولة أوروبية يرغبون فيها، دشّن العدو، أخيراً، عدداً كبيراً من الصفحات على موقع «فيسبوك»، والتي يطالب فيها الأهالي بـ«التعاون».

واحدة من تلك الصفحات يديرها ضابط يدعى الكابتن حسام، الذي كتب في أول منشور له: «مرحباً، أنا الكابتن حسام، جاهز لتلبية كلّ ما تحتاجونه، تواصلوا عبر الخاص». على أن المنشور الذي عُزّز بإعلان ممول، تحوّل إلى منصة كبرى للسخرية، إذ انهمرت آلاف التعليقات الهازئة عليه، ومن بينها: «بدنا نشوفك بغزة يا كابتن، الشباب بيستنوك على أحر من لهب القذائف المضادة للدروع»، «بدنا نابلسية مثلاً لأنو علعلت قلوبنا من السمسمية والعجوة»، «كابتن أنا جاهز لخدمتكم، بدكم السنوار؟ موجود مكانه عندي، ممكن تلاقوه بجحر الديك... وفي كل مكان بغزة دعسنا فيه على رقابكم موجود السنوار». على هذا النحو، علق الآلاف من الشباب، فيما النساء دخلن في جو آخر من السخرية، جلّته عبارات من مثل: «شو بدنا؟ شو بدنا يا كابتن؟ أي لاينر وبودرة أساس، لحتى نجهز حالنا للاحتفال بيوم نصرنا وهزيمتكم»، «كريمة طبخ وخلطة بشاميل حتى نغذي أسراكم إلي عنا، طلعت شجرة عدس وفول في معدتهم حرام».

> **فرص نجاح الأساليب الناعمة في تحصيل المعلومات الحساسة، محدودة جداً**

وتأتي هذه الخطوات بعدما استنفدت العملية البرية نفسها في كل مناطق شمال وادي غزة، وبدأ الانسحاب من مناطق العمليات في وسط القطاع، وتحديداً في النصيرات ودير البلح، إذ لم تحقّق القوات البرية أيّ صورة انتصار ملموسة، من مثل تحرير أسير حي، أو اعتقال أو اغتيال قائد كبير من ثلاثية «السنوار، الضيف، مروان عيسى»، وهو ما يشكل عامل إحراج كبير لجيش العدو، بعد أكثر من 95 يوماً من الحرب. هنا، يؤكد مصدر أمني مطلع أن «فرص نجاح الأساليب الناعمة في تحصيل المعلومات الحساسة، محدودة جداً، وذلك لأنه حتى لو كان هناك ضعاف نفوس في مجتمع المقاومة، وهو أمر وارد، فإن فرص التواصل عبر الإنترنت ضعيفة جدّاً، بعد أن دمر العدو نحو 70% من شبكات الاتصال اللاسلكية، وتحديداً في المناطق المستهدفة بهذه الخطوات، أي تلك التي انتهت فيها العملية البرية الكبرى في شمال وادي غزة». ويتابع المصدر في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الوصول إلى استجداء المواطنين وإغرائهم بتلك الطريقة المفضوحة، يؤكد أن السلوك العنيف في تحقيق الأهداف لم يعُد إلى أي نجاح، كما يعكس مستوى التأزم المخابراتي الذي يعانيه جهاز الشاباك».

يوسف..

الحرب في يومها المئة: نخبة إسرائيل يائسة من «النصر»

مع انقضاء نحو مئة يوم على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي سمّاها العدوّ عملية «السيوف الحديدية»، أجرى الخبراء والمراقبون والصحافيون الإسرائيليون مراجعة عامة لمسار الحرب، ومراحلها، وما حقّقته إلى الآن، والنتائج التي قد تُفضي إليها. ومع أنه لا اتفاق بين هؤلاء، ولا بين عموم المستوطنين الإسرائيليين، حول هذه الأمور، إلا أن أكثر المتفائلين من بينهم، صار على الأقلّ، ينظر إلى التطورات والنتائج بواقعية، وبشيء من «التواضع»، وهو ما كان غائباً تماماً، في الأيام الأولى للحرب، وربما حتى إلى شهرها الثالث.

وفي هذا السياق، يرجّح محلّل الشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس»، عاموس هريئيل، أن «تستمرّ الحرب أياماً كثيرة، رغم أنها بعيدة عن تحقيق أهدافها المعلنة، وربما بسبب ذلك». ويقول هريئيل إن «إسرائيل احتلّت وتسبّبت بمعاناة كبيرة للمدنيين الفلسطينيين، لكنها لا تقترب من انتصار حاسم». كما أنّ «من الصعب إخفاء ذلك، لأن الجيش يقف في ذروة عملية تقليل قوّاته داخل القطاع، وهذا يعكس الانتقال إلى مرحلة جديدة من الحرب، وهذا ما حاولت الحكومة التستّر عليه، وجعل صورة الانتقال هذه غامضة بعيون الإسرائيليين». ولفت إلى أن «حماس بنت قوة عسكرية تشبه بهياكلها الجيش النظامي. وعندما تفكّك معظمها، انتقلت إلى طريقة قتال أخرى على شكل حرب عصابات: تتديّل الجيش، وتُخرج عناصرها من الأنفاق وتضربه وتصيبه يومياً. نعم؛ قوة كتائب القسام ببساطتها».

ويوافق على رؤية هريئيل، محلل الشؤون السياسية في «هآرتس»، يوسي فرطر، الذي يدعو، إلى استعادة الأسرى «كهدف أوّل، لا بأس من وقف القتال لتحقيقه». ويحمل فرطر على نتنياهو، الذي يصفه بأنه «لا يفقه لا بالأمن ولا بالاقتصاد ولا بالدبلوماسية، بخلاف مزاعمه التقليدية»، مؤكداً أنه «سيّد الفشل متعدّد المجالات»، مشدداً على «ضرورة جعل استعادة الأسرى في غزة أولوية أولى، حتى بثمن وقف النار»، وعلى أن «صورة القيادة الإسرائيلية بعيون العالم مختلفة عمّا هي بعيون الإسرائيليين».

> **يواصل المعلق السياسي البارز، ناحوم بارنياع، التأكيد على استحالة تحقيق انتصار في الحرب على غزة**

من جهته، يواصل المعلق السياسي البارز، ناحوم بارنياع، التأكيد على استحالة تحقيق انتصار في الحرب على غزة. وفي مقال نشرته «يديعوت أحرونوت»، بعنوان «العيش مع الخسارة»، يعلّل بارنياع رؤيته بالقول: «كيفما نقرأ التقارير الصحافية عن صفقة لاستعادة المخطوفين بوساطة قطرية، مصرية أو أميركية، فإنها تدلّل على أن الجانب الإسرائيلي بدأ التسليم بالنتائج المحدودة للحرب». ويضيف: «وفق معلوماتي، لم تتمّ صفقة بعد». لكنه يوضح أن الصفقة المقترحة تلك تتضمن «وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر، والتنفيذ يكون متدرّجاً، ويشمل الإفراج عن كل الأسرى، الأحياء والأموات، وعلى دفعات»، بينما في المقابل «يجري إطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين، ومن المرجح أن تلبّي الصفقة المقترحة طلبات أخرى، مثل زيادة كبيرة في المعونات الإنسانية، وعودة الغزّيين الى ديارهم في شمال القطاع، وانسحاب الجيش الإسرائيلي، وإقامة مديرية لترميم القطاع بتمويل دولي، والأقطع هو شراكة حماس في السلطة الحاكمة في غزة مستقبلاً».

(الأخبار)

(أ ف ب)

مصر تبدأ اتصالات لاحتواء التصعيد الإقليمي

القاهرة - **الأخبار**

حذّرت مصر، أمس، الولايات المتحدة وبريطانيا من اتساع دائرة الحرب بعد العدوان على اليمن، مؤكّدة أن مثل هذه الضربات - حتى لو جرى التعهد بعدم تكرارها -، فإنها لن تؤدي فقط إلى اتساع دائرة الحرب، وإنما ستعرّض المصالح الاقتصادية لدول المنطقة للخطر. وأتى هذا التحذير في خلال اتصالات بين مسؤولين استخباراتيين من القاهرة وواشنطن ولندن والمنامة، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين من عدة عواصم أوروبية، وذلك بعدما أبلغت القاهرة، مساء الخميس، بالضربات الجوية التي ستُنفذ ضد اليمن، والتي لاقت اعتراضها. وفي السياق نفسه، دعت الخارجية المصرية إلى «تكاتف الجهود الدولية والإقليمية لخفض حدة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة». وأشارت إلى أن هذه «التطورات الخطيرة والمتسارعة» هي «نتيجة استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة»، مشدّدة على «حتمية الوقف الشامل لإطلاق النار وإنهاء الحرب القائمة ضد المدنيين الفلسطينيين، لتجنيب المنطقة المزيد من عوامل عدم الاستقرار».

وترافقت التحذيرات المصرية مع إعلان رئيس هيئة «قناة السويس»، الفريق أسامة ربيع، عن تراجع عوائد القناة بالدولار بنحو 40% منذ بداية عام 2024، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، وسط توقعات بتأثيرات سلبية أكبر خلال الأسابيع المقبلة، مع قرار عدة شركات كبرى استخدام طريق رأس الرجاء الصالح بدلاً من «السويس». وقال ربيع إن حركة الملاحة في «قناة السويس» «منتظمة من الاتجاهين، ولا صحة لما يتردد في الأوساط الملاحية بخصوص أي توقيف للملاحة جراء التطورات في باب المندب».

وكانت مصر أبلغت رسمياً بأن هناك سفناً أوروبية ستصل إلى المنطقة قبل مطلع آذار المقبل، للمشاركة في عملية تمشيط للمنطقة البحرية ومساعدة السفن العابرة في حال احتياجها إلى مساعدات عسكرية في أي وقت، من دون الانخراط في عملية «حارس الازدهار». لكن، في هذا الوقت، يعوّل مسؤولون مصريون على جهود الوساطة لتجنب التصعيد العسكري بين «أنصار الله» والدول المشاركة في التحالف المذكور. وفي هذا الإطار، فتحت مصر قنوات اتصالات مع أطراف عدة من أجل التشديد على الالتزام بضبط النفس وعدم الانجرار إلى مواجهات عسكرية مفتوحة سواء تجاه السفن العابرة في البحر أو تجاه المصالح الأميركية، في حين أبلغت المنامة، القاهرة، أنها عزّزت من إجراءاتها الأمنية حول مصالح أميركية قد يجري استهدافها من قِبل «أنصار الله».

ووفق مصدر مصري تحدّث إلى «الأخبار»، فإن مصر عبّرت عن مخاوفها على عدة مستويات، وحذّرت من مغبّة اتساع دائرة الصراع في غزة لتشمل دول المنطقة، الأمر الذي سيعقّد الأمور، في وقت طلب فيه الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، من وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال زيارة الأخير للقاهرة، ممارسة مزيد من الضغوط على إسرائيل لوقف عدوانها على القطاع. وبحسب المصدر، فإن الاتصالات التي جرت بحثت الأضرار التي تعرّضت لها سلسلة الإمدادات العالمية مع إرجاء عمليات شحن بحرية إلى حين اتضاح الرؤية، والارتفاع المطّرد في تكلفة الشحن، سواء بسبب عمليات التأمين أو سلوك طريق أطول بديل من «قناة السويس»، وسط مخاوف من تأثر إمدادات الغاز الأميركية على خلفية الاضطرابات الحالية.

طوفان الأقصى

المرافعة الإسرائيلية أمام «العدل الدولية»
اكذب، اكذب...

خضر خروبي

في سابقة هي الأولى من نوعها، مثّلت إسرائيل أمام أعلى هيئة قضائية دولية. ومع انقضاء اليوم الأول للمرافعات، والذي خُصّص للاستماع إلى فريق الادّعاء ممثّلاً بجنوب أفريقيا، استهلّت، أمس، جلسة الاستماع إلى فريق «الدفاع» الممثّل لإسرائيل. وعلى وقع تظاهرات مندّدة بالعدوان على غزة أمام قاعة المحكمة في لاهاي الهولندية، وترحيب منظّمات حقوقية دولية بالدعوى، أبرزها «منظّمة العفو الدولية»، حين وصفتها بـ«الخطوة الضرورية للمساعدة في حماية المدنيين الفلسطينيين، وإنهاء الكارثة الإنسانية في قطاع غزة المحتلّ»، قام الفريق القانوني الممثّل لدولة الاحتلال بـ«إلقاء حجّته» على مسامع هيئة المحكمة، والعالم.

الفريق القانوني يتبنّى الرواية «الوردية»!

متسلّحة برواية واهية، غالبيتها مستقاة من بيانات رسمية للجيش الإسرائيلي، وتصريحات صحافية لأركان حكومة بنيامين نتنياهو، جاءت المرافعة الإسرائيلية ذات طابع تبريري، وتضليلي، معرّجة على ما دأب مسؤولو الاحتلال على ترديده من مزاعم حول إقامة «ممرّات إنسانية آمنة للمدنيين»، فضلاً عن تكرار الادّعاء بعدم عرقلة الجانب الإسرائيلي إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى غزة، كالوقود والماء والغذاء، أو أيّ شكل من أشكال حرمان الفلسطينيين من الخدمات الأساسية، كالاتصالات وغيرها. واستعان الفريق القانوني الإسرائيلي بصور عن «المسرحية» التي ادّاها جنود الاحتلال بعد الهجوم على مستشفى «الشفاء»، حيث حملوا بعض المعدّات الطبية التي زعموا أنهم أحضروها خصيصاً للأطفال الخُدّج في المستشفى، بقصد «تصدير إنسانية» إسرائيل.

وفي مستهلّ الجلسة، رأى المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، تال بيكر، وهو أحد أعضاء الفريق، أنّ الدعوى الجنوب أفريقية قدّمت ما اعتبره «صورة مشوّهة» للأحداث. ومن خلال استحضار «شواهد» من الحرب العالمية الثانية، حاول بيكر الطعن في ما ورد في الدعوى، من تدابير وقائية عاجلة، بخاصة مطالبتها بالوقف الفوري للعمليات العسكرية في غزة، متّهماً بريتوريا بـ«السعي إلى تقويض حقّ إسرائيل الأصيل في الدفاع عن نفسها»، مردفاً أن حركة «حماس»، التي وصفها بـ«الإرهابية»، هي الجهة التي «تسعى إلى إبادة جماعية لإسرائيل»، وهي الطرف الذي بقوم بـ«إزدراء القانون (الدولي)، وليس إسرائيل». كما حاول بيكر هدْم الأسس القانونية للدعوى، من خلال ادّعائه أن «النيّة لتدمير شعب كلّياً أو جزئياً، غير موجودة على الإطلاق»، ملمّحاً إلى انحياز الجانب الأفريقي إلى الشعب الفلسطيني، عبر الحديث عن «علاقات وثيقة» بين بريتوريا و«حماس».

هذا الموقف تبنّاه أيضاً رئيس فريق الدفاع عن إسرائيل، البروفيسور البريطاني مالكولم نانان شو، حين استنكر إصرار الطرف المدّعي على وضع مجريات الحرب على غزة في سياق ما يتعرّض له الفلسطينيون منذ 75 عاماً على أيدي سلطات الاحتلال، معتبراً أن السياق الحقيقي للدعوى، هو ما سمّاه «الهجوم الذي شنّته حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر».

> أنكر أعضاء الفريق القانوني الممثّل لإسرائيل، كلّ الحقائق الموثّقة بالصور ومقاطع الفيديو، وتقارير حقوقية وإعلامية، مدافعين بأن مضامينها تشكّل «أحداثاً فردية»، و«لا تستدعي تطبيق الإجراءات الاحترازية»، بخاصّة تلك المتعلّقة بالوقف الفوري لإطلاق النار، الذي تطالب به جنوب أفريقيا. كذلك، قفز الفريق فوق حقيقة مقتل أكثر من 20 ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، لتسليط الضوء على مقتل زهاء الفين من الإسرائيليين، متجاهلاً بذلك «مبدأ التناسب» المتعارف عليه في القوانين الدولية، ومطالباً المحكمة بمراعاة المبدأ نفسه لدى النظر في القضية، بزعم أن الأخيرة معنيّة بالأخذ بمصالح طرفي النزاع، وموازنة مصالحهما، وضمناً الإسرائيلية.

«فريق إسرائيل»: «لا أساس قانونياً لوقوع إبادة» ولا صلاحية للمحكمة

وفي موقف دفاعي باهت، وغير موفّق، من وجهة نظر قانونيين، تجاهل الفريق تصريحات علنية لرئيس حكومة الاحتلال، ولوزراء في حكومته، ومن جملتها استحضار نتنياهو «أدبيات دينية» لتبرير المقتلة، على غرار تشبيه الفلسطينيين بـ«العماليق»، في إشارة إلى «الأعداء» وفق الرواية «اليهودية»، فضلاً عن دعوة وزير التراث، عميحاي إلياهو، إلى استخدام أسلحة نووية ضدّ الفلسطينيين في غزة، وهو ما يشكّل، من وجهة نظر قانونية، أدلّة دامغة وقطعية على وجود نيّة إبادة جماعية.

كذلك، جهد أعضاء الفريق الإسرائيلي في الدفع بعدم اختصاص المحكمة، تارة من بوابة الحديث عن آليات قضائية دولية أخرى، وتارة ثانية عبر محاولة الترويج لوجود آليات قانونية مزعومة داخل الكيان، تُعدّ بديلاً للقضاء الدولي، تتيح محاكمة العسكريين على خلفية ارتكاباتهم في حالات الحرب. وكمؤشر إلى وجود خشية إسرائيلية فعلية من إمكانية اتّخاذ المحكمة قراراً يدين إسرائيل، وهي خشية عكستها مواقف الحكومة والمعارضة على حد سواء، كحديث نتنياهو عن أنه «تمّ تقديم أكاذيب» إلى «العدل الدولية»، واعتبار زعيم المعارضة، يائير لابيد، أن المحكمة تقوم «بمحاكمة الضحايا، ولا تحاكم الجناة»، استند الفريق إلى أحكام تدعو إلى وقف إطلاق النار، سبق أن أصدرتها المحكمة، في حالتَي أوكرانيا وميانمار، من دون أن تُنفّذ، لتبرير رفض تل أبيب بشكل مسبق أيّ قرار مشابه.

وفي تعليقها على ذلك، رأت قناة «كان» العبرية أنّ هناك أمراً يتعزّز مع اختتام جلسة المرافعة التي قدّمها الفريق القانوني الإسرائيلي، وهو التقدير بأنّ هناك «قراراً ما سيُصدره المحكمة ضدّ إسرائيل»، متوقّعةً عند «نجاح دولة جنوب أفريقيا في أن تجرّ إلى النقاش، الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني كلّه، وليس فقط الحرب في غزة». بدورها، لفتت صحيفة «لوموند» الفرنسية إلى أن الشكوى الجنوب أفريقية تُعدّ «أمراً محرِجاً» بالنسبة إلى غالبية الإسرائيليين، لأن الكيان الذي قام في أعقاب «المحرقة»، يجد نفسه اليوم متّهماً بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في غزة، مبيّنةً أن ما جرى يمكن عدّه فرصة لتسليط الضوء على المحنة التي يعيشها الفلسطينيون.

رأى بيكر أنّ الدعوى الجنوب افريقية قُدّمت ما اعتبره «صورة مشوّهة» للأحداث (أ ف ب)

قانونيو إسرائيل يستفيقون
ليتنا ارتكبنا الإبادة بصمت!

بيروت حمود

على وقع الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل أمام «محكمة العدل الدولية»، «استفاق» أخيراً بعض الخبراء القانونيين الإسرائيليين، لا من أجل إدانة أفعال الإبادة الجماعية الحاصلة في قطاع غزة، بل من أجل التحذير المتأخر من مغبّة تصريحات قادة الحرب، والتي جاهرت بنية نكب غزة، وتهجير سكانها، وإعادة بناء المستوطنات فيها، بما شكّل «الأساس النفسي والعقلي» للجرائم المرتكبة. ومن بين هؤلاء، الخبير القانوني الإسرائيلي، مردخاي كرمنيستر، الذي كتب في صحيفة «هآرتس»، أمس، أنه «لن يكون من الصواب الكفاح ضد قرارات تهدف إلى ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة، وتفرض على إسرائيل واجب مكافحة التحريض على الإبادة الجماعية»، معتبراً أنه إذا أفضت قرارات كهذه إلى سقوط الحكومة الإسرائيلية «فلن يكون ردّنا بالبكاء المرير». ورأى أن المعضلة التي تجد إسرائيل نفسها ماثلة أمامها في لاهاي هي «نفسية بالأساس»؛ إذ «ليس من السهل على مؤسسة قضائية هدم المبادئ الأساسية التي تمنحها صلاحيات. وللتبسيط، فإنه بالنسبة إلى من لا يعيش هنا، وهو شخص أخلاقي، يُعد القتال وضعاً ضارّاً يفضّل الامتناع عنه. ولهذا السبب بالذات، إسرائيل ملزمة بأن تضع على رأس اهتمامها ضرورة منع اتخاذ قرار بوقف القتال».

وأقرّ بأنه «يوجد تحريض في إسرائيل على تنفيذ إبادة جماعية ضد الفلسطينيين»، معتبراً أن «من جلب هذه المصيبة على رؤوسنا هم أشخاص يتولّون أرفع المناصب، بغبائهم وتعجرفهم وضعفهم الإنساني»، محمّلاً الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن «الفشل الذريع»؛ إذ بحسبه فإنّ «الحد الأدنى الذي كان بالإمكان توقّعه، هو أن يضرب رئيس الحكومة على الطاولة، ويوقف أصوات الشتائم التي تدعو إلى إبادة جماعية»، مع العلم أنّ الداعين إلى الإبادة ليسوا أصواتاً «نشاز»، بل إن نتنياهو يقف على رأسهم، وهو كان أوّل من حرّض عليها، بإسقاطه أساطير توراتية على الحرب، وتشبيهه الغزيين بـ«العماليق». كما أن المحرضين على التهجير والتجويع والتعطيش بحق من سمّوهم «حيوانات بشرية»، هم نوّاب في الكنيست، ووزراء في الحكومة، فيما المنفّذون هم مئات الآلاف الجنود، الذين لم يرتكبوا المجازر فقط، بل رقصوا على أنقاض بيوت الفلسطينيين، على وقع أغانٍ «فتنانين» إسرائيليين ألّفوا أغاني خاصة تدعو إلى القتل. وتعليقاً على استخدام نتنياهو مصطلح «العماليق» الذين يسعون وفقاً للتوراة إلى «إبادة اليهود»، رأى كرمنيتسر أن هذا الاستخدام «مسيء إلى الديانة اليهودية؛ إذ يشرعن أخطر المحظورات باسمها»، معتبراً أنه «ينبغي اجتثاث المتديّن المتصاعد في الجيش وخارجه من الجذور. ولا ينبغي للجيش أن يسمح لنفسه بالاستسلام لذلك عبر التجاهل»، في إشارة إلى تيار الصهيونية الدينية المتنامي. كما اعتبر أنه «باستمرار (الإسرائيليين)، ومن ضمنهم أحزاب المعارضة، في رفض السلام، سيكون مصيرنا مشابهاً لمصير نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والذي انتهى بطرد الأخير من المدينة»، في إشارة إلى «المجتمع الدولي». مع ذلك، نبّه الخبير القانوني إلى أنه إذا أصدرت المحكمة الدولية قراراً ضدّ إسرائيل، فإن ذلك «سيكبّل أيدي» الأخيرة، «مبقياً لحماس نطاقاً لممارسة العمل العدواني»، وهو ما سيجعل من المحكمة «جانباً يقف في صف المعتدي، وضد ضحايا هجوم حماس في الماضي والحاضر والمستقبل». والأمر «الأخطر»، بحسبه، هو أن المحكمة «ستضع نفسها في جانب الخاطفين وضد الطبيعي في الدفاع عن النفس».

تذعي إسرائيل ان الاصوات التحريضية على القتل والإبادة «لا تعكس السياسة الرسمية» (أ ف ب)

وإلفاتاً إلى أن دعوى جنوب أفريقيا «غيّبت حماس»، علماً أن الطاقم القانوني الجنوب أفريقي أدان هجوم «طوفان الأقصى».

من جهته، رأى النائب السابق للمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية في شؤون القانون الدولي، روعي شايندروف، أن «حجج الطاقم القانوني الجنوب أفريقي لم تكن مفاجئة»، معتبراً أن هذا الأخير «لم يرتكب أخطاء جسيمة»، وبالتالي فإنّ دحض إسرائيل لحجّته «تحدٍّ ينبغي التعامل معه». وأعرب عن اعتقاده بأن ثمة «تنافساً بين الروايات»، وهو أكبر من أن يكون «مجرّد حجج قانونية وتقنية»؛ وبالتالي، «سيتعيّن على إسرائيل تقديم روايتها بشكل جيّد»، وهي أنها «لم تختر الحرب، بل فُرضت عليها بعد ارتكاب حماس أعمالاً فظيعة، وبالتالي هي تدافع عن نفسها». ووصف عرض الطاقم الجنوب أفريقي أشرطة مصوّرة تظهر جنود الجيش الإسرائيلي في غزة وهم يتفاخرون بالقتل بأنه «تلاعب»؛ إذ تدّعي إسرائيل أن الأصوات التحريضية على القتل والإبادة «لا تعكس السياسة الرسمية».

> الداعون إلى الإبادة ليسوا أصواتاً «نشاز»، بل إنّ نتنياهو يقف على رأسهم

أما النائب السابق للمدعي العام، المحامي يهودا شيفر، فوصف الاستراتيجية التي اعتمدها الطاقم القانوني لجنوب أفريقيا، بأنها «قذف للوحل كيفما كان، على أمل أن يلتصق بشي ما»، وذلك «لعرضهم مقاطع فيديو من تطبيق تيك توك نشرها جنود، فضلاً عن تصريحات غير مسؤولة لسياسيين وتقارير مشكوك فيها». واعتبر أن جزءاً كبيراً من الإجراءات عبارة عن «محاكمة صورية سياسية؛ فقد عادت جنوب أفريقيا إلى تصرفات إسرائيل منذ عام 1948، والتي لا صلة لها بفحوى المناقشات الدائرة في الجلسة»، مشككاً في أن تنجح المحكمة، بعد سنوات من استمرار هذه الجلسات، «في إثبات أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية». مع ذلك، رأى أن «النجاح بالنسبة إلى جنوب أفريقيا يكون في صدور أوامر مؤقتة للحؤول دون مقتل عدد أكبر بكثير». ومن هنا، شدّد أن على إسرائيل «إقناع المحكمة بأن لدينا آليات للتحقيق في جميع القضايا في المنطقة الرمادية؛ فهناك نظام من المستشارين القانونيين العسكريين، وشرطة تحقيق عسكرية ومكتب مدع عسكري مستقلّ. وفوق كل ذلك، هناك المحكمة العليا، التي يمكنها تلقي الالتماسات الفلسطينية ومناقشتها»، وهو ما يجب، بحسبه، أن «تمنحه المحكمة الدولية وزناً، لأن هذه الآليات (القانونية في إسرائيل) لا توجد في أي دولة أخرى».

في ذلك، اعتبرت الخبيرة في القانون الدولي، تمار مغيدو، أن «حجة انتفاء (في اتهام نتنياهو لجنوب أفريقيا) لن تخدم إسرائيل في المحكمة، بل ستضرّها فعلياً؛ إذ إن كثيراً في العالم يرون الأمور بالعين التي تنظر فيها جنوب أفريقيا (إلى الجرائم التي ترتكبها إسرائيل)».

تقرير

تايوان تنتخب رئيسها اليوم
الانفصاليّون نحو فوز باهت

ريم هاني

أظهرت استطلاعات الرأي النهائية، والتي سبقت بدء مدّة «الصمت الانتخابي»، قبل عشرة أيام من الانتخابات المقرّر إجراؤها اليوم في تايوان، أنّ «الحزب الديموقراطي التقدّمي» الحاكم في طريقه، على الأرجح، للفوز بولاية ثالثة، ممثلاً بمرشحه لاي تشينج-تي، الذي ترى فيه بكين انفصالياً مقرّباً من واشنطن، وتحذّر، بشكل متزايد، من أنّ فوزه سيعقد الجهود الرامية إلى «إعادة التوحيد السلمي» للجزيرة. على أنّه طبقاً لهذه الاستطلاعات نفسها، إنّ لاي يتقدّم بنسبة «ضئيلة» - ولا سيما مع الأخذ في الحسبان هامش الخطأ لكلّ استطلاع -، وغير كافية لضمان فوزه على منافسيه المنتمَيين إلى صفوف المعارضة، وهما المرشح عن حزب «الكومينتانغ» وعمدة تايبيه الجديد، هو يو إيه، ورئيس «حزب الشعب التايواني» كو وين جي، ما جعل عدداً من المراقبين يصفون الانتخابات الأخيرة بـ«المحتدمة»، ويؤكدون أنّ حظوظ جميع المرشحين، بمن فيهم لاي، ستبقى «على المحك» إلى حين الإعلان عن النتائج النهائية. ووفقاً للأرقام التقديرية التي ظلّت «شبه ثابتة» منذ بدء الحملات الانتخابية، والتي نشرتها مؤسسة «بروكينغز» الأميركية، فقد كانت النسب موزعة كالآتي: لاي: 35,2%، هو: 32,1%، كو: 19,7%، مع هامش خطأ يُقدّر بـ2,8%.

على أنّ تلك الأرقام، إن دلّت على شيء، فإنه رغم الجهود الدؤوبة التي تبذلها واشنطن لتغذية النزعات الانفصالية لبكين في الجزيرة، ورجحان فوز المقرّب منها في نهاية المطاف، فإن شريحة واسعة من سكان تايوان، ولا سيّما الشباب منهم، تشغلهم «تحديات حيويّة» أخرى، ما يجعل العداء المزعوم للصين في أسفل سلّم أولوياتهم. صحيح أن الشباب هناك لا يجاهرون بـ«هويتهم الصينية» على غرار المقاتلين القدامى وكبار السنّ الذين انتقلوا إلى الجزيرة إبان الحرب الأهلية الصينية عام 1949، ولا يزالون متمسّكين بـ«إرثهم الصيني»، وفقاً لما يرد في تقرير لـ«سي إن أن» الأميركية، إلّا أنّ معظمهم يرى أنه «لا فرق فعلياً بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية»، وأنّ أيّ نقاش في هذه المسألة يهدف، عملياً، إلى «تأجيج الانقسام السياسي»، طبقاً لمقابلات أجرتها الشبكة معهم. كما رأت شريحة من الشباب التايوانيّين أنّ «الحفاظ على الوضع الراهن» في الجزيرة هو «الحلّ المنطقي والقابل للتطبيق في هذه المرحلة»، فيما اعتبر آخرون حتى أن «مقاومة الصين» هي مجرد «شعار سياسي» يستغلّه الحزب الحاكم لحشد الأصوات الانتخابية. كما اتّضح، عبر حديث هؤلاء مع الشبكة، أنّ القضايا المتعلّقة بركود الأجور وتأمين السكن، والرفاهية الاقتصادية بشكل عام، تشكّل محور اهتمام الناخبين الشباب (من 20 إلى 30 سنة)، ولا سيّما أنّ الاقتصاد التايواني شهد، العام الماضي، أبطأ وتيرة نمو له في ثماني سنوات، بسبب «ضعف الطلب العالمي على منتجاته التكنولوجية»، وفقاً لتقديرات صادرة عن الحكومة في تايبيه.

وإذ تتمتّع تايوان بدور رائد عالمياً في توفير رقائق أشباه الموصلات المتطورة، فقد ظلت مستويات دخل العمال، في مجالات أخرى، في حالة ركود كبيرة في العقدين الماضيين، وسط ازدياد الصعوبات المعيشية. وعلى ضوء ما تقدّم، وفيما كان الشباب يدلون بأصواتهم، تقليدياً، لـ«الحزب الديموقراطي التقدمي»، فقد أظهرت استطلاعات الرأي أخيراً أنّ عدداً كبيراً منهم أصبحوا يدعمون «طرفاً ثالثاً»، وهو في هذه الحالة، كو وين جي، أي رئيس «حزب الشعب التايواني»، الذي لم يمضِ على تأسيسه أكثر من خمس سنوات، إنما نجح في حمل لواء مثل هذه القضايا، بدلاً من التركيز على ما وصفه الناخبون أخيراً بـ«الانقسام الأيديولوجي» حول البر الرئيسي، بين الحزبَين الآخرين.

ومن جملة المؤشرات أيضاً إلى أنّ الرأي العام السائد في تايوان لا يدعم، على المدى المنظور أقلّه، استفزاز الصين أو الانجرار إلى أي نوع من المواجهة معها، «خفف» لاي، أخيراً، بشكل ملحوظ من حدة لهجته المعادية لـ«الجمهورية الشعبية»، مؤكداً، في غير محطة، أنه «لا ينوي تغيير الوضع القائم» في مضيق تايوان، وذلك ردّاً على الاتّهامات الموجهة إليه من طرف مرشح حزب «الكومينتانغ»، الذي يدعم زيادة الانخراط مع الصين، لا سيّما على الصعيد الاقتصادي، ويصوّر الانتخابات على أنها اختيار بين «الحرب» من جهة، و«السلم والازدهار» من جهة أخرى. على أن تقدّم لاي بنسبة تأييد لم تتجاوز الـ50 في المئة، يعزوه مراقبون إلى فشل منافسَيه في التوحد حول جملة من القضايا، علماً أنه سُجّلت محاولات توحد بالفعل، انهارت آخرها في تشرين الثاني الماضي، وأفقدت كو، الذي يصور نفسه على أنه «مناهض للمنظومة القائمة»، بعض الدعم، باعتبار أنه أبدى استعداداً للتعاون مع حزب «الكومينتانغ»، الذي يُعدّ جزءاً من هذه المنظومة.

استفزاز أميركي

بعدما دأبت واشنطن على استفزاز بكين والتدخل في شؤونها الداخلية، ولا سيما عبر إرسال وفود رسمية إلى تايبيه، بدا لافتاً، هذه المرة، انتشار معلومات تفيد بأن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، وفي خطوة تصعيدية غير اعتيادية، تعتزم إرسال وفد «رفيع المستوى» من الحزبين إلى الجزيرة، «فور انتهاء الانتخابات الرئاسية»، على أن يقوده جيمس شتاينبرغ، نائب وزير الخارجية الديموقراطي السابق، وستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي الجمهوري السابق، وفقاً لما أوردته صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، نقلاً عن مصادر مطلعة. ووفقاً لمسؤول أميركي سابق تحدّث إلى الصحيفة، فإن قرار بايدن يعدّ «خطوة محفوفة بالمخاطر»، قد تأتي بـ«نتائج عكسية» على واشنطن. وفي تعليقها على ذلك، أكّدت السفارة الصينية في واشنطن أن «بكين تعارض بشدة اتصالات الولايات المتحدة الرسمية بمنطقة تايوان»، داعيةً إدارة بايدن إلى «التوقف عن إرسال رسائل خطأ إلى القوى الانفصالية»، «والامتناع، بأي شكل من الأشكال، عن التدخل في الانتخابات هناك».

أما التغير المشار إليه سابقاً في لهجة لاي، فلا ينعكس بأي شكل من الأشكال تراجعاً في موقف الصين، إذ لا يزال المراقبون يشكّكون، علناً، في نوايا لاي «الخفية». وفي السياق، أوردت صحيفة «الصين يومياً» (China Daily) أنه في إحدى المناظرات الانتخابية، بدا لاي كمَن «حفظ دروسه جيداً»، وحاول، لدى ردّه على سؤال عن استقلال تايوان، التقليل من أهمية «نزعته الانفصالية»، بأسلوب يتماشى لا مع موقف حزبه فقط، إنما أيضاً مع سياسة الولايات المتحدة في هذا الملف. على أن مرشح «الحزب الديموقراطي التقدمي» كشف عن «اللونه الحقيقة»، عندما أشار إلى أنّ «جانبي مضيق تايوان لا ينتميان إلى بعضهما البعض»، طبقاً للصحيفة نفسها، التي أردفت أن مثل هذه التصريحات تثبت أنّ لاي يعتزم تادية دور «المخرب» للعلاقات مع البر الرئيسي، ما يضرّ بمصلحة تايوان، ويخاطر حتى باندلاع صراع مسلح عبر المضيق.

يبدو «العداء لبكين» في اسفل سلم أولويات الناخبين الشباب في تايوان (أ ف ب)

طوفان الأقصى

فواز طرابلسي عن «زمن اليسار الجديد» [1]

أسعد أبو خليل *

لا أبالغ إذ أقولُ إن هذا الكتاب من أهمّ الكتب التي صدرت عن لبنان منذ سنوات. ولا أبالغ أبداً إذ أقول إن هذا الكتاب من أهم الكتب عن اليسار اللبناني (والعربي)، وهو صادر عن قائد عايش المرحلة من الداخل وفي أهم المفاصل التاريخية المعاصرة. هذا الكتاب صارَ مرجعاً عن الحرب الأهليّة وعن اليسار اللبناني وعن تاريخ لبنان المعاصر. المُنعش في هذه الشهادة الصادقة أنها نادرة لأن معظم، إن لم نقل كل، الشهادات من قبل قادة الحركة الوطنيّة كانت اعتذاريّة ومن منظور مضاد لليسار. تلك الشهادات كانت شهادات تائبين ونادمين، على عكس شهادات قادة المعسكر اليميني الانعزالي ومقاتليه. شهادات اليمين ملؤها الفخر والزهو والاعتزاز، حتى بجرائم القتل والعلاقة مع إسرائيل. كيف يمكن أن نفسّر أن نَفَس شهادات قادة اليسار والحركة الوطنية كان مُندداً بـ، وبمثابة إعلان طلاق بالكامل مع، المرحلة؟ فواز طرابلسي لم يقطع مع المرحلة وقدّم خدمة جليلة لكل من شارك في النضال الوطني والفلسطيني في لبنان. الشهادة كانت أمينة للمرحلة وكان الكاتب صريحاً حتى في تقييم دوره (وهو قدّم ما يشبه بيان الذمّة الماليّة وهذا نادر جداً ويجب أن يشكّل قدوة في كتابات القادة الوطنيّين وخصوصاً اليساريّين، والسياسيّين بصورة عامّة).

> الكتاب يذكر أسماء كثيرين من تاريخ اليسار الذي عايشه المؤلّف ويذكر تحوّلات كثيرين منهم نحو اليمين ولكنّه لا يقدّم تفسيراً لهذه الظاهرة، وهو الأصلح والأكفأ لتفسيره

المزعج في موضوع تناول تاريخ اليسار اللبناني أن يساريّين سابقين (اعتنقوا اليمين وأصبحوا في خندق الخليج على أقل تقدير) تخصّصوا، لا بل احتكروا، مهمّة الكتابة عنه. «مؤسّسة روزا لوكسمبورغ» (وهي مؤسّسة رجعيّة يمينيّة صهيونيّة تتسرّب إلى العالم العربي تحت ستار اسم امرأة عظيمة، وتكشّفَ دورها أكثر في الحرب على غزّة) نشرت كتاباً عن اليسار اللبناني بقلم يميني («اليسار اللبناني» لحسين يعقوب، وكانت مراسلة «الشرق الأوسط» مرجعاً في الكتاب، الذي يبدأ بخبر اعتداء عنيف من حزب الله في 7 أيّار على مركز لـ«اليسار الديموقراطي»). واليساري الذي يكتب عن تجربته في لبنان مُطالب دائماً بتقريع اليسار والتنديد به كي تكون كتابته مقبولة للنشر والعرض والمراجعة والتصفيق. وعندما كتب وديع حمدان كتابه «أوراق من دفتر العمر» هرع وضّاح شرارة إلى موقع «ميغافون» (المُمَوَّل من حكومات «الناتو» وسوروس) كي يهجو وديع حمدان بقسوة ويلومه على عدم الذهاب بعيداً في نقده ومراجعته. وردّ حمدان على شرارة مؤكّداً أنه انتقد اليسار بدليل هجومه على محسن إبراهيم، ولكن شرارة لم يكفه ذلك وأراد من حمدان أن يهجر اليسار قبل سنوات طويلة.

الثقافة السياسيّة العربيّة السائدة رجعيّة بالكامل وهي تضع كل كاتب في موقع الدفاع والتبرير لو كان يساريّ الهوى. هذا يفسّر لماذا تُشكّل طبقة المثقّفين اللبنانيّين «أمةً واحدة»، ولكنّ الاقتصاد السياسي لا الأيديولوجيا يفسّر الظاهرة. أسماء كثيرة من تاريخ اليسار اللبناني تمرّ في الكتاب ويستشهد طرابلسي بكتابات بعضهم، قبل وبعد. تكاد لا تصدّق ما ترى، من التحوّل من نقيض إلى نقيض (حازم صاغية كان قد دعا، مثلاً، إلى قتل أنور السادات عندما زار القدس). لكن النقيصة الوحيدة في الكتاب هي التالية: أن الكتاب يذكر أسماء كثيرين من تاريخ اليسار الذي عايشه المؤلّف ويذكر تحوّلات كثيرين منهم نحو اليمين ولكنّه لا يقدّم تفسيراً لهذه الظاهرة، وهو الأصلح والأكفأ لتفسيرها لأنه عايشها من الداخل وعرف شخصيّاتها. ولماذا منظمة العمل الشيوعي قدّمت متحوّلين ومتحوّلات إلى اليمين والحريريّة أكثر من غيرها من التنظيمات؟

كان طرابلسي قد كتب عن تجربته من قبل في كتاب «صورة الفتى بالأحمر»، وهو كتاب جميل ومشوّق. دخل طرابلسي إلى السياسة من باب الأدب فأضفى ذلك على كتاباته نفحة أدبيّة جميلة تضفي متعةً على القراءة. يقول عن ذلك: «يمكنني القول إنني جئتُ إلى اليسار والاشتراكيّة من قراءاتي الأدبيّة أكثر من التحصيل الفكري الذي سيأتي لاحقاً» (ص. 25) وهناك ملاحظات وحوارات ظريفة جداً ترد في الكتاب، مثل المدرّس الذي كان لا يتكلّم بغير الفصحى: «ماذا وراءك، يا فوّاز» (ص. 27). لكن كتاب التجربة الأوّل كان متحفّظاً وقلتُ للكاتب يومها إنه من الواضح أن لديه المزيد. وهذا الكتاب يكمل من حيث انتهى الكتاب الأول أو هو يسبقه. لا يتحفّظ المؤلّف هنا ويروي للمرّة الأولى تجربته الصعبة مع محسن إبراهيم ويقدّم لنا وصفاً عن شخصيّة رجل فذّ لعب دوراً في الحركة القوميّة العربيّة واليسار العربي بعدها. ومحسن إبراهيم لم يكتب مذكّراته، على ما نعلم (هو سجّل حلقات مع غسان شربل ولكنها لم تُنشر بعد).

ينطلق فواز طرابلسي من تجربة وطنيّة يساريّة ثريّة جداً. عرف الجميع وأسهم في مفاصل كثيرة. هل أحسده على تجربته؟ أحياناً أريد أن أعيش تلك المفاصل التاريخيّة التي سبقت زمني ولكن أتصوّر معاناة الخيبة من هزائم وفشل وانفصال. حليم بركات (وهو أكبر سنّاً من طرابلسي وعلّمه العربيّة، كما عرفنا من الكتاب) كان يحدّثني عن طول تجربته ولكنه يختمها بالقول إن المرحلة الحالية هي الأسوأ. هذا ما أعنيه. كنتُ أريد أن أعيش بهجة التأميم أو فرحة الوحدة أو الأمل بانطلاق العمل الفدائي. أتيتُ إلى التجربة (المتواضعة) في أواخر السبعينيات عندما كان اليسار والحركة الوطنية والفصائل الفلسطينيّة في حالة ترهّل وانتظار. طرابلسي عاش كل تلك التجارب والآمال والخيبات ولكن من دون أن يحوّله ذلك نحو الرجعيّة أو الخندق الخليجي (هو من قلّة نادرة من المثقّفين اللبنانيّين الذين واظبوا على نقد الأنظمة الخليجيّة وحذّر مبكراً من «الجزيرة» عندما كانت قوميّة النزعة ولاحظ أنها لا تعرض أي نقد للسياسات النفطيّة والغازيّة). كنت كلّما ألتقي بالمؤلّف أمطره بالأسئلة كي أستزيد على ما كان قد كتبه من كتب ومقالات، رغم اختلاف سياسي بيننا أحياناً، كان آخرها عن زياد الرحباني.

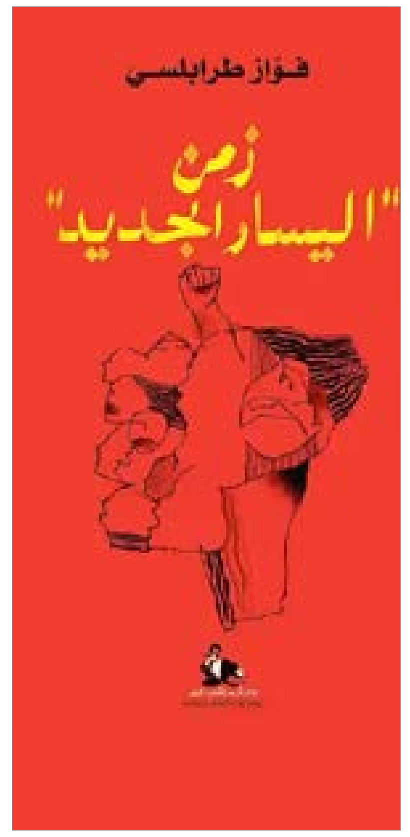

فكرة الكتاب انطلقت من أطروحة دكتوراه أعدّتها مريم يونس وطرحت فيها على طرابلسي عدداً من الأسئلة (فصل «تقديم»). ويُسجَّل لطرابلسي أنه يستجيب لكل طلبات الباحثين والباحثات، في الجامعات العربيّة والغربيّة. وأوّل ما تعرّفتُ إليه كان في عام 1980 أو 1981 عندما زرتُ محسن إبراهيم (بوساطة عائلية لأنه لم يكن من السهل لقاء الأمين العام التنفيذي للحركة الوطنيّة) في مقرّ الحركة (وهو مبنى كامل في وطى المصيطبة). كان لديّ مجموعة من الأسئلة عن تجربة الحركة الوطنيّة والفساد والعجز المستشري فيها بغرض بحث في الجامعة. طلب مني إبراهيم قراءة الأسئلة وعندما فرغتُ قال لي إنه منهمك في أعمال كثيرة وإنه سيحيلني إلى الرفيق فواز وإنه يمثّله في أجوبته. أعطيتُ أسئلتي إلى طرابلسي وكان أن استجاب لي بودّ وقدّم إليّ بعد أيام أجوبة مستفيضة مطبوعة على آلة كاتبة. ولا أزال أحتفظ بها.

درَس طرابلسي في «ثانويّة برمّانا» التي كانت واقعة تحت تأثير «الكويكرز» (ص. 16). وهذه طائفة سلميّة (في الغالب) ولكن أفرادها لا يمانعون المقاومة لو كانت سلميّة. لكن يكفي أن نتذكّر أن ريتشارد نيكسون كان منتمياً إلى هذه الطائفة كي ندرك أن بعضهم يقبل الحرب والعنف ولو هجومياً، والبعض الآخر يقبله للدفاع عن النفس. وموقف الكويكرز في أميركا من قضيّة فلسطين كان متقدّماً على موقف باقي الكنائس. مرَّ على طرابلسي في المدرسة عدد من المعلّمين الفلسطينيّين (ص. 19) المُهجّرين من فلسطين (وكانت ذلك حالي في الـ«آي سي» في الستينيّات وكان معظم المعلّمين المتميّزين من معلّمي «الكليّة العربيّة» التي أسّسها أحمد سامح الخالدي). كانت اهتمامات طرابلسي الأولى هي أدبيّة ولكن تلاميذ ذلك الجيل حظيوا بتنشئة سياسيّة بسبب تحزّب معظم المعلّمين ولأن شبح النكبة خيّم على جيل كامل، لا بل أجيال. تعرّض طرابلسي للطرد أكثر من مرّة، وواحدة منها كانت للتضامن مع خرّيجي «الأكاديميّة اللبنانيّة للفنون الجميلة» التي طفقت تعلّم الحقوق باللغة العربيّة (ص. 23). اليسوعيّة والنظام الطائفي رفضوا ذلك رفضاً قاطعاً: 1) لأنهم فضّلوا احتكار الجامعة اليسوعيّة في تعليم الحقوق. 2) لأن النظام لم يكن يريد تخريج محامين من المسلمين. قامت قضيّة بسبب رفض نقابة المحامين الاعتراف بشهادة هؤلاء الذين درسوا الحقوق باللغة العربيّة، يا للهول. إميل إده ما كان يريد أن يرافع إلا بالفرنسيّة في المحاكم. ويقول طرابلسي إن إضرابات تلك الحقبة ضغطت من أجل إنشاء الجامعة اللبنانيّة (تأخر إنشاء الجامعة اللبنانيّة عن إنشاء جامعات وطنيّة في الأقطار العربيّة: جامعة بيرزيت في 1924، جامعة القاهرة في 1908، وجامعة دمشق في 1923). السبب كان من أجل منع نشر العلم بين المسلمين لأن التعليم بالإنكليزية أو الفرنسيّة في الجامعة اليسوعيّة والأميركيّة كان منيعاً على خرّيجي المدارس الإسلاميّة.

ولا ننسى أن الحكم في لبنان رفض بشدّة معادلة شهادة التوجيهيّة (التي كان عدد من المسلمين الذين يدرسون في دول عربيّة ينالونها) لأن السلطة المارونيّة الطائفيّة الحاكمة حاربت، بكل جهر، نشر العلم وتوزيع الشهادات على المسلمين. لبنان قبل الحرب كان نظام أبرتايد رسمي (الحكم هنا لي، لا لطرابلسي).

ويقول عن القراءات إنّ «الأدبيّات الشيوعيّة كانت ممنوعة في عهد كميل شمعون» (ص. 25). والتنويه بذلك ضروري أمام جمهرة «الزمن الجميل» المأسوف عليه دائماً. والدولة اللبنانيّة في الحرب الباردة اعتنقت رسميّاً سياسات معاداة الشيوعية والاشتراكيّة (وشارك في هذه الحملة بالتمويل صحف ودور نشر ومراكز. يكفي أن تنظر إلى «النهار» في تلك المدة لترى تخصّصها في ذمّ الشيوعية والاشتراكيّة والسخرية الدائمة من كمال جنبلاط وشعارات العدل الاجتماعي). وأوراق «فريد شهاب» (مدير الأمن العام النافذ) تكشف أن جهاز الاستخبارات القوي كان مكرّساً لرصد الشيوعية وصدّها في لبنان (واستمرّ شهاب في عمله حتى بعد تقاعده، لمصلحة جهة خارجية على الأرجح). لم يتمتّع لبنان بحرّية مطلقة إلى بعد اغتيال الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان. ومن المضحك أن جماعات الثورة وإعلام تمويل سوروس والغرب لا تزال تصرّ على أن ميشال عون كان ديكتاتوراً حكم مثل المحمديْن في الخليج.

يعرف فواز كل شخصيّات المرحلة، أو أفراداً أصبحوا في ما بعد شخصيّات المرحلة. تعجّبتُ عن دور كلوفيس مقصود في قيادته لمجموعة يساريّة بعد خروجه من الحزب التقدمي الاشتراكي (اعتراضاً على موقف كمال جنبلاط غير الإيجابي من عبد الناصر عند التأميم، حسب ما أخبرني). وكان كلوفيس يعقد حلقات عن مواضيع تقدميّة. لا أتصوّر كلوفيس في هذا الدور، ربما لأنني تعرّفتُ إليه في مرحلة لاحقة من حياته وكان قد فقد حيويّته وزخمه الذي سمعت عنه عندما كان شاباً لفت جمال عبد الناصر بشخصيّته وذكائه ومعرفته.

تأثّر طرابلسي بجدّه العلامة عيسى إسكندر المعلوف. قد يكون المعلوف أوّل أكاديمي بالمعنى الحديث في لبنان وشملت معرفته الكثير من العلوم. يروي أن جمال عبد الناصر كان معجباً به وأبرق معزيّاً عند وفاته. تتخيّل حكام اليوم يتابعون نتاجات أكاديميّة؟

(يتبع)

* كاتب عربي - حسابه على تويتر
@asadabukhalil

بلينكن: خطّة استفراد غزّة وعزل إيران

سعد الله مزرعاني *

لا يُحسد وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، على وضعه في هذه المرحلة. هو أنجز، هذا الأسبوع، زيارته الخامسة إلى إسرائيل، وجولته الرابعة في المنطقة (منذ عملية «طوفان الأقصى» في 7 ت1 الماضي)، وسط ظروف صعبة، بل بالغة الصعوبة. الرجل الذي لم يتردّد في القول، مجهشاً ومنفعلاً، في زيارته الأولى لتل أبيب بعد أيام من «طوفان الأقصى»، إنّه «جاء كيهودي» قبل أن يكون وزيراً للخارجية الأميركية، مطالبٌ الآن بإنجاز مهمتين معقّدتين. الأولى دفع تل أبيب، الموتورة والجامحة، لعقلنة أولوياتها وخططها وأساليبها. الثانية: تمكينها من حصر خسائرها (وخسائر حلفائها وخصوصاً واشنطن)، عبر الضغوط والوعود، من تحقيق بعض أهدافها، بالوسائل السياسية بعد أن عجزت عن تحقيقها بالوسائل العسكرية: رغم ما ارتكبته من المجازر والحصار والتجويع ومحاولة التهجير الشامل الذي اصطدم بصمود مذهل من قبل الأهالي، وبمقاومة مدهشة من قبل المقاتلين.

قلنا لا يُحسد على مهمته هذه، بسبب أنّ واشنطن كانت قد انتقلت إلى «الخطة ب»، منذ جولته الأخيرة في المنطقة، قبل عدة أسابيع، وبعد الإخفاقات الإسرائيلية العسكرية والخسائر «المؤلمة» (كما وصفتها القيادة الإسرائيلية) في قطاع غزّة. لم تفعل تلك القيادة، مذّاك، سوى مراكمة المزيد من الإخفاقات، وارتكاب المزيد من الجرائم المروِّعة، بشكل متواصل ضد المدنيين والمؤسسات الصحية والإعلامية والدينية والتربوية والإغاثية المحلية والدولية، ما أثار حملة إدانة عالمية هائلة، لم تسلم منها واشنطن نفسها: بوصفها داعمة وشريكة ومحرّضة على القتل وعلى استمراره أملاً في تحقيق انتصار ما، لكلّ من واشنطن نفسها ولتل أبيب ولحلفائهما في الأطلسي والمنطقة.

حرجُ الوزير الأميركي ناجم عن أمرين: أولاً موقفه الشخصي الذي يفضحه لسانه دائماً بتبرير الإجرام الإسرائيلي بذريعة «هول» ما حدث في 7 أكتوبر، ولمنع تكراره. هو لا يرى هول حرب الإبادة التي يشنها الجيش الإسرائيلي ضدّ كل أشكال الحياة في القطاع الفلسطيني! لا يرى أيضاً أسباب انتفاضة غزة على الإرهاب الإسرائيلي المفروض عليها، وما كان يرافقه من احتلال وانتهاكات وحصار وغزوات وقتل ودمار. ولذلك، يجد نفسه في موقع المدافع المباشر عن استمرار المجازر وتصعيدها. يضاعف من حرجه، أيضاً، موقف إدارته التي غطت وبرّرت وحمت وقاتلت من أجل إطلاق يد حكومة إسرائيل في ارتكاب المجازر ضد المدنيّين وفي حماية تلك الجريمة، في كل المحافل وخصوصاً في مجلس الأمن والجمعية العامة رغم العزلة والإدانة والسقوط الأخلاقي. لقد ذهبت واشنطن، بعيداً، في دعم الدولة الصهيونية: سياسياً وعسكرياً، وأمنياً، واقتصادياً وديبلوماسياً، حتى وجدت نفسها، مع تعاظم الخسائر والإخفاقات الإسرائيلية، الخاسر الأول، حتى قبل الكيان الصهيوني، كما أشار الرئيس الأميركي نفسه في تصريح يوم 12 كانون الأول الماضي: «هناك مخاوف حقيقية في مختلف أنحاء العالم من أن تفقد أميركا مركزها الأخلاقي بسبب دعمنا لإسرائيل»!

في السياق، تكرَّست صورة الوزير بلينكن كمستسهل لتكرار روايته، حتى بات يُصنّف «بيّاع حكي» وكاذباً من الدرجة المبتذلة، والأخطر: نذير شؤم ودمار ومذابح أطفال، وحصار وجوع ومرض وأوبئة وتشرُّد!

لم تغيّر حكومة أقصى اليمين والتطرف والعنصرية في الكيان الصهيوني من خطابها وخططها ارتباطاً بإخفاقات الميدان، وبتعاظم خسائرها وخسائر الحلفاء. أصبح من أولويات واشنطن الحدّ من الخسائر وإنقاذ إسرائيل من نفسها. هذا هو جوهر وظيفة الوزير بلينكن في زيارته الأخيرة. جرت العادة، سابقاً، أن تخوض إسرائيل حروبها بدعم كبير من واشنطن خصوصاً، في مرحلتي حصول الحرب وإنهائها. كانت حروب إسرائيل السابقة قصيرة. قليلة التكلفة. محدودة الخسائر البشرية على وجه الخصوص. هذا يجري عكسه الآن، ولذلك مهمة واشنطن أعقد وأصعب، بما لا يقاس. عام 2006، واجهت الآلة العسكرية الإسرائيلية التي تحرَّكت لغزو لبنان تحقيقاً لأهداف أميركية، بالدرجة الأولى، مقاومة ميدانية عنيدة، وصعوبات مفاجئة وخسائر فادحة. وحين تعاظمت تلك الصعوبات، تولَّت واشنطن العمل لإيقاف القتال بعد أن كانت تعمل لإطالة الحرب. هي سعت، بكل الطاقة، إلى تمكين حكومة إسرائيل من تحقيق جزء من أهدافها، بالديبلوماسية وبالنفوذ إقليمياً وفي المؤسسات الدولية، بعد أن عجزت عن تحقيقها في الميدان. هكذا جاء القرار 1701، بتواطؤ أيضاً من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة آنذاك، متوافقاً مع المصلحة الإسرائيلية، لجهة الانتشار على الحدود اللبنانية فقط، ولجهة خطوط الانسحاب ونقاط التمركز. هذا ما تحاوله واشنطن، عبر الوزير بلينكن الآن، ومنذ زيارته السابقة، وعبر الاتصالات المتوتّرة بين الرئيسين بايدن ونتنياهو، وعبر الوعيد والوعود في زيارات الوزراء والموفدين الأوروبيّين تحت عنوان عدم «توسيع الحرب» أو منعه، خصوصاً في جبهة الجنوب اللبناني. ما هي خطة الوزير بلينكن؟ من هي الأطراف التي تبنّتها أو تلك التي ستشارك فيها؟ ما هي فرص النجاح والفشل؟

تبلورت هذه الخطة، في ضوء تطورات الميدان، وخصوصاً تأكُّد الفشل والعجز الإسرائيليّين، على النحو الآتي:

1- تشكيل فريق إقليمي من تركيا والسعودية والأردن وقطر ومصر والإمارات (أعلن بلينكن بعد لقاءاته «التزام» تلك الدول) للإشراف على عملية سياسية أمنية إعمارية، تبدأ من شمالي قطاع غزة، وتمتدّ، تدريجياً، إلى الوسط والجنوب.

2- عودة حوالى 800 ألف نازح من شمالي القطاع إلى مدنهم وقراهم.

3- تبنّي اقتراح قطر (المنسّق مع بلينكن) لاستئناف مفاوضات تبادل الأسرى على دفعات، وإخراج قيادة المقاومة من القطاع، مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية منه.

4- يتولّى ممثلو الدول المشاركة تنظيم عملية العودة ومستلزماتها الأكثر إلحاحاً وضبطها وتمويلها لجعل الحياة ممكنة، تدريجيّاً، بعد أن أصبحت منعدمة كلياً في الحالة الراهنة.

5- تهدئة وضع الضفة الغربية مقرونة بتغييرات في قيادة السلطة، بضم شخصيات «موثوقة» في مواقع أساسية.

6- إدراج ذلك تحت عنوان وقف الحرب، ومساعدة المدنيّين، وإبعاد «حماس» و«الجهاد» وعدم تكرار عملية السابع من أكتوبر، وإبعاد شبح التهجير، وإراحة مصر والأردن، وإعطاء مهلة إضافية للحكومة الإسرائيلية للقبض على قيادة المقاومة، أو لتصفيتها، إذا تمكّنت.

7- إدراج ذلك تحت عنوان التحضير لـ«حل الدولتين» وقطع الطريق على إيران.

رغم ألغام هذه الخطة وتلبيتها، تقريباً، لمعظم المطالب الإسرائيلية، فإنّ مهمة بلينكن لن تكون سهلة، بسبب التطرّف الحاكم في إسرائيل. واشنطن تعوّل، كالعادة، على خدمات حلفائها وأتباعها في المنطقة وتنازلاتهم. «طوفان الأقصى»، الذي فاجأ الجميع، لن يمرّ من دون إزعاج على أولئك الذين يجدر بهم أن يحذروا من أنّ العقاب قد يكون شديداً هذه المرة!

* كاتب وسياسي لبناني

خرق العادة

رضا الشيخ خليل *

المنافسة بين علم الكلام والفلسفة في الثقافة العربيّة-الإسلاميّة وقعت منذ التقائهما؛ الفلاسفة، كالفارابي مثلاً، ومع تقديرهم لمهارات المتكلّمين في خدمة المِلّة، أدرجوا أدوات علم الكلام عموماً في الخطابات الجدليّة التي تهدف إلى إقناع السامع والتأثير فيه من غير أن تكون استدلالاتها تامّة أو مولِّدةً لليقينيّات الحتمية. ومع أنّهم تحاشوا غالباً القول بأنّ هذه المجادلات تنطوي على مغالطات منطقيّة، فإنّهم حين تكلّموا على فلسفتهم رفعوها إلى مستوى المخاطبات البرهانيّة، واعتبروا أنّ هذه الأخيرة أتمّ المخاطبات وأجلبها لليقين.

ومع ذلك، ثمّة مَن يُحاجّ بأنّ علم الكلام أنفع للدين من الفلسفة، أو قُل إنّ علم الكلام أنجز حقيقةً ما قال إنّه كفيل بإنجازه، أي الدفاع عن مجموع الاعتقادات التي تجتمع عليها فرقة أو مذهب. أمّا الفلسفة، بكلّ تيّاراتها، فإنّها لا تزال بعيدةً عن توليد يقينيّات يسلّم لها البشر أجمعون. وعلى الرغم من «تطعيم» الكلام بأدوات برهانيّة ومنطقيّة كثيرة على مرّ الوقت، فإنّ سلاح المتكلّم الأمضى بقيَ تغليط الخصم، وإيصال مُحاجّته إلى نوع من العقم الذاتي الذي يتمثّل في إظهار التعارُض الداخليّ لكلامه. وبالمثل، فإنّ دفاعه الأقوى يكون في ألّا يوصل حجّته هو إلى مِثل هذه المفارقة. ومتى تهاوى الخصم وبطل رأيه، يرى المتكلّم أنّه قد نجح في تكذيب النسخة المعارضة للحقّ الذي هو عليه.

وإن نجح في تكذيب المعارضين كلّهم، فإنّه يكون قد استوفى الذبَّ عن موقفه ومذهبه (ولهذا، فإنّ كثيراً من كُتب الكلام تُعنى بـ«الردّ على كذا وكذا»)، إذ لا بدّ في النهاية من بقاء «طائفةٍ ناجية» على نحو ما. وهذه طريقة غير برهانيّة كما ترى، غير أنّها نافعة في الحِجاج باعتراف الفلاسفة أنفسهم.

ومِن أقدم الأدوات التي لجأ إليها أهل الكلام مبدأ عُرف بـ«خرق العادة»، وثمّة تنويعات عليه مِن قبيل «خرق الطبيعة»، أو الكلام على «الخوارق» بصورة عامّة. ولا حاجة إلى التفصيل كثيراً، بل يُمكن الإشارة إلى الجدل حول معجزات الأنبياء، إذ الأساس فيها أنّها تخرق ما ألِفَتهُ الفهوم وتعوّدت عليه الأذهان، ولذا فإنّها من أدلّ الدلائل على النبوّات. وقد صار هذا المبدأ طريقة مفضّلة لدى المتكلّمين للاستدلال، ولو بنحو القرينة، على أمور كثيرة ترتبط بالمعجزات وبغيرها. ولكن وقع الخلاف بين الفلاسفة والمتكلّمين في تفسير الخوارق أو المعجزات وإمكانية وقوعها. فهل للطبيعة قوانين يُبطلها المُعجز لبرهةٍ من الزمن حتّى يَبين صِدق النبيّ؟ أمْ أنّ غاية ما في الأمر أنّ الأذهان اعتادت توالي الظواهر الطبيعية والإنسانيّة على نحو معيّن وبتعاقُب مُتكرّر، فظنّت أن بَينها سببيّةً، فيما الحقيقة أنّه جريان للعادة ليسَ أكثر، لأنّ الفاعِل هو الله وحدَه في كلّ شيء؟ وهذه نظرية الغزالي ومَن جاء بعده من الأشاعرة.

وكما في المثال المشهور، فإنّ النار لا تُحرق القطن بذاتها، بل الله هو مَن يُحرقُه في كلّ مَرّة تقترب فيها النار من القطن. ولذا، فإنْ لم تُحرق النارُ القُطنَ في زمنٍ ما، فليس ذلك خرقاً للطبيعة، بل هو خرقٌ للعادة التي استقرّت عليها الظواهر في مألوف أفهامنا.

ومهما يكن الآن من أمر هذا التفسير، فإنّه إنْ كان لنا أن نحامي عن عقيدة المقاومات، فإنّا نجد خيوطها تُحاك بالضبط حول إمكانيّة «خرق العادة». المستعمِر الغازي جاءَ إلينا وفي ذهنه أنّ العادة استقرّت بأنّ القويّ يأكل الضعيف، وأنّ الضعيف إمّا أن يُقتَل ويَفنى وإمّا أن يخضع ويذلّ. هذا ما تعوّده هو في تاريخه الخاصّ وما ألِفَه مِن المجازر التي دانَت له بعدها رقاب أفريقيا والأميركَتَيْن (وفي الحقيقة فإنّ هذا هو جوهر الحداثة في أذهانهم؛ إنْ كنّا كأوربيّين قد أخضعنا الطبيعة بالملاحظة والنمذجة الرياضية والتقنية العلمية، فنحن، بطريق أولَى، قادرون على إخضاع «سلالات القرود البائسة» الأقلّ تطوّراً منّا، ولن تدفع عنهم إلهيّات ابن سينا ولا شروح ابن رشد من الحديد والنار شيئاً).

والحقّ أنّ هذه العادةَ جَرَت في لَحمنا وَوَعينا عقوداً طويلة، واستكان المُستعمَرون إلى إلفتنا بها، وجاء مِنّا مَن لم يَجِد عنها، لِفَقرٍ في عقله ونفسه. وكلّ مَن فكّر في خرق هذه العادة – أو أي عادةٍ أخرى يُراد لنا أن نعتنقها، فقط لأنّها بيضاء أوروبيّة تسرّ الناظرين – لم يكن ليجد لا فيلسوفاً برهانيّاً ولا متكلّماً جدليّاً يردّان عليه، لا مِن المشرق ولا مِن المغرب، فالإجابة الوحيدة في جعبة طلائع النهضة والحداثة هي القتل والتنكيل.

> المقاومة تراكم مُضنٍ للخبرات والإنجازات الصغيرة، وصبر جميل مُنهك على اليُتم والألم

فالتمثيل الأقرب إلى حال المقاومين في دفاعهم وممانعتهم هو أنّهم أشبه بمتكلّمي ذلك الزمان. هم ليسوا برهانيّي هذه الأمّة بالضرورة، ولكنّهم بلا أدنى شكّ أعقلُ مَن فيها. وهم ليسوا بالضبط أهل المُثُل الفلسفية، ولكنّهم بلا تردّد أفضل مَن دافع عن هذا الوجود ببشره وحجره. ولأنّ الأمر كذلك، فإنّهم يفهمون أنّ واجبهم يكمن في إيصال الخصم إلى حالةٍ من التعارض الداخليّ التي يُمسي فيها كلّ وجوده وجهده وحربه عبثاً ووهماً. فما معنى أن تأتي بكلّ نارك ثمّ لا تحرق قطن هؤلاء الفلّاحين وأبنائهم؟ أو أن تحشد كلّ جبروتك فيسخر منك حفاة الأقدام في اليمن وغزّة؟ أو أن تمخر عباب المضيق بالتحالفات فتأتيك المُسيّرات والمجنّحات تَترى؟ هذا سلاح المقاومة الأمضى في الوعي: خرق العادة تلو العادة، حتّى يصير هذا الفعل هو المُعجز الذي لا يكفر به إلّا مَن كان في حاله كحال أبي لهب (أو قُل إن شئت، ولا أسف، كحال أبي مازن).

والمسألة ليست بطولات على طريقة أفلام هوليوود التي تروي مآثر البطل الأميركيّ وعتاده المتفوّق. إنْ دَقّقت، فهم مادّيون حَتى في هذا الأمر: هذا البطل مجرّد هراء من دون كل ذلك العتاد، ولكنّ عَليك أن «تَتَعَوَّدَ» أنتَ كذلك على أنّ العتاد مقدّمةٌ لبطولاتك لا العكس. فإذا رأيت أن سلاحك لا يُضاهي الاختراعات التي يحشرها جيمس بوند في باب سيارته، ظننْتَ في نفسك الضعف ابتداءً وصعبت عليها ملاقاة الحتوف.

المقاومة تراكم مُضنٍ للخبرات والإنجازات الصغيرة، وصبر جمِيل مُنهك على اليُتم والألم. لأنّ العدوّ سيعارضك، بالضرورة، بكلّ ما أوتيَ مِن قوة في كلّ مرّة تفكّر فيها بخرق عاداته التي يحبّ ويألف. ولو لم يفعل، لكَانَ ذلك أصلاً خرقاً لعادات أسلافه من الغزاة المحتلّين. ولذلك، فكلّ مقاومةٍ ستُواجَه بضريبة كبيرة في الدماء والأرواح، وسيتمّ تسخيفها والنيل منها، ثمّ سيخرج مِن بين ظهرانيها مَن يتحدث عن التعب وهو لا في العير ولا في النفير. وليس مِن حلّ سوى أن تَتنزّل على المقاومين والمقاومات، وأيتامهم ومَن خلّفوا وراءهم، آياتُ المجابهة مرّةً بعد مرّة، إلى أن يقع المعجز، فلا تعود النار تحرق القطن.

وأبعدُ مِن تجريد السيوف والاصطفاف للقتال، فإنّ الفعل المقاوم برمّته هو في نهاية المطاف خروج على العادات التي سنّها المستعمِر في السياسة والثقافة والفنّ والملبَس والمأكَل والمَشرب، وإيمانٌ بأن لا منفعةَ تُرتَجى من أيّ شيء جاء منه، خيره وشرّه (وإسلاميّة المقاوَمات اليوم، في كلّ جبهات القتال، لم تولَد بمحض مصادفة).

أنا لستُ أشعريّاً بالضرورة، ولا أتبع قول الغزالي، ولكنّي أفهمُ المقاومة كفعل إيمانٍ بالمعجز، وإمكانٍ لخرق كلّ عادة أميركية. في كلّ مرّة يظهر مُقاتل على مسافة الصفر من الدبابة، إن ارتَعَش القلب أو تشكّك الذهن، فلأننا ألِفنا أن الدبّابة (النار) تحرق البشر (القطن) بالضرورة، واستقرّ الأمر في النفوس، مع أنّه لا حتميّة في ذلك. وربّما ما كنّا لِنهتَديَ لولا أنْ بعثَ اللهُ فينا نبيَّ مُقاومَتِنا مُغنيّة. فعلى هذه الأرض «مَن» يستحقّ حياةً أفضل مِن تلك التي قرّرتها أوسلو أو ثورات أميركا الملوّنة. يَد الله التي مَدّت إليهم السلاح، من جنتا إلى حَجّة، هي التي دكّت الدبشة ذات اقتحام، وحملت العبوة إلى تلك الدبابة في غزة، ورَمَت يوم الطوفان وما بعده، وهي التي ستكون فوق أيديهم يوم الفتح الأعظم.

* باحث لبناني

في الواجهة

برّي: فرنجية مرشّح وحيد معلن... هل يذهبون إلى الجلسة؟

غداً معتاد الانتخاب الرئيس آخر
الاستحقاقات المهمة واللازمة. ليس بين
أي من المسؤولين الدوليين الذين زاروا
بيروت في الأسابيع الأخيرة مَن خطر له
أن يسأل عن الاستحقاق. لا حديث لهم
إلا القرار 1701 وجبهة الجنوب. كالأيام.
وحدهم المسؤولون اللبنانيون ذكّروا به

نقولا ناصيف

عندما يُسأل الرئيس نبيه برّي هل يعتزم تحرّكاً ما لإعادة الروح إلى الاستحقاق الرئاسي، يجيب بالنفي معطوفاً على أن أحداً من الأفرقاء «لا يريد حلاً من الداخل بل من الخارج». وعندما يُسأل هل يُترك تجاهل انتخاب الرئيس إلى ما لا نهاية، يجيب أن ليس إلى الآن «سوى مرشح واحد» هو رئيس تيار المردة سليمان فرنجية: «الباقون إما لم

الدول الخمس مجتمعة ومتفرقة ذات مراس في رئاسة لبنان: 1958 ثم 2008

يعودوا موجودين أو لا يريدون الترشح». إلا أنه يضيف: «الآن أمامنا مرشح هو سليمان فرنجية. إذا كانوا موافقين على ترشحه، أدعو إلى جلسة وليذهبوا إليها».

يعكس برّي، دونما أن يرغب في الاستفاضة في الحديث عن الاستحقاق المعطل، المأزق المستمر منذ الجلسة الثانية عشرة في 14 حزيران. السنة المنصرمة لم تَعقد سوى جلستين أولاهما في 19 كانون الثاني. قبلها سنة الشغور التام البرلمان في عشر جلسات غير مجدية منذ عشية نهاية الرئيس ميشال عون في 31 تشرين الأول 2022 إلى نهاية السنة. منذ جلسة 14 حزيران، لا أحد يتحدث عن مصير الاستحقاق. لا تزال العقدة تدور من حول ترشيح فرنجية أكثر منها الذهاب إلى انتخاب رئيس للجمهورية كاستحقاق دستوري ملزم. صار الموقف من الشخص، لمَن يدعمه ومَن يناهضه، أقوى تأثيراً من الخروج من معضلة الشغور. عَبَر أكثر من مرشح على مر المرحلة الفائتة وداروا في فلك العثور على حل لمنع انتخاب فرنجية بأي ثمن لمَن ترشحه. يستمد قوته من امتلاكه، من فرض انتخابه. في المراجعة المعكوسة لواقع الأشهر الأخيرة أن خروج فرنجية من السباق بات يُنظر إليه لدى فريق انه الطريق الأقصر لانتخاب رئيس للجمهورية، ولدى فريق آخر أنه سبب إضافي لديمومة الشغور متمسكاً بحقه في أن يكون له مرشح ويرفض ما يرفضه الآخرون.

منذ جلسة 14 حزيران ثمة معطيات بعضها قديم لا يزال على قدمه، وبعضها حديث يتقادم بمرور الوقت:

1 . لا يزال فرنجية مرشح الثنائي الشيعي دون سواه، أولاً وأخيراً. يعزّز استمراره كذلك، تأكيده أنه ليس في وارد الانسحاب أو التخلي عن ترشحه. يستمد قوته من امتلاكه، على الأقل بحسب أرقام الجلسة الأخيرة قبل ستة أشهر، 51 صوتاً غير قابلة للنقصان وراءها الثنائي الشيعي وحلفاؤه سنّة ومسيحيين. ذلك ما ليس متوافراً لأي مرشح آخر. مع أن منافسه انذاك الوزير السابق جهاد أزعور حاز 59 صوتاً، بيد أن كتلة الأصوات هذه متحركة متقلبة بسبب انبثاقها من تقاطع التيار الوطني الحر مع الأحزاب والكتل المسيحية المعارضة، إلى كتلة النائب تيمور جنبلاط. ما عنّته الأصوات تلك أنها ضد فرنجية أكثر منها رافعة فوز لأزعور.

2 . توسّع الحديث حيال سبل إيجاد ثغرة للخروج من مأزق الشغور، مباشر، عن الكتلة التي يحظى القائد، بإطلاق، بتأييدها دونما أن تتزحزح. بينما يقول فرنجية أنه مرشح، لا يسع العماد جوزف عون أن يفعل. وبينما يطمئن رئيس تيار المردة إلى 51 صوتاً على الأقل إلى جانبه، لم تُجهر سوى قلة متفرقة أنها تدعم انتخاب قائد الجيش.

مقدار وضوح موقعه ودوره، يحاط ترشيح عون. وليس ترشحه. بكمّ من الغموض حيال ماله من الأفرقاء اللاعبين الرئيسيين: بين هؤلاء مَن لم يقل مرة أنه فرصة على الأقل وليس مرشحه في ظل المرشح الذي يدعمه كالثنائي الشيعي، وبينهم مَن يعارض انتخابه لأسباب ظاهرها مبدئي وباطنها شخصي كرئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل. وبينهم مَن يريده منافساً مستمراً لفرنجية بغية إطاحة الاثنين معاً أكثر منه رئيساً منتخباً كحزب القوات اللبنانية. إذ من غير المعروف وجود ودّ قديم أو محدث بين القائد والحزب، ومن غير المعروف . لمَن عرف عون عن قرب. انه من طراز أولئك الذين يستسلمون للتمنين. وبينهم كتلة جنبلاط المناوئة لانتخاب فرنجية، بيد أنها تذهب إلى انتخاب رئيس ينبثق من تسوية ليس إلا. وبينهم أخيراً النواب السنّة ينتظرون كلمة السر من الرياض. لكن بين هؤلاء وأولئك ، وهو الشق المنتبس . فريق آخر يعمل في الظل هو فريق عمل قائد الجيش، الضباط الأكثر استعجالاً، على أنه مرشح الدول الخمس القادرة في نهاية المطاف على إيصاله إلى رأس السلطة. مصدر اعتقادهم أن الدول الخمس هذه، مجتمعة أو متفرقة، ذات مراس في إيصال قائد للجيش إلى رئاسة الجمهورية: عام 1958 كان اللواء فؤاد شهاب مرشح الأميركيين والمصريين. ثم بعد نصف قرن عام 2008 كان العماد ميشال سليمان مرشحهم جميعاً باهتمام متفاوت ومتثال مصريين وفرنسيين وأميركيين وسعوديين وأخيراً قطريين.

حيال الاقتراح المحدث الذي أضحى بدوره أسير المشكلة من جراء استمرار الثنائي الشيعي في تأييد فرنجية، غير المستعد بدوره لإخلاء مكانه لأي مرشح ثالث. لم تعد المشكلة في اسم ثالث، أياً يكن، بل في تأمين النصاب الدستوري الملزم لانعقاد جلسة انتخابه (86 نائباً على الأقل). عندئذ يمسي انتخابه في دورة ثانية أو ثالثة تفصيلاً ثانوياً. أول مَن يحتاج إليه النصاب الموصوف هذا هو نواب الثنائي الشيعي (26+1).

3. منذ مطلع الشغور، وفي الغالب قبله بمماثل، اسم قائد الجيش أحد أبرز الأسماء المتداولة. ظل الأمر كذلك وعادياً على الأمن العام بالإنابة اللواء الياس البيسري. مذاك لم يُحرَز أي تقدم كانون الأول عندما صار إلى تمديد سن تقاعده كي يبقى في منصبه، ويستمر تالياً طوال السنة الحالية . إلى أن يُنتخب رئيس للجمهورية . مرشحاً رئيسياً. مع ذلك لم يُفصح إلى الآن، مباشرة أو على نحو غير مباشر، عن الكتلة التي يحظى القائد، بإطلاق، بتأييدها دونما أن تتزحزح. بينما يقول فرنجية أنه مرشح، لا يسع العماد جوزف عون أن يفعل. وبينما يطمئن رئيس تيار المردة إلى 51 صوتاً على الأقل إلى جانبه، لم تُجهر سوى قلة متفرقة أنها تدعم انتخاب قائد الجيش.

تقرير

الحكومة تعيد قوانينَ نافذة: ميقاتي يخرق الدستور؟

آثار قرار مجلس الوزراء، أمس، ردّ ثلاثة قوانين إلى المجلس النيابي، بعدما أقرّها في جلسته السابقة، ردود فعل غاضبة في صفوف المتضررين من عدم نشر القوانين، وعدد النواب لاعتبارهم أن القرار صلاحية لصيقة برئيس الجمهورية

فاتن الحاج

عندما قرّر رئيس حكومة تصريف الأعمال، نجيب ميقاتي، تعليق نشر ثلاثة قوانين في الجريدة الرسمية، كان مجلس الوزراء قد أصدرها في جلسته التي انعقدت في 19 كانون الأول الفائت، ارتكب مخالفة دستورية. والقوانين هي: تحرير الإيجارات غير السكنية، تمويل صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة وتعديل بعض أحكام قوانين المعلمين وتنظيم الموازنة المدرسية.

وفقاً للخبير الدستوري وأستاذ القانون الدستوري في «الجامعة اليسوعية»، وسام اللحام، فالمشكلة اليوم ليست في ردّ هذه القوانين إلى المجلس النيابي، كون «هذه صلاحية منوطة بمجلس الوزراء حالياً، والذي يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية وكالةً، كما أن الرّد أتى خلال مهلة شهر من تاريخ إحالتها إلى الحكومة (18 كانون الأول)». ولكن المشكلة تكمن أيضاً في «الانتهاك الدستوري المتمثل في توجيهات ميقاتي السابقة بعدم نشر القوانين، بعدما أصدرها مجلس الوزراء ووجب نشرها». ويؤكد اللحام أنه «لا يحقّ لرئيس الحكومة بأيّ شكل من الأشكال ذلك، كون صلاحية الإصدار تعود إلى رئيس الجمهورية، واستطراداً إن «مخالفتين قد ارتُكبتا: الأولى هي التراجع عن إصدار القوانين والثانية هي ممارسة صلاحية ردّ القوانين، وهي صلاحية لصيقة برئيس الجمهورية، ما يوسّع إطار استغلال الفراغ في هذا الموقع من دون ضوابط». ورأى عون أن «الحل يكون بنشر القوانين، ومن ثم تقديم اقتراحات لتعديلها، خصوصاً أننا لا نريد للمدارس الخاصة أن تنكسر، ولا للمعلم أن يجوع، ولا للمالك القديم أن يُعدم، ولا للمستأجر أن يعاني أزمة اقتصادية كبيرة»، مشيراً إلى أن «التعاطي بخفّة مع القوانين سوف يعرض القرار للطعن أمام مجلس شورى الدولة».

وعلى مقلب المتضررين من عدم صندوق التعويضات لتحسين رواتبهم التقاعدية، أعلن نقيب المعلمين، نعمة محفوض، أن النقابة سترفع، عبر محاميها زياد بارود، دعوى أمام «مجلس شورى الدولة» ضدّ ردّ القوانين. كما دعا المجلس التنفيذي لـ«نقابة المعلمين» إلى جمعيات عمومية تُعقد الإثنين المقبل في بيروت والمحافظات للتصويت على إضراب، يبدأ من يوم الثلاثاء. وحمّل محفوض، في اتصال مع «الأخبار»، رئيس الحكومة ووزير التربية عباس الحلبي «المسؤولية المباشرة عن حرمان أكثر من 5 آلاف متقاعد من سبل العيش بكرامة، لكونهما وعدا النقابة بدعم الأساتذة المتقاعدين وأخلّا بالوعد». وكانت «الأخبار» قد علمت أن المدارس الكاثوليكية ضغطت بشدّة في الأيام الأخيرة عبر البطريرك بشارة الراعي لمنع نشر القوانين.

ردّ القوانين إلى البرلمان من صلاحية الحكومة التي تمارس صلاحيات رئيس الجمهورية بالوكالة

نشر قانوني التعليم الخاص، ولا سيما الأساتذة المتقاعدين الذين كانوا سيستفيدون من تمويل

وبشأن قانون الإيجارات للأماكن غير السكنية، وصف المستأجرون بموجب عقود قديمة (قبل 23 تموز عام 1992) الخطوة بـ«بادرة خير»، مُعوّلين عليها لإعادة فتح الحوار بشأن تحرير عقود الإيجارات غير السكنية مع جميع الأطراف المعنية. ودعا رئيس «لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين القدامى»، كاسترو عبدالله، إلى «التوصل إلى قانون أكثر إنصافاً للمستأجرين، بعد مراجعة: توقيت إقراره في ظلّ عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم ثبات قيمة العملة الوطنية، المهلة الزمنية غير المنطقية لتحرير عقود الإيجار خلال 4 سنوات، إضافة إلى مسألة الخلوات التي دفعها المستأجر لصاحب الملك ولم يتطرق إليها القانون».

أمّا المالكون، فلم تكتمل فرحتهم بالقانون الجديد، إذ استنكر رئيس «نقابة مالكي الأبنية المؤجّرة»، باتريك رزق الله، ردّ القانون، مُلوّحاً بتقديم شكوى أمام «مجلس شورى الدولة» لكسر القرار، والتواصل مع الكتل النيابية لاتخاذ موقف تجاه التّعدي على الصلاحيات الحصرية التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية.

تقرير

ميقاتي: لا يمكن للبنان تجاهل حرب غزّة

هوكشتين يخدم إسرائيل فقط

ميسم رزق

حملت زيارة المبعوث الأميركي لشؤون الطاقة عاموس هوكشتين لبيروت أول من أمس، الكثير من التأويلات والتناقضات ما بين العروض المسرّبة، والوقائع غير المتناسبة معها. بينما لم يتبيّن بعد ما يضمره «مهندس» اتّفاق الترسيم البحري، وإن كانَ طرحه جدّياً أو تعبيراً عن سياسة التضليل التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

وإلى جانب «انتقادات تطاول شخص الرجل» فمن الواضح أنه لم يأتِ إلى لبنان من تلقاء نفسه حاملاً مشروعاً مستقلاً، بل مدفوعاً بتوجّه الإدارة الأميركية التي تنظر إلى كلام العدو عن الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الحرب على غزة، كفرصة للملمة الوضع على الجبهة اللبنانية، بما يوفّر لإسرائيل حلاً لمشكلة المستوطنين النازحين عن الشمال. وبنى هوكشتين طرحه على أن «العمليات المحدّدة والمحصورة»، أي المرحلة الثالثة من الحرب على غزة، ستكون أفضل «طُعم» يلقيه للبنان ليحقّق به ما أسماه «الحل المؤقت»، والذي يعني أن «المرحلة الثالثة في الحرب على غزة، يجب أن تُواكَب بوقف للعمليات من جانبي الحدود اللبنانية والفلسطينية المحتلة، باعتبار أن الحرب الكثيفة وذات الزخم العالمي قد انتهت، وما يحصل ليس سوى مناوشات، وعلى حزب الله وإسرائيل وضع السلاح جانباً، وفتح مسار تفاوضي ترعاه واشنطن».

وبدا طرح هوكشتين، كمن يطلب التنازلات من لبنان، فهو طلب وقفاً لإطلاق النار عند الحدود، قبل وقف إطلاق النار في غزة، ما يعني فصل المسارات، مع ما يعنيه ذلك من استهداف مباشر لتفاعل ساحات المقاومة مع بعضها. كما أن هوكشتين، يتأمّل في إجراء تغيير لـ«الواقع» في جنوب لبنان، شبيه بتغيير الواقع في غزة، لكن من دون أن يتغير الواقع الإسرائيلي. ما يقود عملياً، إلى كون الطرح الأميركي يقصد انقلاباً لإطاحة ما تحققه المقاومة في دعم غزة.

وعلى عكس زيارته الأولى لبيروت بعد معركة «طوفان الأقصى»، لم يتحدّث هوكشتين بتفاصيل إبعاد «حزب الله» عن جنوب الليطاني ولا عن القرار الدولي الـ1701، بل عن إفتتاحية كلامه، كانت تنطلق دائماً من ضرورة إيجاد «ضمانات لعودة المستوطنين الإسرائيليين». وعند إثارة هذه الفكرة من قبل مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، ردّ عليه الأخير بسؤال: كم عدد المستوطنين النازحين؟ فأجابه هوكشتين بالقول «حوالى 80 ألفاً».

بري للموفد الأميركي: لدينا أيضاً نازحون نريد إعادتهم إلى منازلهم.. ولا حل من دون مزارع شبعا

فردّ بري بأن «هناك العدد نفسه من أهالي قرى الجنوب الذين نزحوا منذ بدء الحرب وأولويتنا هي إعادتهم»، أيضاً. وتابع بري أن «الحل يكون بتطبيق الـ 1701 بكل مندرجاته، لا بتطبيق تدريجي، وإنما حلّ متكامل لا يُمكن أن تكون مزارع شبعا خارجه».

وقالت مصادر مطّلعة إن همّ نقطة في اللقاء الذي استمرّ حوالى ساعة وربع ساعة كانت أن «النقاش لم يُغلق»، علماً أن بري ربط الخواتيم بالتوقيت الفلسطيني. وذلك ربطاً بما قاله الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، وأبلغه الحزب لجميع الأطراف في أكثر من مناسبة، أن التفاوض حول الـ 1701 بقواعد «التحرير الكامل» أو أي قواعد أخرى، لا يُمكن أن يحصل إلا بعد انتهاء العدوان وبحسب مطّلعين على المحادثات الأميركية، فإنّ «المشكلة ليست في التوقيت الذي أتى هوكشتين به»، ولا في مجاولته «استدراج لبنان إلى فخّ وقف إطلاق نار مؤقت»، فحسب، إنما في ما نُقل إلى جهات لبنانية عن محادثات جرت بين الجانب الأميركي وعواصم عربية حيث ظهر أن «واشنطن لا تريد حلاً سياسياً يشمل الفلسطينيين على الإطلاق، وأن كل كلمة قالها وزير الخارجية أنتوني بلينكن في اجتماعاته مع نظرائه العرب، تناولت خطة لتهجير الفلسطينيين إلى بعض الدول التي بدأت فعلاً تحضّر نفسها للمهمّة». وقال المطّلعون إن بلينكن أكّد أن «الإجراءات بدأت فعلاً، وأن على الدول العربية أن تتعاون في هذا الإطار». وتعليقاً على ذلك، اعتبرت مصادر سياسية لبنانية بارزة، أن «المهمة التي أتى بها هوكشتين، قد لا تكون مفيدة لا الآن ولا مستقبلاً، ما إذا اصرّ الأميركيون على دعم تل أبيب حتى النهاية في هذا المشروع، فهذا من شأنه أن يجعل الورقة الدبلوماسية شبه مستحيلة».

وبشأن الموقف الرسمي اللبناني، كان واضحاً في بيان مجلس الوزراء الذي انعقدَ أمس وقال فيه الرئيس نجيب ميقاتي إنه «إذا كان المطلوب تحقيق الاستقرار في الجنوب والمنطقة الحدودية، إذاً فلتُطبَق كل القرارات الدولية، بدءاً باتفاق الهدنة الصادر عام 1949، وكل النقاط الواردة فيه من دون أي تغيير، وعندها يمكن الانتقال إلى الحديث عن ترتيبات الاستقرار في الجنوب». وأعلن ميقاتي أنه «قد أبلغنا جميع الموفدين بأن الحديث عن تهدئة في لبنان فقط امر غير منطقي، وانطلاقاً من عروبتنا ومبادئنا، نطالب بأن يصار في أسرع وقت ممكن إلى وقف إطلاق النار في غزة، بالتوازي مع وقف إطلاق نار جدي في لبنان. نحن لا نقبل بأن يكون إخوة لنا يتعرضون للإبادة الجماعية والتدمير، ونحن نبحث فقط عن اتفاق خاص مع أحد».

تقرير

تجدّد خلاف سليم ـ عون:

المحكمة العسكرية خارج الخدمة

عاد الخلاف بين وزير الدّفاع موريس سليم وقائد الجيش العماد جوزيف عون إلى العلن. في الأصل بقي النزاع بينهما أشبه بجمرٍ تحت الرّماد. ولم تُفلح التدخّلات لتأمين «مساكنة هادئة» تحت سقف وزارة الدّفاع. لكنّ الخلاف بينهما الآن، بات يُهدّد استمراريّة العمل في المحكمة العسكريّة، تحديداً في الهيئة الدائمة التي تُعد أكثر المحاكم إنتاجاً، إذ وصل عدد الملفّات التي أنجزتها خلال العام الماضي إلى أكثر من 7400 ملف، بينها نحو 750 جناية. بالتالي، فإنّ مصير مئات الموقوفين الذين ينتظرون أحكامهم، أو حصولهم على موافقات على طلبات إخلاء سبيلهم، بات صعب المَنال.

بداية العام الحالي، انتهت ولاية الهيئات العاملة داخل المحكمة. المعنيون كانوا يأملون انتهاء المسألة خلال أيام، على اعتبار أنّ اتفاقاً تمّ بالإبقاء على الهيئات على حالها وبالأسماء المعيّنة سابقاً. أمّا التأخير، فمردّه إلى إحالة اقتراح تجديد عمل الهيئات من المجلس العسكري وقائد الجيش إلى وزير الدّفاع من أجل التوقيع على القرار. وبالفعل، وقّع سليم أمس الأوّل قرار تمديد الهيئات (الهيئة الدائمة والهيئة الاحتياطيّة وهيئة محاكمة العمداء) والقضاة المنفردين، ولكنّ المفاجأة كانت بامتناع قيادة الجيش عن تعميم القرار، وبالتالي التعامل معها وكأنها لم تكن، ما جعل هيئات المحكمة غير قابلة للالتئام بعد صدور قرار سليم.

قيادة الجيش ترفض التعليق على هذا الأمر، إلا أنّ بعض المتابعين يلفتون إلى أنّ المشكلة الأساسيّة تكمن في عدم قيام وزير الدّفاع بالتقيّد بالاقتراح الذي أرسله المجلس العسكري وقائد الجيش بشأن أسماء الأعضاء، بل عمد سليم إلى تجزئة الاقتراح بالتوقيع على التمديد لبعض الهيئات واستثناء أُخرى، كالهيئة الاحتياطيّة في الدائمة والهيئة الأساسيّة والاحتياطيّة في محكمة التمييز العسكرية. وهو ما رأت فيه قيادة الجيش ضرباً لصلاحيّات عون والمجلس العسكري المذكورة في المادة 27 من قانون الدفاع الوطني: «يوافق المجلس العسكري على: تنظيم جميع المؤسسات الرئيسيّة التابعة لوزارة الدفاع الوطني الصادرة في المرسوم (الاشتراعي الرقم 1983/102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته)».

وإذا كان سليم يتمسّك بصلاحيّاته في التمديد للهيئات، وليس تجديدها، فإنّ مقربين منه يشدّدون على أنّه تقيّد بالاقتراح الذي وصل إليه من المجلس العسكري، إلا أنّه لم يوقّع على الهيئات الخاصة بمحكمة التمييز، على اعتبار أن الأعضاء يجب أن يكونوا مُجازين بالحقوق، وهو شرط لا يتوفّر في الأعضاء الذين اقترحهم المجلس العسكري. لكن النتيجة كانت في أنّ المحكمة العسكريّة خرجت فعلياً عن الخدمة، بانتظار محاولة أخيرة يقوم بها الوزير السابق ناجي البستاني.

تقرير

جوني القرم يتعاقد مع «إريكسون»

شبهات بالجملة على طاولة مجلس الشورى

رلى إبراهيم

بعد إعداد عقد اتفاقيّ بالتراضي بين شركة Mic 1 التي تدير شبكة الاتصالات (ألفا) وشركة «إريكسون» السويدية لتنفيذ مشروع Packet core Modernization، وقيام الشركة بنشر العقد مرتين على التوالي على موقع هيئة الشراء العام، تقدّمت شركة «ريغتون للاتصالات ش.م.ل» باعتراض أمام مجلس الشورى، مطالبة بإلغاء العقد بصفتها متضرّرة منه مباشرة. فالشركة المعترضة متخصّصة في البرمجيات وخدمات وتجهيزات الاتصالات، وهي تورّد الأجهزة والبرمجيات الخاصّة بالـ Packet Core، كما ذكرت في مراجعة الإبطال، وترى أن اللجوء إلى اتفاق بالتراضي مع «إريكسون» وعدم اعتماد الوسيلة العادية لإبرام عمليات الشراء، أي المناقصة العامة، يشكّل مخالفة لقواعد متّصلة بالانتظام العام والمنصوص عنها في المادة الأولى من قانون الشراء العام. لذا، لجأت «ريغتون» إلى الأصول التي تتيح لها ضمن مهلة عشرة أيام منذ تاريخ نشر الإعلان على موقع الشراء العام، الاعتراض لدى قضاء العجلة في الشورى

ماطل الوزير 6 أشهر بعد تبلّغه من «ألفا» بانتهاء مدّة التراخيص من أجل فرض عقد الصفقة مع «إريكسون» كخيار وحيد

لإسقاط الصفقة التي ركّبها» وزير الاتصالات جوني قرم وإدارة «ألفا» يهدف فرض «إريكسون» بقوّة الأمر الواقع، وبقوّة الضغط الأميركي للإطاحة بأي شركة أخرى وخصوصاً «هواوي».

ففي تشرين الثاني من عام 2023، استصدر وزير الاتصالات جوني القرم تفويضاً من مجلس الوزراء لإبرام اتفاق بالتراضي مع 3 شركات عالمية هي: «هواوي»، «إريكسون» و«نوكيا». تذرّع القرم أمام المجلس بحجّة «التهديدات الأمنية»، لكنه لم يتفاوض فعلياً إلا مع «إريكسون». وقد حصل ذلك بعدما ماطل الوزير 6 أشهر لبتّ الموضوع، أي منذ تبلّغه من إدارة «ألفا» بانتهاء مدّة التراخيص الخاصة بنظام برامج البنية الأساسية للشبكة. المماطلة هدفت إلى فرض عقد الصفقة مع إريكسون كخيار أول ووحيد ضماناً لاستقرار الشبكة وعدم تضرّرها».

خيار القرم بعقد الصفقة مع إريكسون كان دائماً الخيار الأول والوحيد. فعلى إثر انتهاء مدّة التراخيص مبكراً، زار فريق من «ألفا» رئيس هيئة الشراء العام مرتين للوقوف على رأيه حول الموضوع، فكانت الإجابة واحدة: «إذا كان الموضوع يتعلق بتعديل بنية النظام أي القيام بـUpgrade، يمكن إتمامه مع الشركة نفسها تلقائياً (أي إريكسون) ولكن في حال كان الأمر عبارة عن تغيير للنظام بالكامل، يفترض إعداد مناقصة لحفظ حق التنافس». وفي المرتين لم تتقدّم «ألفا» ولا وزير الاتصالات بأي استشارة خطية، بل بقيت الاستشارة شفهية للهروب من القانون. رغم ذلك، تفاوض القرم مع إريكسون حصراً. وعندما انفجرت الفضيحة، عرض الأمر على مجلس الوزراء.

لم يقل القرم في مجلس الوزراء إن هذه الشركة احتالت على الدولة اللبنانية عندما أبلغت وزير الاتصالات السابق جمال الجراح بـ Mic 1 عقب فوزها بالعقد في عام 2017، بأن مدة ترخيص برنامج الصيانة (EOX) لنظام HDS ينتهي في عام 2026، لكن تبيّن أن المدّة هي في نهاية 2023. ولم يبلغهم أن الشركة عرضت على «ألفا» نظاماً جديداً ومختلفاً بالكامل يُعرف باسم Packet Switching Core. وهذا المشروع يحتاج إلى تجهيزات ومعدات (hardware) بالإضافة إلى برمجيات (software) مختلفة لا تعمل سوى على تجهيزات عائدة لشركتي hp وdell. كما أن هذه الشركة تأتي بعدها باشرت «إريكسون» انسحابها من السوق الدولية وعمدت إلى إقفال جزء أساسي من مكاتبها في لبنان وهي ذاهبة في اتجاه الإقفال التام. كذلك، وجّهت اتهامات إلى هذه الشركة بتمويل داعش في العراق وبانتهاك حقوق الموظفين وجرى تغريمها بتهم فساد في أميركا بمبلغ يقارب مليار دولار، فضلاً عن شبهات بدفع رشاوى وغسل أموال في 10 دول أخرى من بينها لبنان. فقد كشفت وثائق عُرضت في صحف أجنبية عن استخدام الشركة لصندوق رشاوى في لبنان لتقديم الهدايا والترفيه وحفلات ضيافة واستقبالات للحكومة اللبنانية بلغت قيمتها 800 ألف دولار بين عامَي 2010 و2019. لكنّ الضغط الأميركي للتمسك بـ«إريكسون» واستبعاد «هواوي» الصينية عن الفوز، كان عاملاً حاسماً حتى يتجنّد كل مجلس الوزراء لتفويض وزير الاتصالات بإتمام الاتفاق بالتراضي ومن دون الالتفات إلى الابتزاز التي تمارسه الشركة السويدية برفع قيمة عرضها إلى ما يقارب 17 مليون دولار. كذلك قرّر بنك لبنان والخليج أن يتيح لزبائنه تسديد القروض بعد احتساب سعر الشيك بمعدل 15% شرط تسديد القرض كاملاً. وبنتيجة ذلك، ارتفع الطلب على الشيكات المصرفية بالدولار وازداد سعرها الذي كان يُحتسب على أساس ما بين 12% و13% من سعر الدولار النقدي، إلى 15% و16%. أي أن كل دولار مصرفي صادر بواسطة الشيكات كان يوازي 12 سنتاً من الدولار النقدي، ثم أصبح 16 سنتاً.

لم يات هذا الأمر من فراغ. فللمسألة أساس بدأ في مشروع موازنة 2024 عندما رُفعت أسعار الضرائب والرسوم بشكل كبير واحتُسبت غالبيتها على أساس سعر الدولار في السوق الحرّة. تلقّف حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري هذه الخطوة وبنى عليها مشروعاً يقضي بأن تُحتسب أسعار الدولارات العالقة بالمصارف والتي يجري تداولها بواسطة الشيكات، بالسعر الذي سيصدر في الموازنة بدلاً من السعر المعتمد حالياً والبالغ 15000 ليرة. وجرى الترويج لهذا المشروع انطلاقاً من النقاشات التي دارت في المجلس المركزي لمصرف لبنان بشأن التعميم 151 الذي يحدّد بشكل غير مباشر سعر صرف الدولارات المسحوبة من المصارف بقيمة 15000 ليرة ضمن سقف سحب يبلغ 1600 دولار للزبون الواحد. منصوري كان يهدف إلى إلقاء تبعات توحيد سعر الصرف على مجلس النواب والحكومة معتبراً أن صلاحيتهما تقتضي بتحديد سعر صرف الليرة وأنه بإقرار الموازنة بهذا الشكل يصبح السعر المعتمد في الموازنة هو السعر المعتمد رسمياً. وبالتالي لا يكون له أي علاقة بتحديد سعر الصرف الذي سيُفرض على مصرف لبنان والمصارف أن تصوغ ميزانياتها وفق سعر صرف جديد يكبّدهما خسائر أكبر بكثير من تلك

تقرير

الوزراء يطالبون بمعاقبة رئيس التفتيش

رُحّل البند السابع من جدول أعمال مجلس الوزراء بالتصديق على الاتفاقية المطبّقة منذ عام 2019 بين التفتيش المركزي والسفارة البريطانية في لبنان على سبيل التسوية، الى الجلسة المقبلة حيث جرى الاتفاق على استدعاء رئيس ديوان المحاسبة القاضي محمد بدران للوقوف على رأيه القانوني في هذا الموضوع.

بين رئيس التفتيش القاضي القاضي جورج عطية ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية ممثّلة بالسفير البريطاني في بيروت إيان كولارد منذ 5 سنوات تحت عنوان «دعم الحوكمة والرقابة والمساءلة في لبنان»، لم تعرض على وزارة الخارجية ولا على مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية، وانتهت بصرف عطية هبة بقيمة 2,5 مليون جنيه استرليني أي 3 ملايين دولار من دون التصريح عنها في وزارة المال. وبموجب مذكّرة التفاهم تلك، كلفت السفارة البريطانية إحدى مؤسساتها غير الحكومية وتدعى «siren» الإشراف على منصة impact التي تدير برنامج المساعدات المالية للعائلات المحتاجة، والتي سبق أن سُجّلت عليها كل طلبات الحصول على اللقاحات والأذونات في فترة «كورونا». وسلّم التفتيش بدوره مفاتيح الداتا الخاصة بالمليونيين الى البريطانيين، رغم كل التحذيرات والكتب المرسلة من الأجهزة الأمنية اللبنانية ومن بينها كتاب المدير العام السابق للأمن العام اللواء عباس إبراهيم حول استضافة المنصة على خوادم أجنبية جرى استئجارها من leaseweb في ألمانيا وهولندا لحفظ الداتا، من دون أن يعرف من له حقّ الولوج والتحكم بتلك الخوادم وسحب البيانات منها. وهو ما دفع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ولو متأخراً الى إحالة مخالفات عطية الى ديوان المحاسبة والنيابة العامة التمييزية، ليصدر بعدها تقرير عن الديوان بدين عطية بشكل واضح لتجاوزه صلاحياته، لجهة قيامه بمهام مخالفة للمادة 52 من قانون المحاسبة العمومية وعدم استصدار أي قرار بقبول هبة الـ 3 ملايين دولار من الحكومة وعدم تقييدها ضمن الواردات في قسم الواردات من الموازنة؟ كذلك عدم إرفاق الملف بأي كشوفات أو مستندات تبيّن وجهة الصرف والإنفاق.

يوم أمس، ناقش مجلس الوزراء هذه المخالفات واتفق على ضرورة محاسبة عطية، ولا سيما أن موقعه يوجب عليه قمع المخالفات لا القيام بها. وتحدث وزيرا حزب الله: علي حمية ومصطفى بيرم عن ضرورة معالجة الموضوع الأمني وحماية الداتا مع عدم الموافقة على التسوية التي يطلبها رئيس التفتيش حتى يتسنى له تجديد الاتفاقية لسنة أخرى. وقد علّق ميقاتي بأن الاتفاقية وُقعت قبيل تسلّمه رئاسة الحكومة، وبالتالي إن كان ثمة خرق أمني فقد حصل.

وطالبت وزيرة الدولة للتنمية الإدارية نجلا رياشي بنقل المنصة الى وزارتها، حيث يمكنها الاستفادة من الحواسيب المفقودة في مكاتبها، بينما رأى وزير الصحة فراس الأبيض أن الضرورات تبيح المحظورات، وخصوصاً أن الوضع يوجب على الوزراء الالتفاف للحصول على دعم لتسيير أمور وزاراتهم، ولكن ذلك لا يعفي الوزير أو المسؤول من واجب الكشف عن وجهة الصرف واليته، وخصوصاً أن عطية رفض الحضور الى الديوان ورفض إمداد المالية بالمستندات المطلوبة. أما رئيس الحكومة فانهى النقاش قائلاً: "أنا من حوّل عطية الى الديوان ولا مانع لديّ من تحويله الى المجلس التأديبي. إنما ساعدوني في إيجاد حلّ للسفير البريطاني الذي يزورني باستمرار ويطالب بالتصديق على الاتفاقية».

ر.ا.

تقرير

المصارف والمضاربون يراهنون على سعر الصرف

محمد وهبة

قبل بضعة أيام قرّرت بعض المصارف أن تستوفي القروض من زبائنها بشيكات الدولار في إطار توقّعات تشير إلى أن سعر شيكات الدولار سيزداد عندما تُقرّ الموازنة التي سيعتبرها مصرف لبنان بمثابة تحديد لسعر الصرف الرسمي بما يوازي سعر السوق الحرّة. وبحسب المعطيات الموثقة، منح بنك بيبلوس الزبائن فرصة تسديد القروض بشيكات الدولار المحتسبة على أساس 15 ألف ليرة لكل دولار مقابل توسيع السقف الأقصى لكل شيك إلى 100 ألف دولار. كذلك قرّر بنك لبنان والخليج أن يتيح لزبائنه تسديد القروض بعد احتساب سعر الشيك بمعدل 15% شرط تسديد القرض كاملاً. وبنتيجة ذلك، ارتفع الطلب على الشيكات المصرفية بالدولار وازداد سعرها الذي كان يُحتسب على أساس ما بين 12% و13% من سعر الدولار النقدي، إلى 15% و16%. أي أن كل دولار مصرفي صادر بواسطة الشيكات كان يوازي 12 سنتاً من الدولار النقدي، ثم أصبح 16 سنتاً.

لم يات هذا الأمر من فراغ. فللمسألة أساس بدأ في مشروع موازنة 2024 عندما رُفعت أسعار الضرائب والرسوم بشكل كبير واحتُسبت غالبيتها على أساس سعر الدولار في السوق الحرّة. تلقّف حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري هذه الخطوة وبنى عليها مشروعاً يقضي بأن تُحتسب أسعار الدولارات العالقة بالمصارف والتي يجري تداولها بواسطة الشيكات، بالسعر الذي سيصدر في الموازنة بدلاً من السعر المعتمد حالياً والبالغ 15000 ليرة. وجرى الترويج لهذا المشروع انطلاقاً من النقاشات التي دارت في المجلس المركزي لمصرف لبنان بشأن التعميم 151 الذي يحدّد بشكل غير مباشر سعر صرف الدولارات المسحوبة من المصارف بقيمة 15000 ليرة ضمن سقف سحب يبلغ 1600 دولار للزبون الواحد. منصوري كان يهدف إلى إلقاء تبعات توحيد سعر الصرف على مجلس النواب والحكومة معتبراً أن صلاحيتهما تقتضي بتحديد سعر صرف الليرة وأنه بإقرار الموازنة بهذا الشكل يصبح السعر المعتمد في الموازنة هو السعر المعتمد رسمياً. وبالتالي لا يكون له أي علاقة بتحديد سعر الصرف الذي سيُفرض على مصرف لبنان والمصارف أن تصوغ ميزانياتها وفق سعر صرف جديد يكبّدهما خسائر أكبر بكثير من تلك

ألغت لجنة المال والموازنة العادة التي كانت تتيح تسديد الضريبة بشيكات تُحتسب على أساس 40% من قيمة الدولار النقدي

المحتسبة على أساس سعر صرف يبلغ 15000 ليرة.

جرى نقاش هذا المشروع في لجنة المال والموازنة بحضور منصوري انطلاقاً من المادة 21 التي تشير إلى أنه يجاز تسديد الضرائب والرسوم والغرامات التي توجَبت على المكلفين قبل 2022/11/15، وضمن مهلة ستة أشهر، من «حساباتهم المفتوحة بالعملة الأجنبية لدى المصارف العاملة في لبنان بتاريخ سابق لـ2019/10/18 وذلك على أساس 40% من سعر الدولار الأميركي على منصّة صيرفة».

النقاش تطرّق إلى أمرين: أولهما أنه لا يمكن اعتبار أن الموازنة حدّدت سعر صرف رسمياً بل إنها زادت قيم الرسوم والضرائب بمعدلات متفاوتة، وثانيهما أن صلاحية تحديد سعر الصرف لا تعود إلى مجلس النواب بل هي بيد الحكومة ومصرف لبنان. وقدّم رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان، للنواب والحاضرين دراسة قانونية أفضت إلى الآتي: «إن القول بأن سعر الصرف سيُحدّد بموجب مشروع موازنة عام 2024 لا أساس له من الصحة لأن مشروع الموازنة المذكور لم يتضمن لا بالنص ولا حتى بالأرقام تحديداً أو تعديلاً أو توحيداً لسعر الصرف... كل ما تضمّنه هذا المشروع هو تعديل بعض الضرائب والرسوم والغرامات بمضاعفة بعضها أربعين ضعفاً، ومضاعفة البعض الآخر عشرين ضعفاً، وحتى مئة وخمسين ألف ضعف في ما خصّ رسم تسجيل شركة في السجل التجاري. ومن جهة ثانية فإن قانون الموازنة ليس مجالاً للتشريع في كل شأن، وإنما هو كما حدّدته المادة الخامسة من قانون المحاسبة العمومية كما يلي: قانون الموازنة هو النص المتضمّن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة. يحتوي هذا القانون على أحكام أساسية تقضي بتقدير النفقات والواردات، وإجازة الجباية، وفتح الاعتمادات اللازمة للإنفاق، وعلى أحكام خاصة تقتصر على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة».

ما حصل، بحسب مصادر لجنة المال والموازنة، أن منصوري عاد عن كلامه وبدأ يعدّ العدّة لتعديل سعر الصرف انطلاقاً من كون الأمر يقع بين يدي الحكومة ويدي مصرف لبنان. وبالتوازي، قرّرت لجنة المال والموازنة إلغاء المادة 21 التي تتيح تسعير الشيك على أساس 40% من قيمة الدولار الفعلي لغايات تسديد الضريبة. وتشير إلى أن ما يحصل في سوق الشيكات هو مجرّد رهانات تقوم بها المصارف وبعض تجّار الشيكات. وتشير المصادر إلى أن اعتماد سعر صرف رسمي يتطلّب أيضاً إقرار كابيتال كونترول حتى لا يصير إفلاس المصارف واقعاً عملياً.

استراحة

كلمات متقاطعة 4499

أفقيا

1- لباس تراثي لبناني قديم – نجس ورديء – 2- دولة أوروبية – للتمنّي – 3- آلة موسيقية – المداد – 4- قديس – للنداء – 5- والدة – عاشق تاريخي – جوابك – 6- شعر الذقن – من أسماء الأسد – 7- عزّ ورفعة – حرَم – من الحيوانات – 8- ورك – للنداء – أحرف متشابهة – 9- بركان في اليابان أعلى قمة في البلاد – 10- للنداء – ولاية اميركية عاصمتها اوغوستا – من الفاكهة

عمودياً

1- ملحن مصري راحل – 2- غزال أبيض – مكان يُقيم فيه المصابون بالأمراض الوبائية – 3- نيشان – في الجسم – 4- أنثى الجمل – نهار وليل – 5- حرف نصب – سقي – ماركة شهيرة لمكعبات مرق الدجاج واللحم والخضر – 6- نعم بالروسية – خدم الكعبة – عملة آسيوية – 7- أخو أمي – خاص بالرعاة وبتربية الماشية – 8- قاتل – وحدة القوّة الكهربائية – 9- فولاذ – الإسم السابق لدولة بين الأفريقية – 10- ثورة لبنانية في القرن التاسع عشر

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الحريري – فج – 2- مانيلا – جرو – 3- جام – حمار – 4- نحرق – الهرج – 5- آية – خوفو – 6- لو – ربب – رار – 7- جان دارك – لد – 8- من – عري – ابا – 9- فو – تمساح – 10- لبنان – سوري

عمودياً

1- امين الجميّل – 2- لا – حيوان – 3- حنجرة – فن – 4- رياق – ردعوا – 5- بلمّ – خيار – 6- را – اوبريت – 7- حلف – مس – 8- جمهور – اسو – 9- فرار – البار – 10- جورج قرداحي

4499 sudoku

5	8	1		7			4	
								7
	4		3		1	8		5
	1	2			5			
4		6		1		5		9
			7			2	8	
2		9	4					
7								
	5			9	3	7	2	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4498

5	4	1	8	9	7	6	3	2
7	9	8	2	6	3	4	5	1
6	3	2	5	1	4	9	8	7
2	8	3	1	5	9	7	4	6
4	6	7	3	2	8	5	1	9
1	5	9	4	7	6	8	2	3
3	7	5	9	4	1	2	6	8
8	2	6	7	3	5	1	9	4
9	1	4	6	8	2	3	7	5

مشاهير 4499

خبيرة إقتصادية من البيرو (1921- 1974). زوجة تشي غيفارا الأولى

6+8+10+5+11 = عاصمة كندا ■ 1+4+2+3 = صوت الحمام ■ 9+6+7 = كوب ماء

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **الشاب الظريف**

إعلانات رسمية

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب حسين محمد حسن صباح سند تمليك بدل عن ضائع للقسم رقم 29 من العقار رقم 1935 المصيطبة
للمُعترضين مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت
الغرفة السابعة العقارية
برئاسة القاضي ناتالي الهبر
وعُضوية القاضيين الضّيقة ومرعشلي
رقم الأوراق: 2/2024
الجهة المُستدعية: شركة /1083/ ش.م.ل.
الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستدعاء المُقدم من الجهة المُستدعية بتاريخ 2024/1/10 تحت الرقم 2/2024 والذي تطلب بمُوجبه: إصدار القرار بشطب إشارة الدعوى قسمة جبرية مُقامة بتاريخ 1954/1/4 من المُهندس عزت فرشوخ ضد كل من مصطفى وأحمد بموت عن الصحيفة العينية للعقار رقم /662/ منطقة ميناء الحصن العقارية.
فعلى من لديه أي اعتراض أو مُلاحظات على ذلك التقدم بها إلى هذه المحكمة وذلك في مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر الأخير.
بيروت في 12 كانون الثاني 2024
رئيس القلم
بشرى البستاني

الأخبار
al-akhbar
السبت 13 كانون الثاني 2024 العدد 5106

هوامش على دفتر الطوفان

«ميمز» على منصات التواصل والإعلام الغربي يمارس سياسة النعامة

مَحكمة... إسرائيل مَضحكة الأمم

أمس الجمعة، دخلت المعركة القانونية بين جنوب أفريقيا وإسرائيل يومها الثاني. قدّم الممثلون الرئيسيّون عن كيان الاحتلال حججهم في جلسة الاستماع المتعلّقة بتصرفات الصهاينة في غزة. وألقى كبير المحامين والمستشار القانوني لـ«وزارة الخارجية» الإسرائيلية، تال بيكر، كلمة البيان الافتتاحي، موضحاً وجهة النظر الإسرائيلية القانونية أمام الاتهامات.

وكانت جنوب أفريقيا قد رفعت الشهر الماضي شكوى إلى محكمة العدل الدولية ومقرها في لاهاي، قالت فيها إنّ إسرائيل تنتهك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الموقّعة في عام 1948 على إثر المحرقة اليهودية في الحرب العالمية الثانية. وتطمح جنوب أفريقيا إلى فرض المحكمة «إجراءات موقتة»، وهي أوامر قضائية عاجلة توقف الحرب فوراً فيما تنظر في جوهر القضية، ما قد يستغرق سنوات.

هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الإعلام الغربي مارس سياسة النعامة في ما يتعلّق بمجريات المحكمة. أوّل من أمس الخميس، امتنعت قنوات «فوكس نيوز» و«سكاي نيوز» و«هيئة الإذاعة البريطانية» و«دويتشه فيليه» وNBC و«سي. أن. أن» و MSNBC وCNBC وCBS عن عرض مرافعة جنوب أفريقيا التي تفضح أفعال ونيات الإبادة الإسرائيلية في غزة منذ أكثر من مئة يوم. لكن في المقابل، عمدت قناة «سكاي نيوز» وصحيفة «ذا غارديان» البريطانيتان مثلاً إلى نشر البثّ المباشر للدفاع الإسرائيلي ضد اتهامه بالإبادة الجماعية في محكمة العدل الدولية.

بالعودة إلى قاعة المحكمة، حاولت إسرائيل ردّ التهمة عبر الدفع بسردية أنّ تصرفاتها في غزة «دفاع عن النفس»، رداً على هجوم «حماس» في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. ووفقاً لبيكر، فإنّ كامل حجج جنوب أفريقيا «تستند إلى وصف يتعمّد إخراج الأمور من سياقها والتلاعب بحقيقة الأعمال القتالية الحالية»، مشدداً على أنّ إسرائيل «لا تسعى لتدمير» الشعب الفلسطيني. وبعد العرض الذي قدمه بيكر، تحدث البروفيسور وخبير القانون الدولي في جامعة «ليستر»، مالكوم شو، متابعاً الدفاع القانوني لإسرائيل ضد اتهامات جنوب أفريقيا بارتكاب جرائم إبادة جماعية. لكن بمعزل عن ذلك، بدت إسرائيل ضعيفة أمام المحكمة. عملياً، أظهر المحامون أنّ الاحتلال لا يملك سلطة على قوّاته المسلّحة، وأنّ أداءه لا يعكس أوامر القادة السياسيين. كذلك، بدا واضحاً أنّهم يكررون سردية الحكومة الإسرائيلية، محاولين إنكار فيديوات محادثات وخطابات المسؤولين الإسرائيليين الذين وصفوا شعب غزة بـ«الحيوانات البشرية»، ناهيك بمالكوم شو الذي كان متخبّطاً أثناء المطالعة، وذكر علناً أنّه أضاع ورقة من ملفاته، الأمر الذي تحول سريعاً إلى نكات و«ميمز» على منصات التواصل الاجتماعي، لعلّ أبرزها صورة لشو مقرونة بعبارة: «محامي إسرائيل أضاع ورقة من ملفاته بالإضافة إلى كرامته». وكان لافتاً أمس وأول من أمس استعادة السوشال ميديا، وخصوصاً نشر الفيديوات التي نشرها الجنود الصهاينة على تيك توك، حيث كانوا في منازل الغزيين التي دمّروها يستعرضون «عضلاتهم» وسعادتهم بكل الخراب الذي ألحقوه بالبشر والحجر. وكانت تعليقات كثيرين كيف أنّ هذه الفيديوات التي انتشرت لاستفزاز الفلسطينيين والمناصرين للقضية وبثّ إحساس الهزيمة في نفوسهم، تحوّلت إلى دليل ووثيقة تثبت النيّة الإبادية وغريزة الثأر التي تحرّك هؤلاء من كبيرهم السفّاح نتنياهو إلى أصغر جندي في جيش جبان يستقوي على المدنيين!

(الأخبار)

(كارلوس لطوف ـ البرازيل)

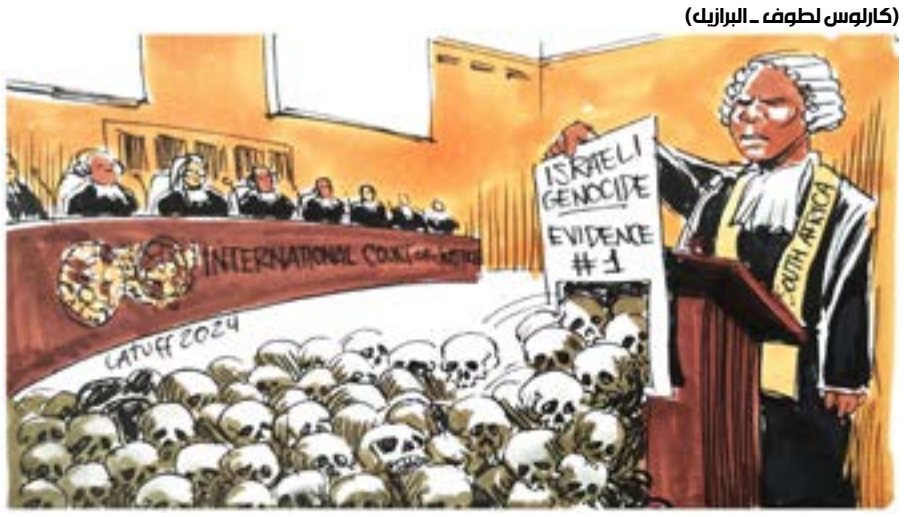

فنون مسرحية

فاديا التنير... أو بيروت التي تفقد ذاكرتها

خليك الحاج علي

الروتين والفراغ الإنساني، والمصير المحتوم. مفاهيم يحاول المخرج إبراهيم خليل، رصدها في تجربته المسرحية الأولى «الفيل يلي بالأوضة» على خشبة «مونو». يرمّم خليل علاقتنا بالأم، أو بالأحرى المدينة. ضمن قالب فني وكلاسيكي، يتخذ الذاكرة والنسيان محركاً أساسياً للّعب في النص وعلى الخشبة.

تبدأ حبكة المسرحية من حيث تنتهي، فلا شيء متوقعاً مع النسيان الذي يُعد ثيمة العرض الأساسية. الأم (فاديا التنير) تعيش في شقة سكنية في بيروت. بدأت أخيراً تظهر عليها معالم «الخرف»، وفقدان جزء من ذاكرتها. يعيش ابنها فؤاد (علي السمرا) تداعيات هذا النسيان، ويبذل جهداً للتكيّف مع التغييرات التي تحصل داخل البيت. يحاول التواصل مع أمه بشكل أفضل، والاهتمام بتفاصيل حياتهما اليومية، واستكشاف سبل التعايش مع الواقع الجديد، وترميم العلاقة التي تذكّرنا في كثير من الأحيان، بعلاقتنا مع أمهاتنا، والخوف على مصيرهن وخوفهن علينا. تظهر الأم بتفاصيلها المعقّدة كافة، وذكرياتها المجمِّلة لحياة تعيسة عاشتها، في حين يواصل الابن سبر أغوار شخصية أمه وتدوين الأحداث التي مرّت بها، وتوثيق لحظاتها، خوفاً من الفقدان. تشبه هذه العلاقة مع الأم أيضاً علاقتنا بالمدينة التي تغيّرت ملامحها.

السينوغرافيا مقتضبة، مصنوعة من الخشب من الخام، وظّفها المخرج بأكملها، ولم يستعملها للتزيين أو بعث شعور الدفء فقط. القطع السينوغرافية مقسَّمة على شكل البيوت البيروتية، وطرازها، ولمساتها الأصيلة. المشهدية برمتها، تبعث شعوراً بالخوف من ذلك الروتين اليومي، الذي قد يكون، في يوم من الأيام، محتوماً. الاستماع إلى الأخبار، حياكة الصوف، تناول الأدوية، تحضير الطعام، ونفض الغبار. تحاول الأم تذكر أي شيء، «كيف يقفل الباب، من اليمين إلى اليسار، أم العكس؟» وتصر على ابنها، يومياً، لتعديل ساعة الزمن، ونفض الغبار عن الإطار الخشبي الفارغ. كلها أحداث روتينية داخلية، تُنذر بمعالم الخوف من الفضاء الخارجي، الذي نسمع عنه عبر بث مقاطع من نشرات الأخبار، ترتبط بالسياق السياسي الحالي، أو السابق. الخوف من الخارج، يُترجم على شكل جلسات مسائية، باردة وقاسية ومملة، مقابل جنون الحرب والأزمات السياسية. وعليه يمكن القول إن النص فيه تركيبات بسيطة وشفافة، ولا تحتمل تأويلات معقدة. تركيبات وُظِّفت في خدمة المعنى الأساسي الذي تكرّسه المسرحية برمتها.

فاديا التنير في عرض «الفيل يلي بالأوضة» (جو الخوري)

في مسرحية «الفيل يلي بالأوضة»، يحمل الأداء التمثيلي تقلبات عدة. بالطبع، لفاديا التنير علاقة قوية ببيروت، حتى تكاد الشخوص التي مرّت في حياتها، تظهر في كثير من الأحيان في إيماءات وجهها، أو تعابير صوتها، أو انفعالاتها. وللممثل علي السمرا قدرات صوتية وجسمانية جيدة على الخشبة. لكن الأداء كان واضحاً أنه وليد لحظته، لأنه يعتمد على انفعال خارجي غير مرتبط بشعور دفين في أغلب اللحظات. يبدو واضحاً أن المخرج لم يفلح في إبراز قدرات الممثلين كما يلزم. الموسيقى، وكان أبرزها «الفصول الأربعة» لفيفالدي، لم تخدم اللحظات التي يتبناها العرض، لأن الخيار الموسيقي الكلاسيكي، يتناقض مع المفاهيم المعاصرة التي يطرحها العرض. كان مهماً بث موسيقى تحمل ثقل اللحظات، وقساوتها، على حساب خيار كلاسيكي جمالي. حتى إن هناك تساؤلات حول بث مقاطع من نشرات الأخبار (حادثة اغتيال العاروري، أو محاولة تشكيل الحكومة اللبنانية). على مستوى الأزياء المسرحية، أفرط المخرج في اختيار أزياء الابن المتحرر، الذي يرفض الزواج، ويخالف القواعد. رجح المخرج كفة الإبهار من ألوان ترابية، وموضة كلاسيكية، على حساب معالم الشخصية الحقيقية، مقابل الاختيار الصائب للأم التي ترتدي الثياب القطنية والشتوية، التي تحمل روائح أمهاتنا في هذه المدن. أما الإضاءة، فقد وظِّفت فقط للإعلان عن حلول الليل أو طلوع النهار، أو تجسيد نافذة، على العالم الخارجي، بشكل مباشر وواضح للعيان.

في المحصّلة، تندرج المسرحية ضمن إطار عمل الهواة والفنانين الصاعدين (جزء من البرنامج الشتوي لـ «مدرسة بيروت للمسرح وفنون الأداء»)، أشرفت عليها زينة دكاش. وحصلت على الدعم وشروط العمل في وقت قصير للكتابة، والتحضير، والتنفيذ، ما يحتّم على البرنامج إعادة التفكير في الشروط التي يحددها في الدورات التالية. مع ذلك، يبقى مستوى الكتابة الشفافة والبسيطة، والحبكة غير الأرسطية، تحفز السؤال عما نعيشه في مدننا، التي صارت مظلمة، وروتينية، تبعث على الخوف، في كثير من الأحيان.

«الفيل يلي بالأوضة»: س: 19:30 مساء اليوم وغدٍ الأحد ـ مسرح «مونو» (الأشرفية، بيروت). الحجز في فروع مكتبة «أنطوان» أو «أونلاين»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
السبت 13 كانون الثاني 2024
العدد 5106 السنة الثامنة عشرة
Samedi 13 Janvier 2024 nº 5106 18ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي
www.al-akhbar.com

نتالي حنظل
ثمة بلاد على لساني

خليل صويلح

تعدّد هويّات نتالي حنظل (1969) لم يُنسها بأنها فلسطينية حتى العظم. فهذه الشاعرة والأكاديمية والمسرحية نموذج استثنائي للمنفى بمعناه الشامل: ولدت في هاييتي لعائلة من بيت لحم، لتتشظى هويتها لاحقاً بين أكثر من جغرافيا ولغة وذاكرة تبعاً لترحال عائلتها من جزر الكاريبي إلى أوروبا وأميركا اللاتينية، وصولاً إلى الولايات المتحدة. لكنها ما زالت تفكّر في العربية وتكتب بالإنكليزية والإسبانية، ما وضعها في مهبّ هوية كونية انعكست على نصوصها التي تنطوي على أبعاد إنسانية نظراً إلى فقدانها التاريخ الشخصي. تالياً، لن نستغرب عنواناً مثل «في كلّ مكانٍ من المنفى» لمختارات من أشعارها صدرت أخيراً باللغة العربية (دار فواصل ـ ترجمة أحمد م. أحمد).

في هذه النصوص، تلملم صاحبة «الحقل اللامتناهي» الخيوط المتشابكة لهويتها الممزّقة، كما لو أنها لم تغادر مكانها الأول، هذا الجرح النازف الذي كلّما أغلقته بضمادات الحنين، ينفتح على ندبة وفقدان ومنفى. هكذا تستدعي مدناً فلسطينية طالها الدمار في صورٍ يومية لطبقات الحطام. في قصيدتها عن غزة، ترسم تضاريس المدينة بمقطع عرضي قبل أن تقصفها الطائرات: «أسيرُ نحو النافذة المكسورة، ورأسي مائلةٌ قليلاً وأحاول أن ألقي نظرةً سريعة على مدينةِ الأشباح، أولئك القتلى الذين يمرون عبر الفتحات الضيقة لقبورهم». ثمّ تظهّر الصورة بعدسة مقرّبة، فتختزل المشهد بإيماءات خاطفة: «كل بيتٍ هو سجن/ كل غرفةٍ هي قفصُ كلب. الجنازات فقط هي كذلك. غزة حُبلى بالناس/ لا شوارع، لا مستشفيات، لا مدارس، لا مطار، لا هواء للتنفس». ليست غزة وحدها «تحت الجلد»، هناك صورة موازية لمدينة جنين باستدعاءات أخرى تبدأ من البيت الذي يسكنه الآخر، فتُجبر على أن ترحل بهدوء بعد أن تختزن «صفاً من أشجار الزيتون، وحقلاً من الزنابق، بعيداً عن متاهة الأحشاء»، إلى أن تغلق القوس بمثل هذه الضربة المؤثرة: «كلّ ما أبتغي هو ما ورثناه عن الحمائم، سطراً كاملاً من البياض. لكنّ سؤالاً يتلبّسني ليلاً: أين هي الأجساد؟». على الأرجح، إن عنف المحتل ووحشيته أسهما في مقارعته تخييلياً بجرعة عالية من الفانتازيا المقتبسة من فانتازيا الموت المتنقّل. وهو ما أفرز مدوّنة شعرية فلسطينية مضادة تعمل في فضاء بصري في المقام الأول، وبأغراض شعرية لم تُستعمل قبلاً بمثل هذه الفرادة في طهي الألم: «خذوا كلَّ أشجارنا . ربَّما يسوع مَنْ يستطيع تفسير ما حدث، أو ربَّما كل ما أحتاج أن أتذكَّر أني سمعتُ- وهذا ما أعرفه- بأنَّي عربية، وأنَّ الأحياء السبعة في المدينة القديمة قد تركت لي سبعة مفاتيح كي أستطيع الدخول على الدوام».

في بحرها اللغوي المتلاطم، ستتوقف سفينتها عند شواطئ الأبجدية الأولى من فلسطين إلى الأندلس، إذ تردّد «ثمة بلاد على لساني»، و«أعطاك أسلافك خريطة بلدك، ولكن لم يعطوك واحدة عن فقدانه»، و«لا أحد يتمكّن من الوصول إلى العزاء في الوقت المحدّد كي يحزن كما يجب». هذا الطواف نحو البيت الأول هو المغناطيس الشعري الذي يجذب إليه ما لا يمكن نسيانه، ذلك أن نتالي حنظل «تتصرّف كما لو أن الأمل ما زال موجوداً».

(رايتشل إليزا غريفيث)

طوفان الأقصى

عودة إلى ألتوسير على ضوء محرقة غزّة

«المؤسّسات الأيديولوجية للدولة» حارسة الرأسمالية والصهيونية

منذ عملية «طوفان الأقصى» والعالم الغربي يشهد تحوّلاً غير مسبوقٍ في مؤسّساته الإعلامية والثقافية والتعليمية والرياضية بمختلف انتماءاتها، حتى إنها أظهرت بوتيرة سريعة نقيض ما كانت تدّعيه من ضوابط وقيم ومبادئ منذ تاريخ تأسيسها. في الوقت الذي قدّمت فيه هذه المؤسّسات نفسها على أنها حضارية قانونية ترفض العنف الجسدي واللفظي وتسعى إلى تقديم المعرفة والحقيقة والتبادل الثقافي، وجدناها تُمارس القمع والترهيب والتضليل والفبركة والكذب

تهاني نصار

في الأيام القليلة التي تلت معركة «طوفان الأقصى» واندلاع العدوان الإجرامي على قطاع غزة، والعالم الغربي يشهد تحوّلات حادة وغير مسبوقة في أداء مؤسّساته الأكاديمية والثقافية والإعلامية. حتى إنّها أظهرت بوتيرة سريعة نقيض ما كانت تدّعيه من ضوابط وقيم ومبادئ منذ تاريخ إنشائها. هل كانت تلك المؤسسات التي لا تنتمي إلى الدولة بشكل مباشر مختلفةً في مواقفها السياسية والإنسانية والأخلاقية عن قرارات حكوماتها؟ أم أنها بشكلٍ أو بآخر صورة ثانية عن أجهزة الدولة القمعية التي تحلّ أي مشكلة تعترضها بالعنف؟ أليست المؤسّسات الإنسانية والسياسية والأكاديمية في وجودها قائمة على خلق أناس متحضّرين ذوي علمٍ ومعرفة وإدراك لقيمة الإنسان وأساليب التواصل بين البشر لتحقيق الغايات والأهداف من دون حاجة إلى اللجوء إلى العنف؟ ألا يجدر بالمؤسسات الإعلامية أن تعمل وفقاً لشعارات المهنية والموضوعية ومحاربة الأخبار الكاذبة؟ أليس على الجامعات أن تشجّع حرية التعبير لتخلق مجتمعات تُجيد استعمال المعرفة واللغة والخطاب بدلاً من اللجوء إلى العنصرية والتنكيل والتهديد بالقتل على أراضيها وبين رعاياها؟ تحاول هذه المقالة الإفادة من نظرية الفيلسوف الفرنسي لوي التوسير عن المؤسّسات الأيديولوجية للدولة (Ideological State Apparatuses) التي وإن كانت مؤسّسات نامعة وتنتمي إلى القطاع الخاص مثل الجامعات والمحطات الإعلامية والكنائس، فإنّها لا تعارض استخدام العنف الظاهر والجسدي، مثلها مثل جهاز الدولة القمعي المتمثّل في الشرطة والمحاكم، لتستخلص أنّه في ضوء الحرب على غزة تشكّل هذه المؤسسات بطريقة عملها وقوانينها استمرارية الرأسمالية والمشروع الصهيوني.

كان الفيلسوف الفرنسي لوي التوسير (1918-1990) المولود في الجزائر تحت حكم الاحتلال الفرنسي الذي دام لأكثر من قرن، من أبرز الفلاسفة الماركسيّين في القرن العشرين. إضافة إلى انخراطه في الحزب الشيوعي الفرنسي، كان لأهمية التوسير الفكرية أثر على تطوير النظرية الماركسية وتقديم أطروحات نقدية هدف عبرها إلى محاولة سدّ الهوة بين النظرية والتطبيق، والوقوف في وجه التهديدات التي تواجه الفكر الماركسي. ويمكن القول إنّ من أهم ما قدمه أستاذ الفلسفة في مدرسة الأساتذة العليا في باريس هو نقده للأيديولوجيا وطرحه لنظرية «الأجهزة الأيديولوجية للدولة»؛ متأثراً بدراسة الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937) لوضع المثقف ودوره في المجتمع. في مقالته الأكاديمية «الأيديولوجيا والأجهزة الأيديولوجية للدولة» (1970)، يميّز التوسير بين «جهاز الدولة القمعي» (RSA: Repressive State Apparatus) الذي تعرفه الماركسية التقليدية جيداً في المانيفستو الشيوعي، فيشمل أجهزة الجيش والشرطة والمحاكم والسجون... و«الأجهزة الأيديولوجية للدولة» (ISA: Ideological State Apparatuses) التي تشمل جهاز الدولة الأيديولوجي التعليمي، الديني، الأسري، السياسي، النقابي، الإعلامي، والثقافي.

يوضح صاحب كتاب «قراءة رأس المال» (1970)، أنّه على عكس الجهاز القمعي للدولة الذي يبدو موحّداً ينتمي كله إلى المجال العام، فإنّ «الوحدة التي تشكّل هذه الجملة من الأجهزة الأيديولوجية للدولة كجسد، ليست ظاهرة فوراً للعين»، فهي تابعة للمجال الخاص على اختلاف مؤسّساتها. لكن الفرق الأساسي والأهم بين الاثنين يكمن في أنّ «جهاز الدولة القمعي يعمل بالاستعانة بالعنف، بينما أجهزة الدولة الأيديولوجية تعمل بالأيديولوجيا». هنا يضيف التوسير وجهة نظره الخاصة بأن كلا الجسدين يعملان بالعنف والأيديولوجيا في آن معاً، ففي حين يكثّف جهاز الدولة القمعي استعماله للعنف في سبيل تحقيق وظيفته ويستعمل الأيديولوجيا بصورة ثانوية للترويج لقيَمه، تقوم أجهزة الدولة الأيديولوجية باستعمال الأيديولوجيا بقوة للوصول إلى غاياتها، لكنّها تلجأ إلى العنف بصورة ثانوية وبشكل «خفي ومُتخفّ وحتى رمزي». وهكذا فإن المدارس والكنائس تستخدم أساليب مناسبة للعقاب والطرد والإختيار... من أجل فرض انضباط عُمالها، وأيضاً لفرض تهذيب جمهورها». يحاول المنظّر الماركسي الوصول إلى استنتاج أن الأجهزة الأيديولوجية باختلاف طبيعتها «تُسهم في تحقيق النتيجة نفسها: إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، أي علاقات الاستغلال الرأسمالية». تسهم مقالة التوسير هذه في تشكيل وعينا تجاه فهم طبيعة وجودنا في مجتمعاتنا التي نسكنها، وإدراك أنّ المجتمعات الرأسمالية لا يمكن أن تكون ديموقراطية، وإن ادّعت ذلك عبر المؤسسات الأيديولوجية للدولة، فهي في النهاية تُعيد إنتاج العامل والموظف والمواطن والمثقف، الذين يشكّلون استمرارية الدولة والسلطة القمعية ذاتها. يظهر الفيلسوف الفرنسي أنّ المؤسّسات التعليمية والثقافية والإعلامية الخاصة، غير التابعة للدولة بشكل مباشر، ليست حيادية ومستقلة بالكامل، وأنّ الفكر ليس حراً والأيديولوجيا ليست بريئة، بل هي أداة لإعادة إنتاج البنية الرأسمالية نفسها.

منذ عملية «طوفان الأقصى» والعالم الغربي يشهد تحوّلاً غير مسبوق في قرارات مؤسّساته الإعلامية والثقافية والتعليمية والرياضية بمختلف انتماءاتها، حتى إنّها أظهرت بوتيرة سريعة نقيض ما كانت تدّعيه من ضوابط وقيم ومبادئ منذ تاريخ تأسيسها. في الوقت الذي قدّمت فيه هذه المؤسّسات نفسها على أنّها مؤسّسات حضارية قانونية ترفض العنف الجسدي واللفظي وتسعى إلى تقديم المعرفة والحقيقة والتبادل الثقافي، وجدناها تقوم بالقمع والترهيب والتضليل والفبركة والكذب. ربّما كان أوضحها للقارئ عمل «جهاز الدولة الأيديولوجي الإعلامي» كما يسميه التوسير، فهذه القنوات التلفزيونية والمواقع الإخبارية والصحف «العريقة» و«المهنية» و«الاحترافية» مثل BBC وصحيفتَي «التايمز» و«الغارديان» وغيرها، نشرت أخباراً غير صحيحة بلا دليلٍ ملموس. كما تعاملت بازدواجية المعايير في نقل الأخبار ومحاورة ضيوفها (راجع الأخبار 2023/10/16). في مقابلة عبر BBC أجرتها أخيراً المذيعة جوليا برووير مع الناشط السياسي مصطفى البرغوثي (الأخبار 2024/1/12)، أظهرت المذيعة عنصريةً مباشرة بأنت في لغة حوارها ونبرة صوتها وحركات جسدها، لأنّ الضيف لم يعطها الإجابة التي حاولت انتزاعها منه، وقاطعته أكثر من مرة، إلى أن علا صوتها مشيرة أنّه أضاع الوقت في الحديث عن التاريخ، فردّ عليها: «كلما أتحدث عن حقوق الفلسطينيين أو وضعهم، تدّعين بأنّ ذلك من الماضي»، فما كان منها إلّا أن أجابته بكل وقاحة: «ربما لم تكن معتاداً على حديث النساء». وأعتذر عن وجود امرأة تتحدث إليك». يوضح اللغوي والناقد الأميركي نعوم تشومسكي أن الدعاية الإعلامية أسهمت في خلق حركات اجتماعية، أو تحجيمها، أو القضاء عليها عبر تبرير الحروب وتحفيز أيديولوجيات معينة وإقناع النفس الجماعية (collective psyche) بأنّ الإعلام هو منتج للواقع. عمل تشومسكي على فضح هذه الممارسات وأعدّ لائحة بتكتيكات يقوم بها الإعلام في سبيل التلاعب بالناس أشهرها استخدام الجانب العاطفي في تغطية الأحداث الهامة بهدف تحييد الحس المنطقي والتحليل العقلاني من قبل المشاهد، وتعزيز الشعور بالذنب لديه. هذا ما ركّزت عليه المذيعة: توجيه الاتهام إلى البرغوثي ومحاولة جعله يشعر بالذنب. وكانت هناك أيضاً حملات فصل وطرد لمذيعين في القنوات الغربية بسبب مواقفهم من الحرب على غزة، كما حدث مع مراسلة BBC اللبنانية ندى عبدالصمد التي عملت معهم لأكثر من عشرين عاماً.

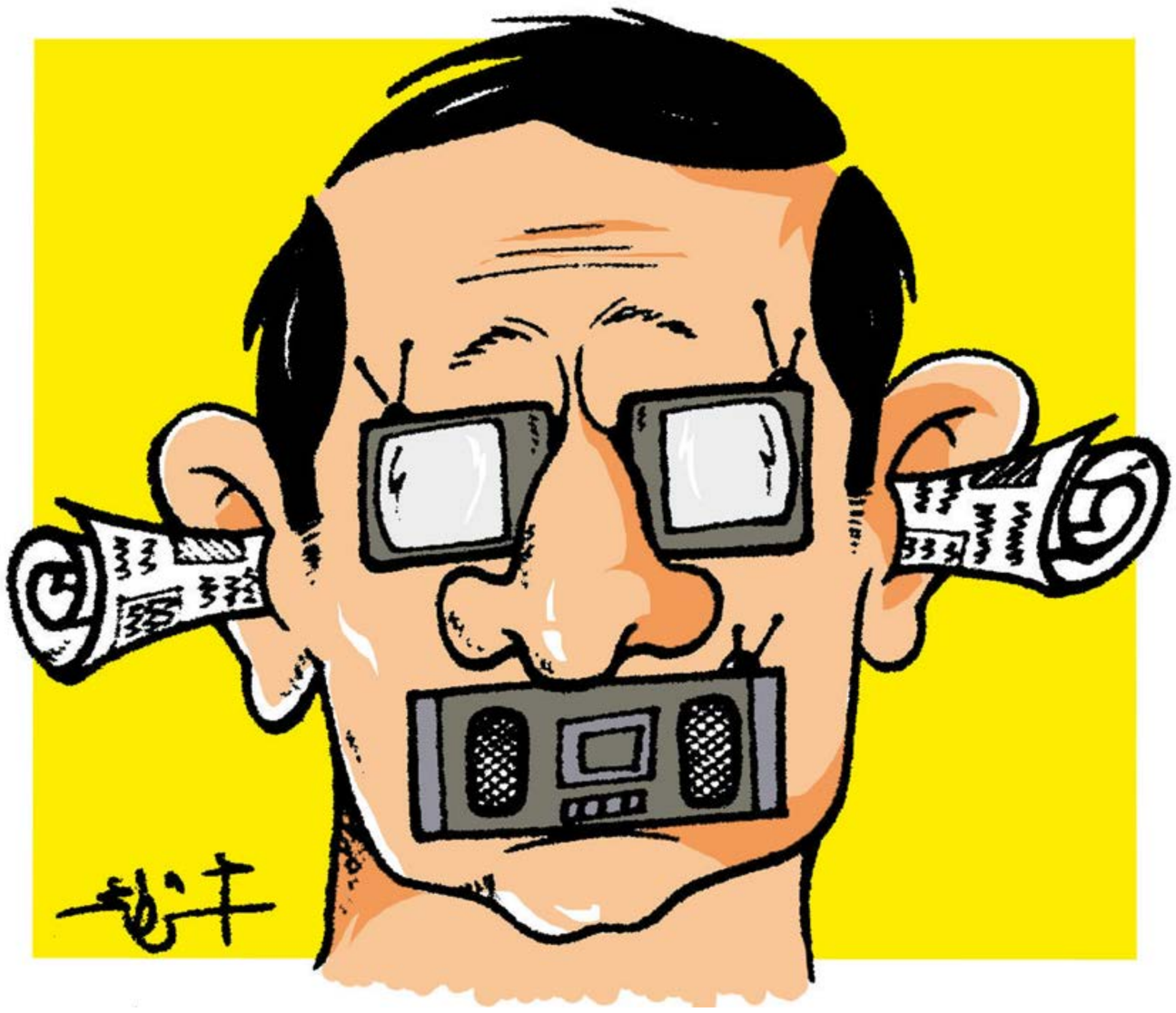

أما بالنسبة إلى الجهاز التعليمي، فبإمكاننا الحديث عن الممارسات القمعية التي صدرت عن أهم الجامعات في العالم؛ رابطة جامعات Ivy League. تفخر هذه المجموعة الأكاديمية التي بدأت بثماني جامعات قبل أن تنضم إليها 25 مؤسسة أخرى، بنوعية التعليم المتميّز الذي تقدّمه إلى نخبة من طلاب «قادة وأثرياء» العالم الغربي، بالأبحاث التي تقدّمها، والأنشطة التي تحتضنها وحرية التعبير التي تمنحها لمجتمعاتها؛ لكنّ كل ذلك سقط منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) عام 2023. في «جامعة كولومبيا»، تعرّض الأكاديمي الفلسطيني جوزيف مسعد (1963) الذي كان تلميذاً ثم زميلاً للمفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد، للتهديد بالقتل والتشهير بسمعته والضغط لطرده من الجامعة تحت ذريعة «التحريض على الكراهية» بسبب «معاداة السامية» بسبب موقفه من عملية «الطوفان» (راجع الأخبار 2023/10/25). وفي «جامعة براون» التي خرج طلّابها بفعاليات مناهضة للعدوان على غزة تطالب الإدارة بسحب استثماراتها من الشركات المتواطئة في جريمة الإبادة وإصدار بيان يدعم وقف إطلاق النار، قامت إدارة الجامعة باستدعاء الأمن الطلابي وقمع الطلاب واعتقال العشرات منهم في تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) 2023. كما أصيب أحد طلاب الجامعة هشام عورتاني مع زميليه تحسين علي وكنان عبدالحميد (من خارج «جامعة براون») في جريمة هجوم مسلّح في فيرمونت استهدفهم لأنّهم «كانوا يرتدون الكوفية (الحطة) الفلسطينية» بحسب تغريدة السفير الفلسطيني في بريطانيا حسام زملط. أما الحصّة الأكبر من التناقضات بين ادّعاء الديموقراطية وحرية التعبير والفكر والأيديولوجيا، فكانت من نصيب «جامعة هارفارد» التي تأسّست عام 1636 في مدينة كامبردج الأميركية. تعرّضت رئيسة الجامعة كلودين غاي للضغط من قبل إدارة الجامعة نفسها، وتمّ التحقيق معها والمطالبة بمحاكمتها بسبب سماحها للطلاب بالتظاهر دعماً لفلسطين ورفعهم شعار الانتفاضة (الأخبار 2024/1/11). اتّهمت غاي بمعاداة السامية وبـ«التحريض على الكراهية اليهود». كما لم يسلم ماضيها من التعرّض للانتهاك أيضاً، فحاولوا تشويه سمعتها واتهموها بالسرقة الأدبية إلى أن أُجبرت على تقديم استقالتها. لم تكتفِ «جامعة هارفارد» بهذا القدر من «نشر الكراهية» والتعرّض لطلابها وأساتذتها بالتهديد وقمع حريتهم في التعبير عن موقفهم السياسي والإنساني والأخلاقي، فقد طردت أيضاً الناشط إيلوم تيتي تاماكلو المؤيد للقضية الفلسطينية، ووصفه موظفو الجامعة بأنه «عضو عصابة» بعد حمايته للطلبة المؤيدين لفلسطين من شخص حاول التشهير بهم doxing (نشر معلومات شخصية عنهم عبر الإنترنت).

> كثيرة هي الأمثلة التي تظهر القمع الذي تعرض له الموظفون والطلاب والفنانون والكتّاب في المؤسّسات الغربية

كذلك الأمر بالنسبة إلى الجهاز الثقافي، إذ قامت دار النشر الفرنسية «فايار» بسحب نسخ كتاب «التطهير العرقي في فلسطين» للمؤرّخ اليهودي المعادي للصهيونية إيلان بابه، وألغى «معرض فرانكفورت الدولي للكتاب» تكريم الروائية الفلسطينية عدنية شبلي. كما طُردت الممثلة المكسيكية ميليسا باريرا من دور البطولة في سلسلة أفلام Scream بسبب منشوراتها الداعمة لفلسطين. وزُحّلت المناضلة الفلسطينية مريم أبو دقة (الأخبار 2023/10/10) التي تجاوزت السبعين وكانت قد حضرت بدعوة فرنسية للمشاركة في مؤتمرات ومحاضرات قبل السابع من أكتوبر، لكنّها وُضعت تحت الإقامة الجبرية قبل الترحيل. ولم تسلم الرياضة من القمع والترهيب، إذ لم تقف الأمور مع اللاعب الجزائري يوسف عطال عند الطرد من نادي «نيس» الفرنسي، بل واجه تهديدات بالسجن في فرنسا بسبب تعبيره عن رأيه وموقفه المؤيد للقضية الفلسطينية، وحُكم عليه أخيراً بالسجن لمدة ثمانية أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة مالية بقيمة 45 ألف يورو بتهمة «التحريض على الكراهية». وحذف الاتحاد الدولي صورة تتويج السبّاح المصري عبدالرحمن سامح بكأس العالم للسباحة بسبب تضامنه مع غزة.

كثيرة هي الأمثلة التي تظهر القمع والترهيب والعنف الذي تعرض له الموظفون والأساتذة والطلاب والفنانون والكتّاب في المؤسّسات الغربية بسبب تأييدهم للقضية الفلسطينية ومطالبتهم بوقف آلة الحرب الصهيونية، فلا يمكن حصرها في مقال واحد. لكن الأهم من رصدها، هو التأكيد على فكرة أنّ هذه المؤسّسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص، ويبدو في ظاهرها أنها تشتغل بشكل مستقل عن الدولة، وتعمل بصورة أيديولوجية ناعمة لا تتقاطع مع أجهزة الدولة القمعية التي تستخدم العنف بصورة أولية لضمان عملها وتحقيق غاياتها، ما هي إلا مؤسسات «تعيد إنتاج ظروف الإنتاج» التي تضمن استمرارية أيديولوجية الرأسمالية ومعها الصهيونية. عبر الطرد والفصل والضغط والتحقيق وسحب الامتيازات عن الناشطين والأساتذة الجامعيين والطلاب وغيرها من الأفعال، تخلق هذه المؤسسات المؤدلجة نفس الأشخاص ذوي الأجساد الخاضعة للسلطة. بأماكنهم واختلاف وظائفهم، يقوم هؤلاء بدور الأجهزة القمعية، فيطيلون عُمر الاستعمار والاحتلال.

طوفان الأقصى

فلسطين تعتلي الخشبة... «في ظل الشهيد»

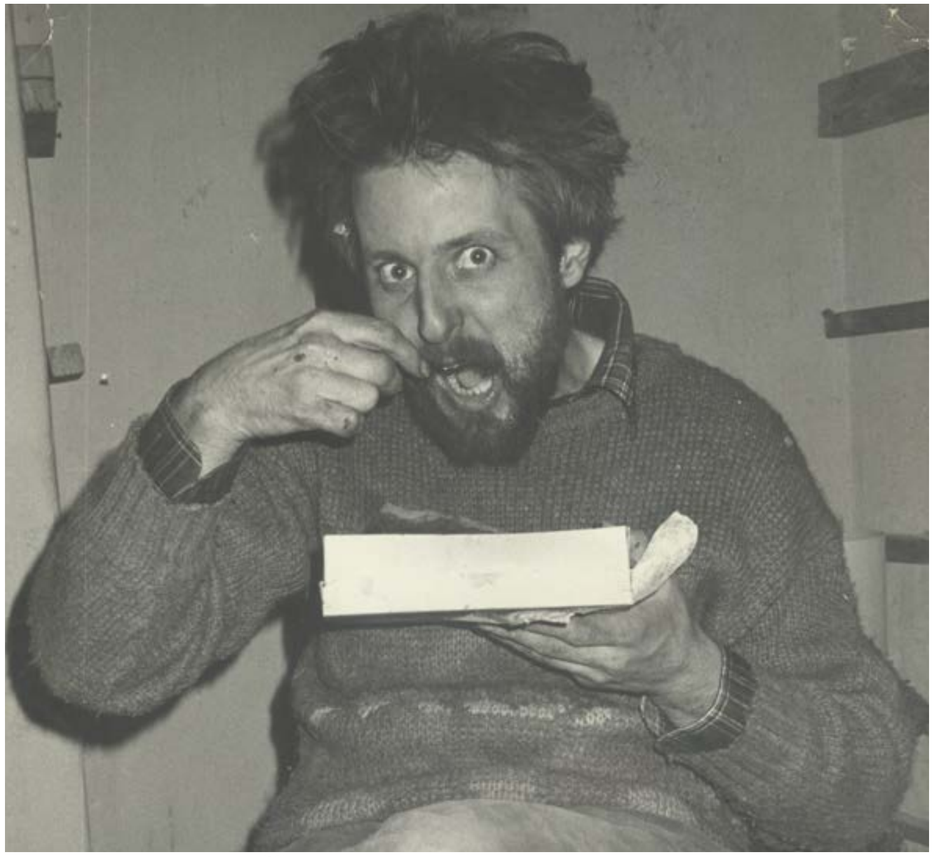

سلوى دبوق

تبدأ الباحثة الفرنسية نجلاء نخلة سيروتي كتابها «فلسطين على المسرح» (La Palestine sur scène) ــ منشورات جامعة رين ــ 2022) بحادثة انتحار مؤسس المسرح الوطني الفلسطيني فرانسوا أبو سالم (1951 ــ 2011) الذي سبقه ببضعة أشهر اغتيال المخرج جوليانو مير خميس في مخيم جنين في الضفة الغربية. لقد ترك غياب هذين الرجلين فراغاً كبيراً في المشهد الثقافي الفلسطيني وطرح إشكالية كبرى تتعلّق بالتفكير في الإنتاج المسرحي في بلاد تجتاز صراعاً دموياً عنيفاً منذ عقود طويلة.

تثير الباحثة مسألة الصعوبات التي واجهتها أثناء إعداد دراستها عن المسرح الفلسطيني المعاصر بسبب غياب المصادر الوافية والأرشيف حول المسرح العربي بشكل عام، والفلسطيني بشكل خاص. تتطرق إلى التعقيدات التي تعيق الإبداع المسرحي على أرض مُجزّأة ومحاصرة وصعوبة التنقل بين المدن، خصوصاً بعد إقامة الجدار العازل عام 2002، بالإضافة إلى المعوّقات الإسرائيلية (رقابة، ومنع، وتعقيدات الحصول على التصاريح والأذونـــات). تُميّز شيروتي بين التجربة المسرحية لفلسطينيي الداخل في حيفا والناصرة حيث تتركّز فرق مسرحية غالبيتها «مستقلّة» ولكنها تتبع لوزارة الثقافة الإسرائيلية، والتجربة المسرحية في الضفة الغربية حيث بدأ المسرح يتبلور اعتباراً من سبعينيات القرن العشرين، وقطاع غزة الذي ظلّت الحركة المسرحية فيه أقرب إلى تجارب الهواة.

تُعتبر هذه الدراسة جديدة ومبتكرة لأنها اعتمدت منهجية بحثية حديثة هي «المقاربة الجغرافية» géocritique التي وضع أسسها البروفسور الفرنسي برتران وستفال (1962). تهتم هذه المقاربة بالمكان وتطوّر تمثيله في الأعمال الأدبية وتأثيره في الإبداع الفنّي والتعبير اللغوي، خصوصاً أنّ المسرح يُقدّم اقتراناً فريداً بين فضاءات عدّة: الفضاء المُمثَّل (المرجع)، والفضاء السينوغرافي وفضاء النص. وقامت المؤلفة برحلات ميدانية إلى المسارح في رام الله، وحيفا، والقدس، وبيت لحم بهدف جمع النصوص المسرحية ولقاء الممثلين والمخرجين ومراقبة ظروف الإنتاج وكيفية تلقّي الجمهور للعرض المسرحي بشقّيه السمعي والبصري. أمر أتاح لها دراسة معمّقة للممارسة المسرحية بأبعادها كافة. كما أثارت الباحثة مسألة نقص التمويل الذي يعانيه المسرح الفلسطيني، ما يُجبر الفرق المسرحية على الاعتماد على دعم المؤسسات والمنظمات الدولية. تعتمد هذه الدراسة على تحليل عميق لستّ مسرحيات تم تأليفها في المدة الممتدة من 2006 إلى 2016، تعرض وجهات نظر متنوّعة، تعكس تعقيد الواقع الفلسطيني. المسرحية الأولى «ركب» (2006) لطاهر نجيب مونودراما تحكي بأسلوب ساخر قصة ممثل فلسطيني من الأراضي المحتلة عام 1948، يسافر من رام الله إلى باريس لتقديم عرض مسرحي، ويصادف موعد عودته إلى فلسطين العاشر من أيلول (سبتمبر)، أي قبل يوم واحد من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. المسرحية الثانية «في ظل الشهيد» (2010) لفرانسوا أبو سالم وياولا فونفيك، تروي قصة هذيان شاب في مستشفى الاضطرابات العقلية، بعدما كان يدرس الطب، أصيب بحالة نفسية بسبب فقدانه أخاه في عملية استشهادية داخل الخط الأخضر. المسرحية الثالثة بعنوان «نص كبس رصاص» (2011 ـ تأليف كامل الباشا ـ إخراج عبد السلام عبده) تدور أحداثها حول محاولة كاميليا إعادة افتتاح مقهى حجي صالح الذي مات شهيداً إثر معركة القسطل تاركاً ميراثاً عظيماً، تحاول كاميليا إحياءه بعد أربعين عاماً من رحيله.

> يسمح المونولوج بإبراز الصوت الفلسطيني بشكل مباشر

يتميّز عمل نجلاء نخلة سيروتي بتركيزه على الجانب الجمالي المحض للمسرحيات بعيداً عن الأيديولوجيا السياسية للصراع العربي الإسرائيلي. تستكشف الكاتبة المساحات الجغرافية الحقيقية التي يمارس فيها الفلسطينيون المسرح، وخصوصية الشكل المسرحي الذي ينبثق في ظل الاحتلال، وكيفية تمثيل الفضاء الفلسطيني في النصوص الدرامية وعلى خشبة المسرح. ترى الباحثة أنّ المسرح الفلسطيني المعاصر يتميّز بقدرته على الارتقاء فوق المشهد السياسي، والتركيز على تحقيق رؤية فنية تجمع بين الجمال والشعر والأدب، وبذلك يُسهم في إثراء المسرح العالمي بمواضيع وأساليب تعبّر عن هوية فلسطينية متجدّدة ومتنوعة.

تلحظ الباحثة أيضاً هيمنة المونولوج الذي يعتمد على ممثل واحد يسرد قصة أو يُعبّر عن رأي وشعور معيّنين، أو يناقش موضوعاً ما بأسلوب يذكّر بالحكواتي، وهذا يجعله مناسباً للظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال، بسبب ندرة الموارد وتضييق الحريات. كما يسمح المونولوج بإبراز الصوت الفلسطيني بشكل مباشر، ويخلق اتصالاً وثيقاً مع الجمهور. وقد بدأ المونولوج ينتشر في المسرح الفلسطيني منذ بداية القرن الحادي والعشرين، متناولاً موضوعات مهمة في الحياة الفلسطينية، مثل اللّغة، والأرض، والنكبة، وحق العودة، والاعتقال، وأبلغ مثال على ذلك «مونولوجات غزة» وهي مجموعة من النصوص كتبها أطفال فلسطينيون عن تجاربهم ومعايشتهم الذاتية للحرب على قطاع غزة، وقد لاقت شهرة عالمية.

ترى نجلاء نخلة سيروتي أنّ المسرح المعاصر يشهد انعطافة كبيرة عبر التركيز على السردية الذاتية والشهادات الشخصية. هناك ميل واضح لدى الجيل الجديد لتفكيك الصورة الأسطورية لفلسطين كأرض مقدّسة ومباركة تحمي أبناءها وتغذيهم، وتقديم رؤى أكثر تعقيداً تتمحور حول مفهوم النفي الداخلي والتشتّت النفسي الذي يعيشه الفلسطينيون بسبب واقعهم المأساوي. يلجأ المسرحيون إلى الاستخدام الكثيف للحجرة المُغلقة كرمز لفلسطين المحتلة في إشارة واضحة إلى السجن الجسدي والنفسي الذي يشعر به الفلسطينيون في ظل الاحتلال، أو للحظات مشهدية مؤثرة كمشهد الأسير حاملاً صليبه على شكل سلم خشبي ثقيل في دلالة على الوجع والاضطهاد الذي يلقاه من السجّان الإسرائيلي كما في مسرحية «الزمن الموازي».

يمكن القول إنّ كتاب «فلسطين على المسرح» يوفّر دراسة شاملة عن المسرح الفلسطيني المعاصر، وقد تمكّنت الباحثة من إلقاء الضوء على تعقيد تمثيلات فلسطين على الخشبة وثرائها في عقد من الزمن، واستطاعت أن تُبرز تأثير المكان على التجربة المسرحية.

في الختام تشير الباحثة إلى أنّ النموذج الحالي للمسارح في فلسطين، مع القاعات المبنية بطريقة كلاسيكية (ركيزة مرتفعة في الجهة الأمامية)، لا يتناسب مع الإنتاجات المسرحية التي يقدّمها ممثل واحد. لذلك، تقترح الباحثة نموذجاً جديداً للبناء يتمّ فيه وضع الجمهور في مركز عملية الإبداع، ليشارك في صناعة المعنى. هذا النموذج الأفقي يقضي على هيمنة المُمثل على الجمهور الناتج عن استخدام المنصّة، ويخلق تواصلاً بين كل عناصر عملية الإبداع: الفنان، النص، الجمهور، والمسرح.

مروان عبد العال... رواية النبوءة والاستشراف

أحمد علي هلال

على الأرجح أنّ مشروع الروائي والفنان التشكيلي والمناضل مروان عبد العال، الذي بدأ زمنياً على الأقل بروايته الأولى «سفر أيوب» (2002)، واستمر بعلامات روائية فارقة منها «زهرة الطين» (2006)، و«حاسة هاربة» (2008)، و«جفرا لغاية في نفسها» (2010)، و«أيفان الفلسطيني» (2011)، و«شيرديل الثاني» (2013)، و«ستين مليون زهرة» (2016)، و«الزعتر الفلسطيني» (2017) و«الوكسجين» (2019)، وصولاً إلى روايته الجديدة «ضد الشنفرى» (دار الفارابي ـ 2022)، وهذا سيعني بدءاً وداخل حقل السردية الفلسطينية أنّ ثمة تحولات واتجاهات ستعني دينامية السرد وستعني أكثر فأكثر من الاسم بوصفه أكثر من علامة لغوية، وستتماهى الشخصيات في مركب ذهبي: الراوي الضمني، الشنفرى، حنظلة العربي، لكننا مع ذلك الشبيه في تواتر الحكاية التي يبنيها الروائي مروان عبد العال، بفكرة رئيس هي الهوية، ولعله يستبطن في المتون تلك الهويات القاتلة التي فتكت بالنسيج الثقافي الفلسطيني والعربي و الإنساني.

> رواية تنهض على مرجعيات ثقافية من عوالم جورج أورويل إلى سرديات غسان كنفاني

الرواية في حديث مراياها المتقابلة، ستكشف لنا عبر مونولوج الشخصيات، ولا سيما شبيه الشنفرى، كيف تكوّن وعيه، وهو الذي تساءل من أنا ولمَ أنا هنا، من أكون في هذه اللحظة، هل أنا في العالم السفلي أم في العالم العلوي، أم بين بين؟ لعلنا سنذهب مع هذا الشبيه إلى وطن افتراضي سيكون جزيرة شلومو، التي تستقطب المهاجرين العرب وسواهم. وفي الجزيرة ثمة جنرال مكلّف بمراقبة هؤلاء الوافدين من أجل التجسّس على أفكارهم، هو المسؤول عن ملف الإرهاب في جهاز المباحث الفيدرالي لذا سيخترع لهم لقاحاً ضد الهوية، سيسمّى لقاح شلومو، هذا الجنرال اسمه بلفور، وتلك إحالة دالة إلى السياق والتاريخ الاستعماريين. فهل فعل لقاح شلومو مع الشنفرى شيئاً؟ بمعنى آخر، هل تمكّن هذا اللقاح من قتل الهوية؟ وقتلها يساوي في وعي الشنفرى الهزيمة، لكن الشنفرى المسكون بهويته وبرائحة بلاده، هو المغترب في جزيرة شلومو، سيدرك أن هويته مركبة داخله في خلايا صغيرة ومبعثرة، لن يعبر إليها أحد عبر غلافها الخارجي، إنما بمعرفة الروح التي تشكلها والظروف التي تعيشها. صار اسم الشنفرى لغزاً ليقول: كي تتمكن من الإجابة، عليك أن تكون على أتم الاستعداد للفوضى في المحيط اللانهائي للتناقضات الفلسفية التي تشبه داء ما بعد الهوية.

ستأخذنا الرواية عبر مناخاتها وتعبير صورها إلى لمحات فانتازية مطعّمة باجواء الواقعية السحرية، إلى الشنفرى الآخر، بوصفه الناجي الوحيد من لقاح شلومو، وإلى سراديب الذئاب والغابة المحرمة وتابوت العهد، وحكمة الأشرم، والإمبراطورية النهائية، لكن ذلك لن يستقيم إلا ببناء شخصيات إشكالية كشخصية هند، وشخصية شيلر، وحنظلة العربي، وراحيل، ودونا الغجرية التي ترفض الانتماء إلى سلالة الخزر، تلك الأجواء الفانتازية التي تندغم فيها سير صغرى وكبرى، لتؤدي مدونة مروان عبد العال أكثر من وظيفة معرفية، ولا سيما داخل سيكولوجية العقل اليهودي، بل عقل الآخر الغربي، الذي تنقلب في وعيه الصورة تماماً ليصبح من أشد المتعاطفين لا المراقبين لنماذج عربية بعينها، إذ سيُعلي الكاتب من شأن جدلية الحب والحرب، وخصوصاً في العلاقة ما بين هند وشبيه الشنفرى، الملتحف بماضيه وحكايته مع أبيه وأمه. هي مرايا التقابل ما بين الحب والحرب، وكيف تغدو المعركة عرساً والشهيد عريساً وفلسطين عروساً والجنازة زفافاً والتضحية بالروح فعل حرية.

الشنفرى كائن الرواية المحتمل، هوية لا تشبه أحداً قط، هو المنفجر منذ الطفولة عندما طلب منه جندي من جيش الغزاة ممن كانوا يحرسون مكتب العمل، رغيفاً مقابل المال، لكن كيف يمنح الشنفرى رغيف خبز لمحتلّ؟ إذ إنّ الجندي قد سرق الرغيف ليثير غضب الطفل ويجعله يركض إلى البيت مسرعاً، وسوف يتبدى لنا السؤال الكبير الذي سيطيف هذا الشنفرى على أزمنة وأمكنة وأحداث ومصائر بزخم درامي لافت، السؤال الذي يقول: هل الأسطورة في لغزها حتى تكتمل؟

والشنفرى الضد في مقابل هند المكسونة بالهوية والتراث والتاريخ وعلم الآثار والميثولوجيا، الذي يعترف لها قائلاً: «أنا الآن الشنفرى اللاجئ النموذجي الذي عرف العيش في مخيم... كأنما اللاجئ الصالح هو الإنسان السلبي... يريدونني أنا سبب الحروب العبثية والجلاد الرهيب، والقاتل المتواضع والأسير المحتمل». تُعيد الرواية تركيب الحكاية بمنظورات مختلفة ابتداءً من الذاكرة الفلسطينية بحمولاتها التاريخية/ الصراعيّة، ليبدو الصراع عوداً إلى حقيقة القضية. وعلى المستوى الفني، ثمة راوٍ يقفُ خلفه مؤلفاً ضمنياً؟ نتساءل: هل هي حكاية المهمّش الذي يتجاوز الماضي ولا يكتفي بتأبينه، حكاية الهوية بوصفها بنية تاريخية وثقافية، وعليه ستبدو شخصية شبيه الشنفرى بوصفها البطل الملحمي القادر على الفعل الدرامي، وبمنظور غيري ودلالي وتعبيري، يحيلنا كما ذهب ميخائيل باختين إلى «التعدد اللساني»، داخل أنساق الرواية وأفكارها، وحوارات أبطالها، اللغة إلى خطاب أثير يعني العشق، ولا سيما في وصف هند، تلك المرأة الشهية على جسدها ثمر، وحالمة كطفلة في حقل ربيع.

الشنفرى ثئر لرغيف الخبز والكلب، ورسم حدود المسافة بين اللاجئ والفدائي، بين المقاتل والطالب، متابطاً إلياذة جده، وتُرك مع هوميروس ضائعاً في ملاحم من ورق وعلى ورق، لكن الدرس الذي تعلمه من جده: أن حكاية الشنفرى الأصلية عبارة عن جملة اعتراضية في حكاية اللجوء. الشنفرى صار يعني الفدائي جدُّ التطرف الذي قاتل حتى بعدما قُتل.

فلا بد من تطوير اللقاح ليصبح ضد الشنفرى، ولبكتشف الشنفرى ضده، مدركاً معنى المؤامرة والتهكم والتهميش، ولينتقل الجنرال من أن يكون مجنداً ضده، إلى أن يكون مجنداً معه، وتبقى هند تعويذة للثورات، ولبولد الشنفرى من كل لقاح ضد الشنفرى، رغم قتله ومطاردته وبيعه، واختراع المناسبات وافتعال الأحداث واللقاحات القاتلة.

هو إذن لن يخرج من الحكاية المفتوحة بوصفها حكاية الضمير الجمعي بسردية الأدب المقاوم، رواية تنهض على مرجعيات ثقافية باذخة من الرعب والجرأة إلى عوالم جورج أورويل في «1984»، إلى سرديات غسان كنفاني تعالقاً وتخطياً، والإعلاء من شأن أسطورة البقاء على قيد الحياة، أي الانتصار. إذ إن الحضارة الإنسانية هي الهوية الإنسانية المشتركة، كما تجهر الرواية في كبرى مقولاتها، وينهض معمارها السردي طليقاً وناهضاً بثقافة الأسئلة والحساسية النقدية... حساسية فكر نقدي يُسائل ليستنتج ويبني، لينتصر كما هو شرط الإنسان أبداً.

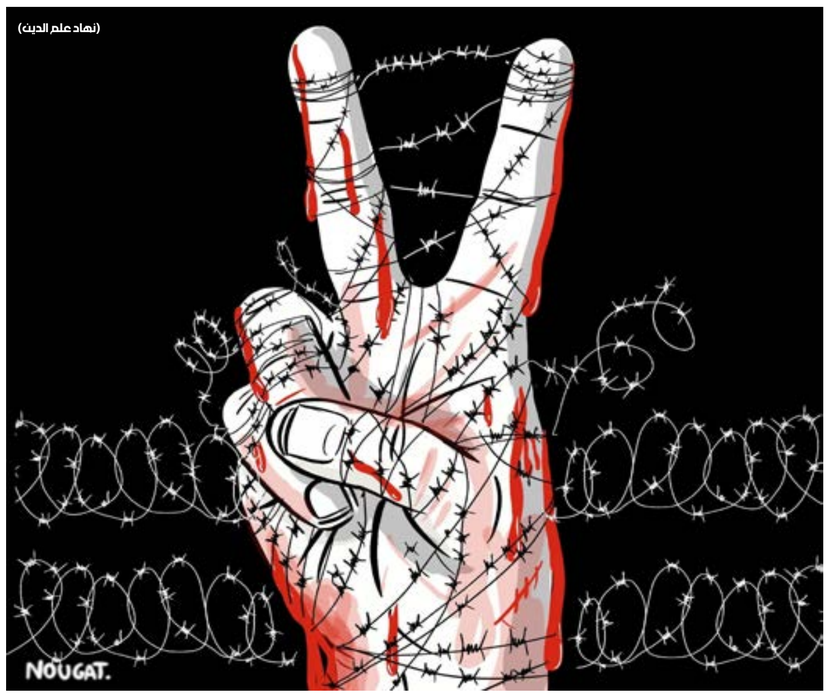

تتناول الدراسة أيضاً مسرحية «خارج المكان» (2012) وهي نص درامي لرامي خضر يتأمل في أشكال الاحتلال وعواقبه على الفرد والجماعة. أما مسرحية «الزمن الموازي» (2014 ـ تأليف وإخراج بشار مرقس)، فتعيد للأسرى إنسانيتهم، وهي مُستوحاة من حياة الأسير الفلسطيني وليد دقة ورسائله، الذي يقبع في سجون الاحتلال منذ 38 عاماً. المسرحية الأخيرة «طه» (2014) لعامر حليحل، تستلهم حياة الشاعر طه محمد علي، لأن ما مرّ به يشبه كثيراً ما عاشته الفلسطيني نتيجة التهجير، ولكنه انتصر على النكبة بشعره الذي خرج من المحليّة إلى العالميّة.

يُجري كتاب «فلسطين على المسرح» بحادثة انتحار مؤسس المسرح الوطني الفلسطيني فرانسوا ابو سالم (الصورة من الأرشيف الشخصي لـ«المتحف الفلسطيني الرقمي») تعود الى عام (1983)

طوفان الأقصى

جزء من تفاصيل الحياة اليوميّة والتراث الشعبي أسواق فلسطين إن حكت

ككلّ الشّعوب الأصيلة، عمل الفلسطينيون في التجارة وبنوا الأسواق منذ البدء، واسهم في شهرتهم التجارية موقع فلسطين الإستراتيجي الذي يتوسّط ثلاث قارات. ما اكسبها دوراً مهمّاً في التجارة عبر التاريخ، ما أدّى إلى ازدهار اسواقها وتنوّعها على مرّ العصور وصولاً إلى العصر الحديث. نستعرض هنا بعضاً من اهم الأسواق الاسبوعية التي كانت تُقام في أنحاء فلسطين قبل عام النكبة، اي قبل أن يوجد الكيان الإسرائيلي بارهابه الذي لم يتوقّف عن إبادة مناطق بأكملها ليمحي تراثها وتقاليد أبنائها

فاطما خضر

تُعتبر الأسواق أحد أبرز معالم البلدان والممالك والإمبراطوريات عبر التاريخ، ظهرت منذ بدأ الإنسان العمل بالتّجارة، إذ تُعتبر مُحركاً للتّجارة سواء أكانت محليّةً أم خارجيةً، فالسّوق هي المكان العام الذي يلتقي فيه النّاس لبيع المنتجات السّلعية والخدمية وشرائها سواء بشكل مباشر أو عبر وسطاء، وقد تُقام الأسواق في الهواء الطّلق أو داخل مبانٍ، وقد تعمل بعضها بصفةٍ يوميّةٍ ويُطلق عليها اسم «الأسواق الدّائمة»، في حين قد يُقام بعضها مرّةً واحدةً في الأسبوع أو في مناسباتٍ معينةٍ كالأعياد والمهرجانات ومواسم الصّيف وتُسمّى «الأسواق الدورية».

كلّ الشّعوب الأصيلة، عمل الفلسطينيون في التجارة وبنوا الأسواق منذ البدء، وأسهم في شهرتهم التجارية موقع فلسطين الإستراتيجي الذي يتوسّط ثلاث قارات، ما أكسبها دوراً مهمّاً في التجارة عبر التاريخ، ما أدّى إلى ازدهار أسواقها وتنوّعها على مرّ العصور وصولاً إلى العصر الحديث الذي شهدت فيه أسواقها تنوّعاً يعكس تنوّع حياة الشّعب الفلسطيني وتعدّد أعمالهم من زراعةٍ إلى تربية المواشي والصّيد والصّناعات اليدوية وتبادل السلع على المستوى المحلّي والإقليمي. عرفت مناطق فلسطين المختلفة الأسواق بأنواعها: اليومية والدورية.

نستعرض في هذا المقال بعضاً من اهم الأسواق الفلسطينية الأسبوعية التي كانت تُقام في أنحاء فلسطين كافة، بالقرب من المدن والقُرى والتّجمعات السكنية والطرق الرئيسية، وتحديداً قبل عام النكبة، أي قبل أن يوجد ثمّ يسمع العالم بالكيان الإسرائيلي وإرهابه الذي لم يتوقّف عن إبادة مناطق بأكملها ليمحي تراثها وتقاليد أبنائها.. تلك الأسواق كانت تُمثّل جزءاً مهمّاً من التفاصيل اليومية لحياة شعب بأكمله، إذ يجلب إليها التّجّار والفلاحون والبدو الفائض من بضائعهم الفلسطينية المحليّة ويُبادلونها بما يحتاجونه من أدواتٍ. وكان الحكّام يحضّون على إقامتها لتسهيل أمور الأهالي وإنعاش اقتصادهم ورفاهيتهم، وقد اتّسع بعضها ليتحوّل إلى سوق إقليميةٍ تضمُّ بضائع محليّةً وعربيّةً، وتجّاراً عرباً وفلسطينيين، لتحكي هذه الأسواق للقارئ بضائعها وتجّارها ووافديها عن شعب بارض وتاريخ وثقافةٍ تجاريّةٍ، تمتّع قبل الاحتلال الإسرائيلي بحريّة التّنقل بين قُراه ومُدنه لتبادل البضائع وممارسة الحياة وتمكين أواصر العلاقات الاجتماعية، عن شعبٍ منفتحٍ على جيرانه، يُقيم معهمُ العلاقاتِ التجارية، ويتبادل معهم المصالح المشتركة بسلامٍ بعيداً عن الحروب والمطامع:

سوق القدس الاسبوعي

كانت تُعقد في القدس أسبوعياً كلّ يوم جمعة سوقٌ بجانب بركة السلطان وإلى شمالها، وهي سوقٌ لبيع الحيوانات، ويوجد على الجانب الشّرقيّ من البركة المذكورة مستشفى حكوميّ للحيوانات، وكانت هذه السوق ترفد أسواق المدينة بسيل من روادها لإنجاز معاملاتهم وقضاء حوائجهم وسعيهم للصلاة في الأقصى ونيل البَرَكات، فتنشط الحركة التجارية في المدينة ككلّ.

سوق المجدل الاسبوعي

يقول المجدليون إنّ مدينتهم اشتهرت بصناعة النسيج حتّى وصل عدد أنواعها إلى ثلاثة آلاف، وكانوا ينسجون المنسوجات الحريرية والقطنية، ويصدّرون القماش بكلّ أنواعه إلى جميع أنحاء فلسطين مثل: قماش الميرَز والتوستا المُقلّمين، والكوفيات القطنية والحريرية، وقماش الفرش المالطي والبفت وقماش البدل والشراشف والمناشف والبشاكير. حازت المجدل الجائزة الأولى في صناعة النسيج في «المعرض العربي القومي» في القدس سنة 1934. طوّر أهلها أنوالهم فاصبحت جرّارة، وقد استطاع عددٌ كبيرٌ من تجّار المجدل أن يجوبوا معظم أنحاء فلسطين، خصوصاً جبل الخليل والقدس ونابلس لبيع أنواع الأقمشة كافة. وكان لعلاقتهم التّجارية أثرٌ فعّالٌ في تقوية أواصر الصداقة والمودة بينهم وبين تجّار المدن الأخرى وسكانها. وكانت تُقام في المجدل سوقٌ أسبوعيّةٌ كبيرةٌ يوْمي الخميس والجمعة من كلّ أسبوع، يأتي إليها السّكان من القُرى المجاورة ومن قضاء الخليل وغزّة وعشائر بئر السّبع، حيث تُباع الحيوانات والدّواجن والألبان والأجبان والخضروات والفواكه والأقمشة والفخار والعطارة... وكان في المجدل عدد من دكاكين البقالة والسمانة والعطارة، بالإضافة إلى المهن كالحدادة والخراطة والسنكرة والتّجارة... ويقع معظم الدكاكين في منطقة السوق بالقرب من جامع المدينة، كما اشتهر أهلها في صناعة السروج والبرادع وعربات النّقل والمخارط وبيع اللحوم ومعاصر الزّيتون ومطاحن الحبوب، وكان فيها أيضاً عدّة مقاهٍ.

يقول أهالي المجدل إنّه كانت في مدينتهم دائرة بيطرة تحوي عدداً من الأطباء الذين يُشرفون على المواشي الموجودة والداخلة إلى بلادهم، والماء متوافر للإنسان والدّواب، وفيها محاكم ومحطاتٌ للباصات التي تنقل الرّكاب ورؤاد الأسواق من مُختلف المناطق إلى المجدل وبالعكس، مثل يافا وغزّة والرّملة، ويعود ذلك إلى المدة الممتدّة ما بين 1930-1936.

سوق غزّة ومدنها وقُراها الاسبوعية

تُسمّى سوق غزّة الأسبوعيّة «سوق الحيوانات» أو «سوق الجمعة»، وكانت تُقام في بركة شرقي المدينة، حيث يُشارك الأهالي من غزّة وقضائها وبدوها، تُعرَض فيها الخيل والحمير والبغال والماشية والإبل، خصوصاً الأغنام النّجدية التي يأتي بها تُجّار من عقيل، يرجع تاريخ السوق إلى ما قبل الإسلام، إلى بني سبأ ومَعين، ويُعتقد بأنّهم من بُناة غزّة او أوّل من غشيَ أسواقها من العرب الأوائل. إضافةً إلى سوق غزّة، ثمّة أسواق أخرى تُقام في المدن والقُرى التّابعة لقضاء غزّة، وأشهرها:

- سوق خان يونس: خان يونس إحدى مدن قضاء غزّة، التي كانت تُعقد فيها سوقٌ أسبوعيّةٌ كلّ يوم خميس، مُسمّاة «سوق البلدة»، يقصدها الباعة والتّجّار من جميع أنحاء المنطقة لموقعها المميز، وفيها بيعت الجمال والحيوانات بأنواعها والأقمشة والفخار والحبوب والألبان والأجبان والسّمن، كما عُرض عبرها السّكان ما عندهم من بضاعةٍ، لبيعها أو مبادلتها ببضائع أخرى يحتاجونها.

- سوق الفالوجة: الفالوجة إحدى قُرى قضاء غزّة تقع وسط المسافة بين الخليل وغزّة وتبعد عنها 30 كلم. لذلك كانت تُمثّل مركزاً تجاريّاً مهمّاً يرتاده التّجّار والنّاس من القُرى المجاورة، ويؤمّون جامعها القديم الكبير المكوّن من ثلاثة أروقة وقباب عدة وصحن، وفيه دُفن الشّيخ أحمد الفالوجي. إضافةً إلى الجامع، ثمّة أضرحة ومقامات لأولياء مجاهدين تعود لمدة الحروب الصليبية بقصدها النّاس للزيارة، وأسهم ذلك في نشاط حركة التّجارة فيها، وقد كانت تُقام فيها كلّ يوم أربعاء سوقٌ يقصدها التّجّار والباعة من جميع أنحاء المنطقة وبلداتها تستمر حتّى ظهر الخميس. اهتمّ بهذه السّوق المجلس المحلّي للقرية، فزوّدها بما تحتاجه من خدمات. واشتهر أهل الفلوجة بتربية الحيوانات والزّراعة والتّطريز والحياكة وصناعة الفخار، وكان فيها مطحنة للحبوب مشهورة. جذبت هذه التفاصيل سكان المنطقة والجوار. وإضافة إلى الأضرحة والأسواق، تميّزت الفالوجة بوجود مدرستيْن: الأولى أنشئت للبنين عام 1919، والثّانية للبنات عام 1940، ووجود موقعٍ أثريٍّ يُدعى خربة الجلس.

انتهت هذه الأسواق وهذه الحياة، بعد مقاومة أهل الفالوجة لمدّة عام كامل من 1948 حتّى 1949 لجيشٍ كامل بعتاده، لينتهي الأمر باستيلاءٍ اليهود عليها بموجب هدنة، بعدما قاموا بتطهير عرقيٍّ شامل لمن بقي من أهلها. أمّا من نزح عنها، فاتّجه إلى غزّة والخليل ومخيم اليرموك وغيره من المخيمات في سوريا.

- سوق المسمية الكبيرة: إحدى قُرى قضاء غزّة، تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة غزّة وإلى الجنوب من مدينة الرملة. قبل النكبة، كانت تُقام في مركزها سوقٌ أسبوعيّةٌ كلّ يوم خميس، يبيع فيها سكان القرية الطيور والدّواجن والبيض والبرتقال. اشتهرت المسمية الكبيرة ببساتين البرتقال التي تمتدّ على مساحة 1005 دونماً من أراضيها، وبتربية أهلها للدواجن والطيور، وكان يحضر إليها عدد من التّجّار والباعة، وما أسهم في كثافة رؤادها وجود مستوصف فيها، وكثرة موظفي الجيش البريطاني ومعسكراته فيها، وأبارها التي تراوح من 20 إلى 50 متراً، ووجود مدرستين فيها الأولى للبنين تأسّست عام 1922، والثانية للبنات تأسست عام 1944.

لكن في 8 تموز (يوليو) عام 1948، هدمت المنظمات الصّهيونية المسلّحة القرية وشرّدت أهلها البالغ عددهم آنذاك 2923 نسمة، لتفقد القرية بذلك كلّ معالمها.

أسواق قُرى الخليل الاسبوعي

الخليل أكبر مدن الضّفة الغربية. ورغم أنّها فقدت نصف قضائها عام 1948، ما زالت تمتاز إلى يومنا باهميتها الاقتصادية والتجارية. اشتهرت بأسواقها اليومية والأسبوعية منذ القدم، ومن أهم الأسواق الأسبوعية التي كانت تُقام في قُراها:

- سوق الدّوايمة: الدوايمة قرية فلسطينية تقع على بعد 25 كلم غربي مدينة الخليل، تحدّها من الشمال بلدة بيت جبرين، ومن الجنوب والجنوب الغربي بلدة دورا وخرابها، ومن الغرب منطقة بئر السّبع. بلغ عدد سكانها قبل النكبة 4304 نسمة، ثمّ ارتكب فيها الاحتلال مجزرةً ذهب ضحيتها ما يُقارب 500 فلسطيني، في حين هُجّر من بقي من أبنائها، وقبل ذلك كان فيها عدد من الدّكاكين (30-50 دكاناً)، إضافة إلى عشرة محلات جزارة، ومطحنتين لطحن الغلال. ازدهرت الحياة التّجارية فيها سنة 1944 عندما فُتحت سوقٌ تجاريّةٌ كبيرةٌ فيها، في منطقة الجرون «البيادر» التي عُرفت بسوق البَرَين لأنّها كانت تجمع بين تجارة الجبل وتجارة السّهل أسبوعيّاً كلّ يوم جمعة. ولا مبالغة في القول إنّ سوق الدوايمة ـ رغم قصر أجلها ـ قد فاقت في تجارتها وازدحامها بالباعة والمشترين، أسواق قُرى أخرى، إذ كان التّجار يتسابقون إليها من كلّ المناطق البعيدة او القريبة، من الفالوجة وبيت جبرين والظّاهرية ودورا الخليل وغزّة، مساء يوم الخميس وفي جوف الليل، فينام بعضهم في الطرقات او في القرية، استعداداً لعرض ما يحملونه من بضائع في ساحة السوق صبيحة يوم الجمعة. وكانت معروضات السّوق تتألف في مجملها من: خضراوات، حبوب، فواكه، أقمشة، حلويات، وبعض منتوجات القرية. وكانت لجنة من أهل القرية ترعى شؤون السوق وشؤون القرية.

- سوق بيت جبرين: بيت جبرين قرية فلسطينية، تقع على بُعد 21 كلم غرب الخليل، كانت تبلغ مساحتها حوالى 56185 دونماً، منها 287 دونماً مخصصة للمباني، وما تبقّى أراض زراعية. يندر سكان المخيم الأصليون من البيوت المدمّرة لبيت جبرين التي شكّلت ـ قبل الاحتلال الإسرائيلي ـ مركزاً تجاريّاً مُرفقاً بالخدمات لجميع قرى المنطقة، وتوافرت فيها مدرستان وعيادة طبيّة ومركز للباصات ومركز للشرطة، ما أسهم في ازدهار سوقها الأسبوعي التي كانت تُقام كلّ يوم ثلاثاء، وقد جذبت إليها بتنوع بضائعها جميع أبناء القُرى المجاورة.

- سوق عجور: عجور إحدى قُرى قضاء الخليل تقع شمال غربي القضاء على بعد 25 كلم من مركز الخليل. كانت تُعقد فيها سوقٌ أسبوعيّةٌ كلّ يوم جمعة على رقعة واسعة إلى الشرق من القرية. جذبت إليها النّاس والتّجّار من مختلف المدن الفلسطينية لكثرة ما يُعرض فيها من بضائعَ ومنتجاتٍ للقرية من قمحٍ وشعيرٍ وفواكهَ وعنبٍ وعسلٍ ولبن ماعزٍ وزيتونٍ وزيتٍ زيتونٍ. امتازت القرية بأشجار زيتونها وبيوتها المتجمّعة قرب بعضها، ولكنّها للأسف دُمّرت بالكامل بتاريخ 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1948 على يد الكتيبة الرابعة للواء غيفعاتي الإسرائيلي، لينزح من تبقّى من أهلها، ويبقى من القرية ثلاثة منازل فقط، تمّ تجديدها عام 2000 من قبل عائلات إسرائيلية استوطنوا فيها.

سوق يافا وقُراها الاسبوعية

اشتهرت في يافا سوق الخضار والفاكهة من مختلف الأصناف والأنواع، حيث كانت تُعقد يوم الجمعة قبل الصّلاة وبعدها، وتُقام خارج السّور، فيتقاطر إليها القرويون من شتّى الأنحاء، ويبيعون محاصيلهم ومنتوجاتهم، ويشترون ما يحتاجونه من مصنوعات. وإضافة إلى سوق المدينة، ثمّة أسواق أقيمت في قراها وأشهرها:

- سوق العباسية: العباسية إحدى قُرى قضاء يافا، كانت تحتضن كلّ يوم سبت سوقاً، يؤمّها سكانُ القرى المجاورة يشترون ويبيعون فيها المنتوجات الزراعية والحيوانية والأقمشة وغيرها من المعروضات والمصنوعات...

سوق الرّملة وقُراها الاسبوعية

تُعتبر الرّملة من المدن المهمّة تاريخياً وحضارياً وصناعياً، كان فيها سوقٌ تُعقد كلّ يوم أربعاء، تُعرض فيها الحيوانات والألبان ومشتقاتها والمواشي والخضار والفواكه والمصنوعات، حيث تُزوّد المنطقة بما تحتاجه من بضائع وبما يجلبه الفلاحون والتّجار معهم من أشياء. إضافة إلى هذه السوق، ثمّة أسواق أخرى كانت تُقام في القرى المحيطة بالرّملة، أهمها:

- سوق زرنوقة: زرنوقة إحدى قرى قضاء الرّملة، كانت تُقام فيها كلّ يوم سبت سوقٌ تملؤها بضائع التّجار القادمين من يافا واللد والرّملة، لتباع فيه.

- سوق القباب: القباب قرية من قُرى قضاء الرّملة، كان تُقام فيها أسبوعياً سوق 1948، التي كانت تضمّ محلاتٍ مؤلّفة من متاجر صغيرة تبيع مختلف أنواع البضائع.

- سوق طيرة دندن: طيرة دندن هي إحدى قُرى قضاء الرّملة، كانت تُقام فيها سوقٌ أسبوعيّةٌ للماشية تستمر ليومين، تشترك فيها القُرى المجاورة.

سوق رام الله وقُراها الاسبوعية

كان تُقام في رام الله كلّ يوم خميس سوقٌ كبيرةٌ للمواشي، تجذب النّاس من أنحاء عدة نظراً إلى موقع رام الله المُميّز، ودماثة أهلها وأخلاقهم، ونشاطها الزّراعي والصّناعي والتّجاري، وكثرة المحلات والمصانع فيها. إضافة إلى هذه السّوق، ثمّة أسواقٌ أسبوعيةٌ أخرى كانت تُقام في القُرى المحيطة برام الله وأشهرها:

- سوق الطّيرة الأسبوعي: الطّيرة قرية فلسطينية، تقع من الجهة الغربية لرام الله على بعد 12كلم، وهي قرية زراعية مُنتجة، تَزرع لتُصدّر ولتفتح الأسواق في حيفا، تُنتج الحبوب والزيتون والزّيت والخضار وبعض الصّناعات الغذائية، وتستورد في المقابل مستلزمات البيوت من أدوات منزلية وبعض الخضار غير المزروعة فيها مثل الباذنجان. كانت فيها سوقٌ محليّةٌ تحوي متاجر لبيع الأقمشة والقرطاسية والطّحين والسّمسم وحبة البركة والأسماك والخضار، ومحالاً للحرف اليدوية من خَيّاطين وحذّائين ولحّامين، وسوقاً مركزيّة كائنة في ساحة النّزول، إضافة إلى ذلك، أقيمت فيها سوقٌ أسبوعيّة شكّلت تفاعلاً اقتصادياً بين القرية والمدينة وحركةً مستمرةً بينهما. وعلاوة على المنتجات الزّراعية، تزوّد الطّيرة ميناء حيفا وسوقها بالأيدي العاملة والحِرَف.

سوق اللد الاسبوعية

اشتهرت اللد بسوقها الأسبوعيّة منذ آلاف السّنين. كانت تُقام سوقٌ تبدأ بعد ظهر يوم الأحد وتستمر لما بعد ظهر الإثنين، يصل إليها آلاف رؤوس الأغنام والماعز، وأعدادٌ كبيرةٌ من رؤوس البقر والجمال، فضلاً عن الدّواب من حمير وخيل وبغال، يحضر الوافدون إليها من جميعُ أنحاء فلسطين وسوريا ومصر ولبنان والأردن والعراق. ولذلك سُمّيت «سوق البَرّين»، إشارة إلى البَرّ السّوري والبَرّ المصريّ. ما إن يحلّ صباح الإثنين حتّى تعجّ بالتّجار والوافدين الذين يبيعون ويشترون، وكان هذا اليوم بمنزلة يوم المدينة. لذلك عُرف يوم الإثنين بين النّاس بـ «يوم السّوق» كناية عن أهمية هذا اليوم الذي تنشط فيه التّجارة بصورةٍ كبيرة، حيث يشتري الوافدون من خارج المدينة جميع حاجاتهم من سوق المواشي ومن مختلف أسواق المدينة. وقد خُصّصت البلدية لهذه السّوق قطعة أرض واسعة شمال المدينة قريبةً من المسلخ والبئر، وأحاطتها بسور صخريٍّ، وبنَت داخلها مكتباً إداريّاً لجباية الرسوم والضّرائب والخدمات الضّرورية الأخرى، وقامت بتاجير هذه السّوق وتضمينها لتجّار من المدينة لقاء مبالغ ماليّة تُدفع سنويّاً. ولهذا فقد مثّلت هذه السوق مصدر دخلٍ كبيراً للبلدية.

> انتهت هذه الأسواق بعد مقاومة أهل الفالوجة لمدّة عام كامل من 1948 حتّى 1949 لجيشٍ كامل بعتاده

إضافة إلى سوق المواشي، أقيمت في مدينة اللد أسواقٌ أخرى كسوق القماش الواقعة في البلدة القديمة، سوق المواد الغذائية، سوق الخضار، سوق الدّواجن وسوق الطّيور.

أسواق في قرى فلسطينية هُجّر أهلها وأبيدت بعد النكبة

- سوق قانون: قاقون قرية فلسطينية أثرية تحتوي على بقايا برجٍ يعود إلى المدة الصليبية، وقلعة وقطع معمارية وعقود وبئران أرتوازية، تقع على بعد كيلومترين من شمال غرب مدينة طولكرم وتتبع لها. هُجّر أهلها وقُتل كثيرون منهم على يد الاحتلال الإسرائيلي، وكانت تُقام فيها قبل الاحتلال سوقٌ أسبوعيّة، يقصدها الناس من مختلف المناطق للتّبضع وقصد الآبار الارتوازية، وكانت السّوق بالقرب من مسجدها الذي كانت عليه كتابة تعود إلى المدة المملوكية، وقد تحوّل إلى كنيسة في عهد الصليبيين، ليعود إلى مسجد بعد تحرير الظاهر بيبرس المنطقة من الغزو الصليبي.

- سوق أسدود: أسدود قرية فلسطينية ذات أهمية تاريخية ودينية كبيرة، تحوي آثاراً عائدة إلى أيام الكنعانيين. قامت على أرضها مدينة كنعانية دُمّرت في العصر البرونزي، وكانت من أوائل القُرى التي ارتكب فيها الإسرائيليون المجازر وهجّروا أهلها ودمّروها عام 1948 ليحولوها بعد ذلك إلى مدينة إسرائيلية حديثة يتمّ فيها التنقيب. بلغ عدد سكانها قبل ذلك 4910 نسمة منهم مسلمون ومسيحيون كاثوليك، كانوا ـ قبل إبادة قريتهم التي مُنحت أراضيها للإسرائيليين بموجب اتفاقية هدنة 1949 ـ يُقيمون فيها سوقاً شهيرةً كلّ أربعاء تُباع فيها محاصيل القرية من حمضيات وموز وحبوب، وتستقطب سكان القُرى المجاورة. وما زاد روادها وجود محطة قطار فيها كانت جزءاً من خط سكة الحديد السّاحلية.

- سوق اللّجّون: اللجون إحدى قُرى قضاء جنين تقع على بعد 16 كلم شمال غرب جنين، كانت تُعقد فيها سوقٌ صغيرةٌ يقصدها الناس والباعة والتّجّار لامتيازات القرية الكثيرة من وجود طواحين، ومركز طبيٍّ، ودكاكين، وشركة باصات. وزاد من ازدحام وافديها وفرة مياهها التي تُعرف بأنّها «الماء الذي أخرجه النّبي إبراهيم عندما ضرب بعصاه صخرةً، فخرج منها ماءٌ وافرٌ» اتسع على أهل القرية بعدما كانت قليلة المياه. كان ذلك عند مروره بالقرية أثناء مسيره إلى مصر ومعه قطيعه من الغنم.

وفي 30 أيار (مايو) 1948 دُمّرت القرية على يد المنظمات الصهيونية المسلّحة، وهُجّر سكانها ثمّ أقاموا فوق أراضيها كيبوتس مجدو، ولم يتبقَّ منها اليوم سوى القليل من آثارها.

بالإضافة إلى الأسواق الشّعبية الأسبوعيّة المذكورة في المقال، هناك عشرات الأسواق الأخرى، مثل: سوق طبريا، سوق الجَش، سوق الجمعة في نابلس، سوق كفر برعم، سوق كفر ياسيف، سوق بيت ساحور، سوق الحال، سوق الخالصة، سوق النّاصرة، سوق طرشيحا، سوق صفد، سوق حسبة البصّة، سوق رفح، سوق الصفصاف، سوق نورس وغيرها من الأسواق الشعبية الأسبوعية. ورغم الآف المجازر الإسرائيلية التي ارتُكبت لتمحي ملامح هذه الأرض وثقافتها وتاريخها، ما زالت هذه الأسواق تشكّل إرثاً شعبيّاً فلسطينياً يؤكد أنّ هذه الأرض لشعبها الفلسطيني، فما اندثر منها سيعود يوماً ما، وما بقي منها قائماً يشكّل جزءاً من تفاصيل الحياة الفلسطينية اليومية.

بيوت سوق افتيموس ومتاجرها في البلدة القديمة في القدس (تصوير يوسف البينا في عشرينيات وللاثنيات القرن العشرين ـ ارشيف المتحف الفلسطيني)

طوفان الأقصى

سوق الزاوية في غزة (وكالة وفا ـ 2018)

سوق الزاوية (*)

خالد جمعة **

[1]

في السوق القديم
تجرُّ امرأةٌ أعوامَها
بخفّةِ حمامةٍ على عجل
وتبيعُ نصفَ عمرِها الأخضر
كي لا تحتويها
أسباب الزكاة الثمانية

[2]

في السوق القديم
رائحةُ المماليك ورائحةُ الشواءِ
الفرقُ يصنعُ من عينيكَ علامةَ استفهامٍ
لا يجيبُها أحد

[3]

في السوق القديم
بالضبط بمحاذاة بائع الراديوهات
تسقطُ الأخبارُ مع حلوى أطفال
وبيض بلدي
وأدوات لكل شيء
والقذيفةُ تلمُّ الجميع
لتقول: لا فرق

[4]

في السوق القديم
بائع التحف
يعرفُ تاريخَ كل صورةٍ في دكانه
يعرفُ مقدارَ العاطفةِ في مسبحةِ الكهرمان
يحتفظُ بقبلاتِ أمهاتٍ لأطفالهنّ
بسلاماتٍ من أحبابٍ بعيدين
بخطٍّ يدويٍّ
وحبرٍ أزرق مرتعش
بائعُ التّحفِ ذاك
دائماً أراه
يقرأ الكتابَ نفسه عن تاريخ المدينةِ
ودائماً يفهمُ التاريخَ من جديد

[5]

في السوق القديمِ
أنا وصديقي الذي لم تثلّمه الحضارةُ
نحصي خطى الجنودِ على أسطحِ «العقدات»
وندرسُ تفاصيلَ بائعةِ «الحبلّق»
وحين نساومها على ما زرعت يداها
تقول بوجهها المنحوتِ من الصلوات:
ازرعوا وسأشتري منكم
فنخجلُ كطفلين لا يعرفان الحقيقة

[6]

في السوق القديم
نصيرُ أشخاصاً آخرين
عيوننا التي تسبحُ فوق أعشاب الجدران
ينتهي العالمُ
حين نخطو داخل القوس المحنى بالأزمنة
ويبدأُ وقتنا الأزلي
ونعودُ نحملُ خرخشةَ الفرحِ
وصورةً لا تنمحي
للسوق القديم

(*) سوق الزاوية: من أقدم أسواق مدينة غزة يعود تأسيسه إلى العصر المملوكي

(**): رام الله

Samedi 13 Janviér 2024 no96
السبت 13 كانون الثاني 2024 العدد 96

www.alqaous.com

8 صفحات

القوس

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

2024: انفراج أو انفجار السجون؟ [7]

«إذا خسرنا...»

[5_2]

SRAËL

(أ ف ب)

جرائم الاحتلال

نبش جيش الاحتلال الإسرائيلي قرابة 1,100 قبر في مقبرة حي التفاح، حيث قامت الآليات بتجريفها وإخراج جثامين الشهداء منها، وداستها، وامتهنت كرامتها. وسرق قرابة 150 جثمانًا من جثامين الشهداء التي دُفنت حديثًا. تستغل «إسرائيل» جثث الشهداء وتنتهكها وتسرق أعضائها وجلودها كجزء من جهود «الإبادة الجماعية المنهجية» التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني. يأتي ذلك مع تشديد سلطات الاحتلال الإسرائيلي الإجراءات الخاصة بتسليم الجثامين، كالتسليم بعد منتصف الليل واشتراط الدفن الفوري لمنع ذوي الشهيد أو السلطات الفلسطينية من تشريحها للتحقيق في قضية سرقة الأعضاء والجلد. وبحضور عدد محدود من الأقارب. وفي ظل الارتكابات الإسرائيلية المستمرة والممنهجة لإبادة الشعب الفلسطيني «الأحياء والأموات» هل ستكون دولة الاحتلال، كالعادة، بمعزل عن المساءلة؟ وهل سترى محكمة العدل الدولية في حيثيات القضية ما يدل على إقدام «إسرائيل» على أعمال إبادة جماعية بحق الفلسطينيين؟ بل وأكثر من إبادة؟

كيف تنير المباحث العلمية طريق التحقيق في جرائم العدو الإسرائيلي

أكثر من إبادة جماعية: سرقة أعضاء الشهداء

جنان الخطيب

في 2023/12/26، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة «انتهاك جيش الاحتلال الإسرائيلي لكرامة جثامين 80 شهيداً من شهداء شعبنا الفلسطيني، كان الاحتلال سرقها سابقاً في حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها، وسلّمها مُشوّهة من معبر كرم أبو سالم للدفن في محافظة رفح».

وأضاف البيان أن «الاحتلال سلم الجثامين المجهولة الهوية ورفض تحديد أسماء الشهداء والأماكن التي سرقها منها، وبعد معاينتنا تبين أن ملامح الشهداء مُتغيرة بشكل كبير في إشارة واضحة إلى سرقة الاحتلال لأعضاء حيوية من أجساد هؤلاء الشهداء». وأشار البيان إلى أن «الاحتلال كرّر هذه الجريمة أكثر من مرة في حرب الإبادة الجماعية، وقام سابقاً بنبش قبور في جباليا وسرق جثامين شهداء، إضافة إلى أنه لا يزال يحتجز عشرات من جثامين شهداء قطاع غزة».

وكان قد أعلن مدير عام وزارة الصحة في قطاع غزة الدكتور منير البرش (2023/11/17) أن الاحتلال الإسرائيلي اختطف جثامين شهداء فلسطينيين من مجمع الشفاء الطبي، وأخذها إلى مكان مجهول. وفي 2023/11/26، أفاد أطباء وجرحى في مستشفى الشفاء في مدينة غزة أن الجيش الإسرائيلي اعتدى على الطواقم الطبية واعتقل مرضى وسرق جثثاً أثناء محاصرته للمستشفى.

وقال الطبيب معتز حرارة: «أثناء محاصرة الجيش الإسرائيلي مستشفى الشفاء اقتحموا المباني واعتدوا على الطواقم الطبية، وأوقفوا مرضى وأصطحبوهم إلى مكان مجهول».

ودعا المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في احتجاز جيش الاحتلال الإسرائيلي جثث عشرات الشهداء الفلسطينيين في حربه على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول الماضي، والاشتباه في سرقة أعضاء منها. وأشار المرصد إلى أنه وثّق احتجاز جثامين الشهداء من مجمع الشفاء الطبي في غزة، والمستشفى الإندونيسي في شمال القطاع، وآخرى من محيط ممر النزوح في شارع صلاح الدين. ولفت إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلية عمدت إلى نبش مقبرة جماعية في إحدى ساحات مجمع الشفاء الطبي واستخرجت جثث الشهداء منها واحتجزتها.

كما أثار المرصد الحقوقي شبهات سرقة أعضاء من الجثامين، بينها ملاحظات أدلى بها أطباء في غزة أجروا فحصاً سريعاً لبعض الجثث بعد الإفراج عنها، ولاحظوا سرقة أعضاء مثل قرنية العين وفوقعة الأذن، وأعضاء حيوية أخرى كالكبد والكلى والقلب.

وبسبب خضوع البعض لعمليات جراحية سابقة، أكد عاملون صحيون أن الكشف الظاهري ليس كافياً لتأكيد أو استبعاد سرقة الأعضاء. وقال أطباء إن «من المستحيل إجراء فحص تحليلي دقيق لجثث القتلى التي كانت محتجزة لدى الجيش الإسرائيلي تحت الهجمات الجوية والمدفعية المكثفة واستمرار تدفّق الجرحى»، لكنهم رصدوا «علامات عدة تشير إلى احتمال سرقة أعضاء».

الدور الحاسم للفحص الجنائي

وفيما تشكل سرقة الأعضاء تحدياً حقيقياً معقداً، يظل الفحص الجنائي أداة حيوية لتجميع لغز هذه الجريمة وتقديم الجناة إلى العدالة. ويمكن للمباحث العلمية الجنائية تقديم مساعدة كبيرة في التحقيق عبر مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تكشف الأدلة وتدل إلى الجناة، كتحليل الحمض النووي، وجمع وتحليل الجسيمات الدقيقة مثل الألياف أو الشعر أو خلايا الجلد التي يتم نقلها أثناء الجريمة لوضع المشتبه بهم المحتملين في مكان الحادث أو ربطهم بالضحية. كما يمكن للتقنيات المتقدمة كتحديد النمط الظاهري للحمض النووي، التنبؤ بالخصائص الفيزيائية للجاني بناءً على حمضه النووي. إلى ذلك، يساعد تحليل عينات الدم أو الأنسجة من الضحية أو المشتبه بهم للكشف عن وجود أدوية أو مواد كيميائية أخرى قد تكون استخدمت أثناء الجريمة، مثل المهدئات أو التخدير. كما يُساعد تحليل السجلات الطبية من المستشفيات أو العيادات التي شاركت في الجراحة غير القانونية في تقديم أدلة على الإجراء وتحديد الجناة المحتملين. ويمكن للتناقضات والمستندات المزوّرة و«الفواتير» غير المعتادة أن تثير الشكوك لدى المحقّقين.

> **تعمّد قوات الاحتلال الإفراج عن جثث الشهداء وهي متجمّدة بدرجة قد تصل إلى أربعين تحت الصفر، مع اشتراط عدم تشريح الجثث قد يُخفي وراءه سرقة بعض الأعضاء**

إلى ذلك، يلعب علم الأمراض الجنائي Forensic Pathology دوراً حاسماً في التحقيق في الاتجار بالأعضاء وإثباته عبر تحليل الأنسجة بدقة، والتعرّف إلى التشوّهات، والتعاون مع المتخصّصين الآخرين:

■ تحليل الأنسجة:

يفحص أطباء الأمراض عيّنات الأنسجة من الأعضاء «المسروقة» للكشف عن التشوّهات أو الندبات أو التقنيات الجراحية التي تُشير إلى الاستخراج غير القانوني، على سبيل المثال، قد تشير الوخزات المتعدّدة أو الشقوق غير المنتظمة إلى عمليات جراحية سرية أجريت في ظروف غير صحية.

■ تقييم حفظ الأعضاء:

غالباً ما يتضمن الإتجار بالأعضاء طرق حفظ غير مناسبة، ما يؤدي إلى تلف الأنسجة وبقلّل من قابلية النزع. يقيّم أطباء الأمراض صحة العضو ويحددون علامات التحلّل أو تقنيات الحفظ غير الكافية، ما يشير إلى أصول غير قانونية.

■ تحديد العمر وسبب الوفاة:

يعد تحديد عمر المتبرّع وسبب الوفاة أمراً حاسماً للكشف عن التناقضات في الوثائق أو كشف الظروف المشبوهة المحيطة باستخراج العضو. يمكن لتحليل الأنسجة والتقنيات الجنائية المساعدة في تحديد هذه التفاصيل، ما قد يكشف عن أوراق مزوّرة أو عمل إجرامي.

■ مطابقة الأنسجة والمنشأ:

يمكن للتقنيات المتقدّمة مثل التنميط الجيني ومطابقة الأنسجة المساعدة في تعقّب مصدر العضو والتعرّف إلى «المتبرعين» المحتملين. يمكن أن تكشف هذه المعلومات عن التناقضات في السجلات الطبية أو تربط الضحايا بشبكات الإتجار.

توثيق سرقة الأعضاء

في تقرير الصحافي دونالد بوستروم، عام 2001، سُلّط الضوء على سرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين والمتاجرة بها من قوات الاحتلال. وجاء في التقرير «الحديث هنا لا يدور فقط حول سرقة الأعضاء، بل أيضاً حول الاحتفاظ الكامل بالجثث. وتصاعدت هذه القضية في السنوات الماضية، من 36 شهيداً محتجزاً في ثلاجات الاحتلال في شباط 2019، إلى 72 شهيداً في شباط 2021، و93 شهيداً في شباط 2022، ليصل إلى 105 شهداء في نيسان 2022. وبلغ عدد الشهداء المعتقلين في المقابر 256 شهيداً».

وتحدثت الدكتورة ميرا فايس، الطبيبة «الإسرائيلية» وخبيرة الأنثروبولوجيا، في كتابها «على جثتهم الميتة – القوة والمعرفة في المعهد الوطني للطب الشرعي» عن مشاهدتها سرقة أعضاء من جثث فلسطينيين في معهد «أبو كبير للطب الشرعي» في تل أبيب، بين عامي 1996 و2002، حيث كانت تجري بحثاً علمياً. وقالت: «أثناء وجودي في المعهد، شاهدت كيف يأخذون أعضاء من جسد فلسطيني ولا يأخذون أي شيء من الجنود في المقابل». وأضافت: «يأخذون القرنيات والجلد وصمّامات القلب، مع الإشارة إلى أن غير المتخصّصين لن يلاحظوا غياب هذه الأعضاء حيث يضعون شيئاً بلاستيكياً بدلاً من القرنيات ويأخذون الجلد من الخلف، كما يتم استخدام جثث الشهداء المعتقلين في كليات الطب في الجامعات الإسرائيلية لأغراض بحثية».

وقالت فايس إنه «في الانتفاضة الأولى، سمح الجيش فعلياً للمعهد باستخراج أعضاء من الفلسطينيين بموجب إجراء عسكري يتطلّب تشريح جثة أسير فلسطيني. ورافق إجراء التشريح إزالة الأعضاء، والتي استخدمها بنك الجلد الإسرائيلي الذي أنشئ عام 1985 لعلاج الحروق التي أصيب بها الجنود الإسرائيليون».

وفي عام 2008، نشرت شبكة CNN الأميركية تحقيقاً كشفت فيه أن «إسرائيل» تعتبر «أكبر مركز عالمي للإتجار غير المشروع بالأعضاء». وتحدّث التقرير عن تورط إسرائيل في جريمة قتل الفلسطينيين بهدف سرقة أعضائهم الداخلية، والاستفادة منها بشكل غير قانوني، والمتاجرة بها ضمن شبكة دولية غير قانونية.

وفي 23 تشرين الثاني 2015، بثت القناة الثانية الإسرائيلية، تحقيقاً عن تورّط معهد الطب الشرعي الإسرائيلي في سرقة أعضاء من جثامين شهداء فلسطينيين محتجزين لدى الجيش الإسرائيلي. وتضمّن التقرير شهادات من الرئيس السابق لمعهد الطب الشرعي «الإسرائيلي»، يهودا هيس، أفاد فيها بأن أعضاء وأنسجة وجلوداً انتُزعت من أجساد الشهداء الفلسطينيين من دون علم أو موافقة ذويهم. وأضاف: «أخذنا القرنيات والجلد وصمامات القلب والعظام... كل شيء تقريباً تمّ بشكل غير رسمي إلى حد كبير... ولم يتم طلب الإذن من العائلات». وفي 27 شباط 2016، كشف تقرير نشرته صحيفة «هارتس» الإسرائيلية عن اعتراف دولة الاحتلال بأنها «فقدت» عشرات من جثث الشهداء الفلسطينيين.

«مقابر الأرقام»

في آب 2022، أفاد تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية «مسارات»، بأن إسرائيل تتّبع سياسة احتجاز الجثامين وسرقة الأعضاء منذ عام 1948، في ما يُعرف بـ«مقابر الأرقام»، وهي مقابر سرية جماعية يتم فيها الدفن بشكل مجهول بأرقام محفورة على لوحات معدنية ملحقة بالجثث أو الرفات.

توجد إحدى المقابر الأربع التي تم الكشف عنها في السنوات الأخيرة، وهي مقبرة «جسر بنات يعقوب»، في منطقة عسكرية وتضم رفات مئات الفلسطينيين واللبنانيين الذين قُتلوا على يد الاحتلال الإسرائيلي في حرب 1982.

وضمن سياسة ممنهجة تتيح لها سرقة المزيد من الأعضاء، أو استعمالها لإجراء تجارب ودراسات في كليات الطب الإسرائيلية، بدأت «إسرائيل» منذ عام 2015 احتجاز الجثامين في الثلاجات.

وأشار تقرير لوزارة الإعلام الفلسطينية إلى أن قوات الاحتلال تحتجز 104 جثامين في الثلاجات، و256 في «مقابر الأرقام»، إضافة إلى احتجاز 13 جثماناً منذ مطلع 2022.

وفي هذا السياق ذكر المرصد الأورومتوسطي أنه سبق رصد تعمّد قوات الاحتلال الإفراج عن جثث الشهداء وهي متجمّدة بدرجة قد تصل إلى أربعين تحت الصفر، مع اشتراط عدم تشريح الجثث، ما قد يخفي وراءه سرقة بعض الأعضاء.

نقل أطفال قسرا من قطاع غزة بتاريخ الأول من كانون الثاني الجاري، أوردت إذاعة جيش العدو الإسرائيلي عن إقدام قائد فرقة في لواء جفعاتي على خطف رضيعة فلسطينية من داخل منزلها في قطاع غزة، بعد استشهاد أفراد عائلتها في غارة إسرائيلية، إذ يبقى مصير الطفلة الرضيعة ومكان وجودها مجهولين بعد مقتل الضابط المذكور في 22 كانون الأول 2023.

وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان: إن «اختطاف الجيش الإسرائيلي رضيعة من قطاع غزة دليل على ارتكاب أبشع الجرائم بحق المدنيين من دون رقابة أو محاسبة».

قد لا تكون هذه الحادثة حالة منفردة، ولا سيما أن قوات الاحتلال تقوم، وبشكل متكرر، باحتجاز ونقل أطفال فلسطينيين من دون معرفة مصيرهم لاحقاً. يُضاف إلى ذلك فقدان العديد من العائلات الفلسطينية اتصالها بأطفالها.

وفي ظل تشتت العائلات بسبب النزوح القسري، ومع وجود أكثر من 7 آلاف مفقود فلسطيني، وبسبب صعوبة رفع الركام وانقطاع الاتصالات والإنترنت في أغلب قطاع غزة، تزداد خطورة جريمة نقل الأطفال قسراً وإخفائهم.

أكبر بنك للجلود البشرية

بنك الجلود هو منشأة طبية تخزن الجلود البشرية لاستعمالها لاحقاً في معالجة الحروق والسرطانات الجلدية. تمتلك دولة الاحتلال أكبر بنك للجلود البشرية في العالم مع احتياطي جلد بشري يعادل 170 متراً مربعاً. جرى تشييد البنك عام 1986، بإشراف من قطاع الطب العسكري التابع لجيش الاحتلال الإسرائيلي. على مدار السنوات سُجّلت عمليات سرقة جلود من جثث الضحايا الفلسطينيين، وبالتالي يختلف البنك الإسرائيلي عن باقي البنوك حول العالم بأن إمداداته ومخزوناته من الأعضاء الحيوية لا تأتي من متبرّعين طوعيين فقط.

تفكيك استراتيجية فريق دفاع العدو في محكمة العدل الدولية

عمر نشابة

المحامي البريطاني المكلف الدفاع عن "إسرائيل" مالكوم نايثان شو ذكّر أمس قضاة محكمة العدل الدولية بتصريحات رئيسة الاتحاد الأوروبي اورسولا فون دير ليان التي برّرت لجيش الاحتلال هجومه على المدنيين الفلسطينيين في غزة بحجة الدفاع عن النفس بعد بداية طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول 2023. كما أشار شو الى ان الاطار الزمني العام للقضية لا يحدد في حقبة زمنية بدأت منذ 75 عاماً (منذ عام 1948) كما قال الفريق القانوني الجنوب افريقي اول من امس، بل يشمل وعد بلفور الذي صدر عام 1917 والذي يعد مستندا مؤسسا للكيان الاسرائيلي. يدل ذلك الى ان شو اختار اعتماد استراتيجية توريط حلفاء إسرائيل الأوروبيين في القضية حيث ان الاتفاقية الدولية لمنع الإبادة الجماعية تنص على وجوب معاقبة المشاركين في الإبادة الجماعية والمحرضين عليها. ومن خلال هذه الاستراتيجية يذكّر شو القضاة الأوروبيين بشكل خاص والمحكمة المنعقدة في دولة أوروبية (هولندا) بأن الكيان الإسرائيلي هو وليدة الغرب الاستعماري، وبالتالي ان ما قد يتعرض له من ملاحقة لا بد ان يشمل داعميه.

فقد تبين لمالكوم شو، وهو من ابرز المحامين وأساتذة القانون في العالم ويتمتع بخبرة واسعة في المحاكم الدولية، ان الدفاع عن "إسرائيل" ونفي ضلوعها في ارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزّة بعد تقديم جمهورية جنوب افريقيا قرائن دامغة وحججا قانونية دقيقة تثبت ذلك، يستدعي ابتكار حيلة تمنع القضاة من القبول بفرض إجراءات مؤقتة (وقف اطلاق نار فوري) على "إسرائيل". وقرر بالتالي توجيه رسالة غير مباشرة الى القضاة والى حكومات الدول الغربية والاتحاد الأوروبي بأن خسارة "إسرائيل" في محكمة العدل الدولية تؤدي الى خسارة الدول التي دعمت "حقّها" في الدفاع عن النفس. ويرجّح ان يتأثر موقف رئيسة المحكمة القاضية الأميركية جوان دوناهيو والقاضي الفرنسي في المحكمة روني ابراهام والقاضي الالماني غيورغ نولتي والقاضية الأسترالية هيلاري تشارزورث والقاضي الياباني يوجي ايواساوا بذلك حيث ان أرفع المسؤولين الرسميين في دولهم كانوا قد برّروا استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة التي تشكل قانونياً جريمة إبادة جماعية للشعب الفلسطيني. فتلك الدول رفضت مرارا وتكراراً مشاريع قرارات وقف اطلاق النار التي عرضت على مجلس الامن الدولي، وبالتالي فهي ساهمت (ومازالت تساهم) في تمديد جريمة الإبادة الجماعية في غزة التي أدت حتى الآن الى استشهاد اكثر من 25 الف انسان والى جرح اكثر من 60 الفا. إضافة الى ذلك تشمل استراتيجية الدفاع الإسرائيلية كما بدا امس:

1. لعب دور الضحية

تناول فريق الدفاع الإسرائيلي طبعاً معاناة اليهود من الهولوكوست خلال منتصف القرن الماضي، وقال ان اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وضعت بعد تعرّض اليهود في أوروبا للإبادة الجماعية على يد النازيين. وأضاف ان استخدام هذه الاتفاقية اليوم ضد "إسرائيل" يفقدها قيمتها ومعناها. هل يفهم من ذلك ان الاتفاقية لا تنطبق على ضحايا الهولوكوست الذين يحق لهم إعادة ارتكاب جرائم إبادة جماعية بحق آخرين؟

تابع فريق الدفاع الإسرائيلي لعب دور الضحية من خلال عرض مطول لمزاعم تتعلق بما حدث يوم 7 تشرين الأول 2023 وادعاءات مضللة بوقوع مجازر واغتصاب جماعي وقتل وحشي من دون تقديم أي دليل دامغ يثبت ذلك.

واقتبس المحامون الصهاينة خطابا لأحد المسؤولين في حركة حماس يدعو الى إزالة "إسرائيل" من الوجود، وحسموا بأن هذا يعني تحريض على الإبادة الجماعية لليهود. علماً ان حركات التحرر في جنوب افريقيا كانت قد دعت الى إزالة نظام "الابارتايد" في جنوب افريقيا ولم يعدّ ذلك دعوة الى الإبادة الجماعية للرجل الأبيض.

2. التبرؤ من النية الجرمية

زعم فريق الدفاع الإسرائيلي ان التصريحات الصادرة عن رئيس الوزراء ووزراء ونواب وضباط وعسكريين إسرائيليين والتي تحرّض بشكل واضح ومباشر على الإبادة الجماعية والدمار الشامل في غزة لا تعبّر عن نيّة جرمية، حيث ان:

- "التصريحات لا تحرّض على قتل المدنيين بل فقط الأشخاص التابعين لحركة حماس". لكن بنفس الوقت قال احد المحامين امس ان حماس تضم عددا كبيرا من الأطفال وان إدارة المستشفيات في غزة تتبع لحركة حماس.

- "قام الفريق القانوني لجنوب افريقيا باجتزاء هذه التصريحات" لكن بعد إعادة التدقيق في كامل نص التصريحات الإسرائيلية يتبين ان معظمها يشدد على التدمير الشامل والساحق، ويتخلله ضحك وتهكّم وتعابير كراهية وعنف وحشي (مثل تصريح مسجل لجندي إسرائيلي يقول فيه انه يبحث عن طفل رضيع ليقتله).

- "الجيش الإسرائيلي يسمح بدخول المساعدات الإنسانية والمؤن الغذائية والمياه والأدوية". لكن ذلك يجافي الحقيقة بحسب المنظمات الإنسانية الدولية، بحسب تقارير وكالات الأمم المتحدة والمقررة الخاصة بفلسطين.

- "الجيش الإسرائيلي نصح المدنيين الفلسطينيين بالانتقال الى مناطق آمنة" ولكن مراجعة تسلسل الحوادث يدل الى ان الجيش الإسرائيلي استهدف "المناطق الآمنة" بعد هروب بعض الغزيين اليها.

3. توسيع شروط الإجراءات المؤقتة

شدد فريق الدفاع الإسرائيلي على ضرورة منع صدور قرار قضائي يفرض على إسرائيل وقف اطلاق نار (إجراءات مؤقتة) لأنه ادرك ان ذلك يكون بمثابة ادانة واثبات بأن العدوان على غزة يُعد، بشكل اولي (Facie Prima)، جريمة إبادة جماعية، فتذرع المحامون الصهاينة بإثارة فريق جنوب افريقيا للنية الجرمية الإسرائيلية اول من امس، للقول بأن أي قرار اولي من هذا النوع يتطلّب اثبات النية الجرمية بشكل اولي، وهذا غير ممكن بحسب زعمهم. علماً ان نظام محكمة العدل الدولية لا يستدعي اثبات النية الجرمية، لا بشكل اولي ولا بشكل حاسم. لفرض إجراءات مؤقتة بل تعد تلك الإجراءات ضرورية وطارئة "لمنع حصول ضرر لا يمكن إصلاحه".

4. تبييض صورة الجيش الإسرائيلي

تولى فريق المحامين الإسرائيليين مهمة تبييض الصورة المهمشة للجيش الإسرائيلي خصوصاً بعد نقل وسائل الاعلام العالمية مشاهد الجنود الإسرائيليين في غزة يهللون للقتل والتخريب والتفجير والدمار الشامل. وادعت المحامية الإسرائيلية رغوان ان الجيش الإسرائيلي يقدم مساعدات إنسانية للفلسطينيين و"يسعى دائماً الى تجنب قتل المدنيين" ويساهم في تجهيز المستشفيات وإصلاح "شبكة المياه التي تضررت بسبب الحرب". لكن ذلك يجافي الحقيقة حيث ان تقارير الأمم المتحدة نفسها التي تشكل محكمة العدل الدولية احد أجهزتها الأساسية تشير الى القصف الإسرائيلي المكثف على الاحياء السكنية والمستشفيات ومدارس الانروا. كما تشير تلك التقارير بوضوح الى الحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة ومنع ادخال المساعدات. كما ان المسؤولين الإسرائيليين انفسهم كانوا قد صرّحوا علناً انهم امروا بقطع المياه والكهرباء عن غزة. فهل قرر الإسرائيليون اصلاح انابيب المياه بعد ان امروا بقطعها؟

5. الادعاء باحترام التناسبية

كرر المحامي البريطاني بأن الجيش الإسرائيلي احترم مبدأ التناسبية في حربه على حماس في قطاع غزة. ويقول شو ان "الرد الإسرائيلي على هجوم 7 تشرين الأول 2023 جاء متناسباً ولم يخرق القانون الدولي". لكن مقارنة عدد الضحايا وحجم الدمار يدل الى عكس ذلك تماماً، وبالتالي فان مزاعم المحامي البريطاني تستند الى عملية حسابية بمعايير عنصرية حيث ان التناسبية التي يدّعيها شو تساوي 25000 فلسطيني بـ1400 إسرائيلي.

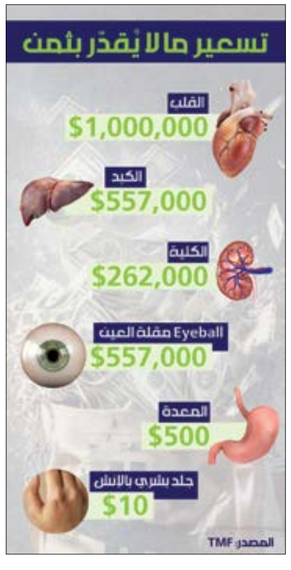

في القانون

بانتظار التدابير المؤقتة.. غزة تستغيث

لونا فرحات

تتضمن الدعوى المقامة من قبل جنوب افريقيا ضد اسرائيل أمام محكمة العدل الدولية طلبا مستعجلا وهو اتخاذ تدابير مؤقتة من اجل الحفاظ على الحقوق المحمية في اتفاقية منع الابادة والمعاقبة عليها . فما المقصود أولا بالتدابير المؤقتة؟ تنص المادة 41 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية على التالي" 1-للمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة الاطراف وذلك متى رات أن الظروف تقتضي بذلك. 2- إلى أن يصدر الحكم النهائي، يبلغ فورا أطراف الدعوى ومجلس الأمن نبا التدابير التي يُرى اتخاذها ". نظرا للمدة التي تستغرقها الإجراءات القانونية وبطء وتيرتها، يجوز لمحكمة العدل الدولية ، عندما تستوجب ذلك طبيعة الدعوى، اتخاذ قرار بفرض تدابير احتياطية على اي من أطراف الدعوى والشيء الذي يتعرض للخطر هنا حماية حقوق أي من الأطراف ومنع أفعال خطيرة لا رجعة فيها يجري ارتكابها أثناء الفترة التي يتطلبها التحقيق في حيثيات القضية. وتعتبر هذه التدابير، دون المساس بالقرار النهائي، إلزامية بطبيعتها. ويشكل عدم احترام هذه التدابير الاحتياطية إخلالا بالالتزامات الدولية للدول المعنية وتترتب عليه مسؤولية قانونية. والهدف من التدابير المؤقتة هو توفير الحماية الفورية للأفراد إذا كانت حقوقهم بموجب اتفاقية تعتبر معرّضة لخطر وشيك للمعاناة ولضرر لايمكن اصلاحه، وحماية وسائل الاثبات في النزاع ومنع تفاقمه إلى حين الفصل فيه. ويمكن للمحكمة أن تقضي بتدابير تحفظية او مؤقتة بناء على أحد الأطراف، أو بمبادرة منها إذا رأت أن الحقوق التي تشكل موضوع الحكم الذي ستصدره فيما بعد مهددة بخطر مباشر . والتدابير التحفظية أو المؤقتة تهدف عموماً إلى تجميد الوضع ريثما تصدر المحكمة حكمها النهائي في الدعوى . وقرار التدبير المؤقت يأخذ شكل أمر يُتلى في جلسة علنية خلال فترة زمنية تتراوح ما بين يوم واحد إلى أربعة اسابيع. أما خصائص التدابير المؤقتة فيمكن تلخيصها على أنها مجرد اجراءات تمهيدية تسبق عادة اجراءات الفصل النهائي في الدعوى، وتهدف إلى إيجاد أفضل الظروف لحل النزاع من الناحية الموضوعية. وتعتبر التدابير المؤقتة اجراءات غير نهائية ترتب آثارها في الفترة السابقة لصدور الحكم النهائي في الدعوى، لذلك يمكن للمحكمة أن تقوم بإلغائها أو تعديلها في اي وقت إذا تغيرت الظروف التي بررت وجودها. وفي جميع الاحوال فإن التدابير المؤقتة تسقط بمجرد الفصل في النزاع أو تسويته. فالإجراءات التحفظية ينبثق عنها حماية مؤقتة تستنفذ دورها بمجرد صدور الحكم القضائي .كما ان من أهم خصائصها، أن التدابير المؤقتة تتميز بطابع الاستعجال نظرا لأن الانتظار إلى حين صدور الحكم النهائي في الدعوى اي في موضوع الحق يجعل حماية هذا الأخير عديمة الجدوى فالهدف هو حماية الحق منعا من تلاشيه أو تبديده . وما يميز هذه التدابير أنها تهدف ليس فقط إلى حماية الحقوق والحفاظ على الأدلة ومنع تفاقم النزاع بل أيضا تهدف إلى ضمان تنفيذ الحكم النهائي عند صدوره .

(أ ف ب)

القيمة القانونية للتدابير المؤقتة

ثار خلاف حول القيمة القانونية للتدابير الاحترازية الصادرة عن محكمة العدل الدولية فيرى البعض أن المادة 94 في فقرتها الاولى من ميثاق الامم المتحدة والتي تنص على أن يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن يطبق حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفا فيها . فهذا الفريق يرى أن التدابير المؤقتة لاتدخل في نطاق هذه المادة وبالتالي هي غير ملزمة. لكن ثمة فريق آخر يرى أن كل ما يصدر عن محكمة العدل الدولية من قرارات وأحكام هي ملزمة خصوصا وان المادة المذكورة في ترجمتها باللغة الفرنسية تستعمل مصطلح "قرار" وهو مصطلح أوسع واشمل من مصطلح حكم . والثابت في الممارسة أن الأمر الصادر بتطبيق التدابير المؤقتة هو ملزم حاله كحال الاحكام القضائية.

أما فيما يتعلق بتنفيذ قرار التدبير المؤقت فإن المحكمة بمجرد صدوره، تخطر مجلس الأمن بشأن الاجراءات التي اتخذها في نطاق تنفيذ قرارها وفقا للمادة 41 في فقرتها الثانية الموضحة اعلاه. التي لم تحدد الصلاحيات المتعلقة بمجلس الأمن في هذه الحالة . ويُستنتج من ذلك أن لمجلس الأمن السلطة التقديرية في اختيار الاجراءات المناسبة لتنفيذ التدابير المؤقتة. على أنه قد يلجأ صاحب المصلحة في تنفيذها إلى مجلس الأمن للمطالبة باصدار قرار يضمن تنفيذها .

جنوب افريقيا تطلب التدابير المؤقتة لحماية الفلسطينيين

قدمت جنوب افريقيا طلبا لإقامة دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، بشأن انتهاكات مزعومة من جانب إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة. ووفقا للطلب، فإن أفعال اسرائيل هي إبادة جماعية في طبيعتها ، لأنها ترتكب بنية محددة مطلوبة. . . تدمير الفلسطينيين في غزة كجزء من المجموعة الفلسطينية القومية والعرقية والإثنية الأوسع وان "سلوك إسرائيل - من خلال أجهزة الدولة ووكلاء الدولة وغيرهم من الأشخاص والكيانات الذين يتصرفون بناء على تعليماتها أو تحت توجيهها او سيطرتها أو نفوذها - فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، ينتهك التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية". و أن "إسرائيل، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على وجه الخصوص، فشلت في منع الإبادة الجماعية وفشلت في مقاضاة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية" وانها شاركت في أعمال إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة وتشارك فيها وتخاطر بالانخراط فيها .

إن الحقائق التي استندت إليها جنوب أفريقيا في هذا الطلب والتي سيتم تطويرها في هذه الإجراءات تثبت أنه - على خلفية الفصل العنصري والطرد والتطهير العرقي والضم والاحتلال والتمييز والإنكار المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير - أن اسرائيل قد فشلت منذ 7 اكتوبر 2023 ، على وجه الخصوص ، في منع الإبادة الجماعية وفشلت في مقاضاة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية. والأخطر من ذلك أن إسرائيل قد انخرطت في أعمال إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة، فالبيانات المتكررة التي يدلي بها ممثلو الدولة الإسرائيلية، على أعلى المستويات، كالرئيس الإسرائيلي ورئيس الوزراء ووزير الدفاع تعبر عن نية الإبادة الجماعية. ومن الصحيح أيضا استنتاج تلك النية من طبيعة وسير العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، مع الأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، فشل إسرائيل في توفير أو ضمان الغذاء والماء والدواء والوقود والمأوى وغير ذلك من المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني المحاصر ، مما دفعه إلى حافة المجاعة. ويتضح أيضا من طبيعة ونطاق ومدى الهجمات العسكرية الإسرائيلية على غزة، والتي شملت القصف المستمر على مدى أكثر من 11 أسبوعا لواحدة (منذ تقديم الدعوى) من أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان في العالم، مما أجبر 1,9 مليون شخص أو 85% من سكان غزة على إجلائهم من منازلهم واقتيادهم إلى مناطق أصغر من أي وقت مضى. دون مأوى ملائم ، حيث لا يزالون يتعرضون للهجوم والقتل والأذى. وقد قتلت إسرائيل حتى الآن أكثر من 21,110 فلسطيني ، من بينهم أكثر من 7,729 طفلا (وصل العدد إلى 10 الاف طفل) – مع أكثر من 7,780 آخرين في عداد المفقودين، ويفترض أنهم ماتوا تحت الأنقاض – وأصابت أكثر من 55,243 فلسطينيا آخرين، مما تسبب لهم في أضرار جسدية وعقلية شديدة. كما دمرت إسرائيل مناطق شاسعة من غزة، بما في ذلك أحياء بأكملها، والحقت أضرارا او دمرت أكثر من 355,000 منزل فلسطيني، إلى جانب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمخابز والمدارس والجامعات والشركات وأماكن العبادة والمقابر والمواقع الثقافية والأثرية ومباني البلدية والمحاكم والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء. بينما يواصلون هجوما لا هوادة فيه على النظام الطبي والرعاية الصحية الفلسطيني. لقد حولت إسرائيل ولا تزال تحول غزة إلى انقاض، تقتل وتؤذي وتدمر شعبها، وتهيئ ظروف حياة محسوبة لإحداث دمار مادي لهم كمجموعة.

وفي ضوء الإلحاح غير العادي للحالة، تلتمس جنوب أفريقيا عقد جلسة استماع عاجلة لطلبها الإشارة بتدابير تحفظية. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة 74 (4) من لائحة المحكمة، تطلب جنوب أفريقيا إلى رئيس المحكمة حماية الشعب الفلسطيني في غزة بدعوة إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات العسكرية التي تشكل انتهاكات لاتفاقية الإبادة الجماعية أو تؤدي إلى انتهاكاتها ريثما تعقد جلسة الاستماع هذه، وذلك لتمكين أي امر قد تصدره المحكمة بشأن طلب الإشارة بتدابير تحفظية. اثاره المناسبة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمحكمة أن تامر إسرائيل بالكف عن القتل والتسبب في أضرار عقلية وجسدية جسيمة للشعب الفلسطيني في غزة، والكف عن التسبب عمدا في فرض ظروف معيشية يقصد بها تدميره جسديا كمجموعة، ومنع التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه، وإلغاء السياسات والممارسات ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالقيود المفروضة على المساعدات

> **ينبغي للمحكمة ان تامر إسرائيل بالكف عن القتل والتسبب في اضرار عقلية وجسدية جسيمة للشعب الفلسطيني في غزة، والكف عن التسبب عمدا في فرض ظروف معيشية يقصد بها تدميره جسديا كمجموعة**

وإصدار توجيهات الإخلاء.

ولأغراض الإشارة بتدابير تحفظية، المحكمة غير مطالبة بالتأكد مما إذا كان قد حدث أي انتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. ومن الأهمية بمكان، (كما رأت المحكمة سابقا في قضية غامبيا ضد ميانمار)، أن "أي استنتاج، يتوقف بشكل خاص على تقييم وجود نية لتدمير الجماعة كليا أو جزئيا... إ[للفلسطينيين] في حد ذاتهم، لا يمكن أن تقوم به المحكمة إلا في مرحلة النظر في الأسس الموضوعية للقضية الراهنة". وبدلا من ذلك، "ما يتعين على المحكمة القيام به في مرحلة إصدار أمر بشأن التدابير المؤقتة هو تحديد ما إذا كانت الأفعال المشتكى منها ... يمكن أن تندرج ضمن أحكام اتفاقية الإبادة الجماعية". ولا يتعين على المحكمة أن تقرر أن جميع الأفعال المشتكى منها يمكن أن تندرج ضمن أحكام الاتفاقية. يكفي أن "بعض الأفعال المزعومة على الأقل ... قابلة للوقوع ضمن أحكام الاتفاقية".

قضايا مماثلة امام محكمة العدل الدولية

أمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير مؤقتة في اكثر من قضية عرضت عليها. ولكن اكثر القضايا التي لها علاقة مباشرة بدعوى جنوب افريقيا والتي استندت عليها في كتابة مذكرتها هي قضية غامبيا ضد ماينمار وقضية أوكرانيا ضد روسيا. فعناصر التشابه بين هاتين القضيتين وقضية جنوب افريقيا تتمثل في أن هذه القضايا الثلاث تتعلق بمزاعم انتهاك اتفاقية منع البادة والمعاقبة عليها و الطلب من المحكمة وبصفة الاستعجال تطبيق المادة 41 المذكورة اعلاه أي الطلب من المحكمة اتخاذ تدابير مؤقتة كاجراء احترازي إلى أن ينظر في الاسس الموضوعية للاتهام الاصلي في الدعوى وهو انتهاك اتفاقية منع الابادة والمعاقبة عليها. وقد صدرت فعلا التدابير المؤقتة في قضية غامبيا ضد ميانمار بتاريخ 23 يناير 2020 علما أن غامبيا كانت قد تقدمت بالدعوى في 11 نوفمبر من العام 2019 ، وعقدت جلسات الاستماع الشفوية في 10 ديسمبر من العام نفسه.اما قضية اوكرانيا ضد روسيا فقد تقدمت أوكرانيا بتاريخ 27 فبراير من العام 2022 وعقدت جلسات الاستماع في 7 مارس ، وصدر قرار المحكمة باتخاذ التدابير المؤقتة بتاريخ 16 مارس من العام 2022 . واللافت انه و عقب صدور هذين القرارين في القضيتين، اتخذت عدة دول قرارا بالتدخل في الدعوى، في 15 نوفمبر من العام 2023 تقدمت كل من كندا والدنمارك وفرنسا والمانيا بإعلان مشترك للتدخل في قضية غامبيا ضد ماينمار نظرا للمصلحة المشتركة في تحقيق الاغراض السامية لاتفاقية منع الابادة والمعاقبة عليها كما قدمت جزر المالديف اعلانا للتدخل مشيرة إلى قلقها العميق ازاء استمرار انتهاكات حقوق الانسان والاعتداءات على مسلمي الروهينجا والاعتراف بالحاجة إلى التعاون الدولي في السعي لمنع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها. وهو ما حدث ايضا بالنسبة لقضية اوكرانيا ضد روسيا فقد بلغ عدد الدول المتدخلة في دعوى اوكرانيا ضد روسيا بتاريخ 21 يوليو من العام 2023، 32 دولة.

المختبر الجنائي

عدو متعثر يستخدم فنون التزوير والتنصّت

في عدوانه على الفلسطينيين وجنوب لبنان، يسعى العدو الإسرائيلي، بشتّى الوسائل، إلى اختراق فصائل المقاومة من خلال المعلومات الأمنيّة التي يستحوذ عليها عبر أدوات التجسّس والاستخبارات لديه. من بين تلك الوسائل اختراق الكاميرات وشبكات الاتصال، الأمر الذي يعرّض كلًا من العمليات العسكرية والسلامة المدنية للخطر. فمن خلال اختراق الكاميرات الموجودة خارج المنازل والمحال التجارية وغيرها من المنشآت، يمكن لقوات الاحتلال الوصول إلى تحركات القوات والخطط والاستخبارات الحساسة. وهذا يمكن أن يُعرّض العمليات للخطر ويُهدد الأرواح ويمنح العدو ميزة تكتيكية.

مؤخراً يسعى العدو إلى تضليل المعلومات من خلال استغلال قنوات الاتصال وانتحال صفات رسمية والتحدث باللهجة اللبنانية، بهدف جمع معلومات معينة. في هذا السياق صدر بيان عن الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية في 2024/1/10 جاء فيه: «يستمر العدو الإسرائيلي في البحث عن بدائل لتحصيل معلومات عن المقاومة وأماكن وجود مجاهديها في قرى الجنوب، خصوصاً بعد فقدانه قسماً كبيراً من فعالية أجهزة التنصت والتجسس المنصّبة في مواقعه الحدودية بسبب استهدافها وتدميرها من قبل المقاومة. وفي هذا السياق، يلجأ العدو الإسرائيلي إلى الإتصال ببعض أهالينا الكرام من أرقام هواتف تبدو لبنانية، عبر الشبكتين الثابتة والخليوية، بهدف الاستعلام عن بعض الأفراد وأماكن وجودهم ووضعية بعض المنازل. وينتحل العدو في هذه الاتصالات صفات متعددة، تارة صفة مخافر تابعة لقوى الأمن الداخلي في مناطق الجنوب، وأخرى صفة مراكز للأمن العام اللبناني، وتارة ثالثة ينتحل صفة هيئات إغاثية تقدم المساعدات وغير ذلك. ويسعى المتصل، الذي يتحدث بلهجة لبنانية سليمة، إلى استقاء معلومات حول أفراد عائلة المُتّصل به وأماكن وجودهم، أو معطيات مختلفة تتعلق بالمحيط، وذلك تحت ساتر إظهار الحرص والسعي إلى تقديم المساعدة. ويستغل العدو هذه المعلومات للتثبت من وضعية وجود الإخوة المجاهدين في بعض البيوت التي يعتزم استهدافها».

وأضاف البيان «نهيب بأهلنا الأعزاء عموماً، وخصوصا أبناء القرى الأمامية عدم التجاوب مع المتصل في أية عملية استعلام تتعلق بالمحيط وحركة الأفراد فيه والمبادرة إلى قطع الإتصال فوراً، ثم المسارعة إلى إبلاغ الجهات المعنية دون تلكؤ».

وبالعودة إلى تاريخ العدو الحافل بالتضليل والكذب (راجع القوس: «هاسبارا» تمويه إلكتروني للجرائم الإسرائيلية) قد يلجأ العدو في المراحل اللاحقة إلى المزيد من «التزوير» لنشر الدعاية وتحريض العنف وبث الفرقة بين السكان المدنيين. وبالتالي، من الضروري أن يكون الجميع على دراية بمخاطر اختراق العدو لشبكات الاتصال وكيفية حماية أنفسهم، بالإضافة إلى الإجراءات الاستباقية واليقظة المستمرة (راجع القوس: كيف تحمي حسابك؟).

(القوس)

جرائم الاحتلال

حرمة الجسد في القانون الدولي الإنساني
جريمة سرقة جثامين الشهداء

لونا فرحات

يواصل الكيان الصهيوني احتجاز معاقبة الموتى واحتجاز تاريخهم المشرف وسيرتهم الذاتية وجثامينهم في إهانة لإنسانية الإنسان في موته، مرتكباً في ذلك انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب. وتفيد وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة الأسرى والمحررين الفلسطينية أن سلطات الكيان تحتجز أكثر من 370 جثماناً لشهداء فلسطينيين وعرب، منها 253 جثماناً محتجزة منذ عام 1967. ويُعتبر حجز الجثامين إجراء انتقامياً من الشهداء الذين قاوموا العدو، ورادعاً لآخرين لمنعهم من مقاومة المحتل، وعقاباً جماعياً لعائلات الشهداء لمقاومة معاناتهم وأخيراً ورقة مساومة للضغط والابتزاز. ويحيي الشعب الفلسطيني، في 27 آب من كل عام، «اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب».

يحمي القانون الدولي الإنساني الأشخاص من أخطر أشكال الانتهاكات مثل انتزاع الأعضاء من شخص حي أو القتل من أجل استخراج أعضائه، ويوفر الحماية للموتى من خلال الحفاظ على كرامة الجسد وحظر تشويه الجثث والمساس بها. وتزداد أهمية هذه الحماية بالنظر إلى واقع استئصال أعضاء السجناء قسراً. لذلك ينص القانون الدولي الإنساني على حماية أجساد الأحياء والأموات على حد سواء ويفرض على أطراف النزاع المسلح اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية الجرحى والمرضى من سوء المعاملة في كل اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولات الإضافية.

قواعد حماية الموتى من التشويه والسلب

يجب احترام جثث الموتى وحمايتها أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977 وقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.

إن نقطة البداية لحماية الموتى من سرقة الأعضاء هي البحث عن الموتى، لذلك تلتزم الأطراف المتنازعة في كل الأوقات، وعلى الأخص بعد الاشتباك في القتال، باتخاذ جميع التدابير الممكنة دون إبطاء للبحث عن جثث الموتى وجمعها وإجلائها دون تمييز مجحف (المادة 3 من اتفاقيات جنيف الأربع والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني والقاعدة 113 من دراسة القانون الدولي العرفي الإنساني). ويجوز لأطراف النزاع المسلح مناشدة السكان المدنيين وجمعيات الغوث للبحث عن الموتى والإبلاغ عن أماكنهم. وعليها أن تسعى للوصول إلى اتفاق حول ترتيبات تتيح لفرق أن تبحث عن الموتى وتحدد هوياتهم وتلتقط جثثهم من مناطق القتال، ما يعني أنه في النزاعات الدولية وغير الدولية من غير المقبول إجبار الضحايا على جمع جثث أشخاص آخرين من جماعتهم العرقية نفسها، وقد يُعد ذلك من قبيل التعذيب.

رغم عدم وجود نص صريح، فإن القانون الدولي الإنساني يحمي أجساد الموتى ويحظر نزع أي جزء من الأعضاء من خلال تحريم التمثيل بها (تشويهها) ومنع نهبها بموجب المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف التي توفر الحماية لجسد المُتوفى من خلال حظر الاعتداء على الكرامة الشخصية. وقد تم التطرق إلى هذه الجريمة من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالتأكيد على أن إزالة أو بتر أجزاء من شخص متوفى يشكل اعتداء على الكرامة الشخصية ضد الموتى وجريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة.

الدفن والحرق

تُعامل جثث الموتى بطريقة يجب أن تتسم بالاحترام، ولا يُسمح بحرق الجثث لأنه سيحول دون التحقق من هوية المتوفى في المستقبل. ولكن يسمح بحرقها في حالات استثنائية لأسباب صحية قهرية أو لأسباب دينية تستند إلى ديانة المتوفى أو تنفيذاً لوصيته، وعلى السلطات الحاجزة التحقق من أن الموتى يُدفنون باحترام وطبقاً لشعائرهم الدينية. وعلى السلطات الحاجزة أن تتأكد من أن المتوفين من أسرى الحرب الذين يتبعون دولة واحدة يُدفنون في مكان واحد.

المقابر الجماعية

يتحقق أطراف النزاع المسلح الدولي من أن دفن الجثث أو حرقها يجري لكل حالة على حدة بقدر المستطاع وفقاً للظروف، ويُدفن أسرى الحرب والمعتقلون في مقابر فردية باستثناء الحالات التي تستدعي فيها ظروف قهرية استخدام مقابر جماعية.

> تُعد إعادة جثث الموتى إلى ذويهم هدفاً إنسانياً أساسياً يقر به القانون الدولي الإنساني التعاهدي والعرفي

استخراج الجثث

في النزاعات المسلحة الدولية، تسمح الإدارة الرسمية لتسجيل المقابر بإجراء عمليات استخراج للرفات في الدولة التي توجد في أراضيها المدافن. ولا يُسمح ذلك إلا إذا كانت الدولة المعنية عقدت اتفاقاً لتسهيل عودة رفات الموتى بناءً على طلب الطرف الذي ينتمون إليه أو بناءً على طلب أقرب الناس إلى المتوفى. وتُعد إعادة جثث الموتى إلى ذويهم هدفاً إنسانياً أساسياً يقر به القانون الدولي الإنساني التعاهدي والعرفي. كذلك يحظر الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1977 المساس بجسد المحتجزين الأحياء بالنص في المادة 11 على أنه: يجب ألا يمس أي عمل أو إحجام لا مبرر لهما بالصحة والسلامة البدنية والعقلية للأشخاص الذين هم في قبضة الخصم أو يتم احتجازهم أو اعتقالهم، ويحظر تعريض الأشخاص المشار إليهم في هذه المادة لأي إجراء طبي لا تقتضيه الحالة الصحية للشخص المعني ولا يتفق مع المعايير الطبية المرعية التي قد يطبقها الطرف الذي يقوم بالإجراء على رعاياه المتمتّعين بكامل حريتهم في الظروف الطبية المماثلة.

ويحظر بصفة خاصة أن يجري لهؤلاء الأشخاص، ولو بموافقتهم، أي مما يلي: عمليات البتر، التجارب الطبية أو العلمية، استئصال الأنسجة أو الأعضاء بغية استزراعها، وذلك إلا حينما يكون لهذه الأعمال ما يبررها وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه المادة. ولا يجوز الاستثناء من الحظر الوارد إلا في حالة التبرع بالدم لنقله أو التبرع بالأنسجة الجلدية لاستزراعها شريطة أن يتم ذلك بطريقة طوعية وبدون قهر أو غواية. وأن يجري لأغراض علاجية فقط وبشروط تتفق مع المعايير والضوابط الطبية المرعية عادة وبالصورة التي تكفل صالح كل من المتبرع والمتبرع له. ويُعد انتهاكاً جسيماً لهذا الملحق (البروتوكول) كل عمل عمدي أو إحجام مقصود يمس بدرجة بالغة بالصحة أو بالسلامة البدنية أو العقلية لأي من الأشخاص الذين هم في قبضة طرف غير الطرف الذي ينتمون إليه، ويسعى كل طرف في النزاع، فضلاً عن ذلك، إلى إعداد سجل بكل الإجراءات الطبية التي تم اتخاذها بشأن أي شخص احتُجز أو اعتُقل أو حُرم من حريته. ويجب أن توضع هذه السجلات في جميع الأوقات تحت تصرف الدولة الحامية.

لذلك فالحماية هي مطلقة وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإن نزع الأعضاء من الأشخاص المحميين هو محظور تماماً. لذا يُعتبر إخضاع الأشخاص الموجودين تحت سلطة طرف آخر في النزاع للتشويه البدني أو لأي نوع من أنواع التجارب الطبية أو العلمية التي لا تبررها المعالجة الطبية، والتي لا تجري لصالحه وتتسبب في وفاة ذلك الشخص أو في تعريض صحته لخطر شديد، جريمة حرب، وهو ما أكدته أيضاً المادة الثامنة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي يدخل في نطاقها حظر تشويه الجثث وتعتد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو الصحة، التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجية.

قاووش

الاكتظاظ يخنق أماكن الاحتجاز
2024: انفراج أو انفجار السجون؟

أحمد مدلج

دخلت أماكن الاحتجاز السنة الجديدة حاملة معها مشاكل عدة ومتراكمة. سنوات شهدت اعتكاف القضاة واستقالة بعضهم. وأزمات مالية واقتصادية ساهمت في تدهور حالة السجون والنظارات. ما كان يخصص من موارد لأماكن الاحتجاز يكاد لا تكفي لعدد معين من السجناء والموقوفين، فكيف لو زاد هذا العدد؟ يعدّ الاكتظاظ المشكلة الأكبر التي تعاني منها السجون والنظارات لأسباب كثيرة، منها البطء في سير المحاكمات واتخاذ بعض القُضاة نهج التوقيف الالزامي لا الاحتياطي. التوقيف أصبح القاعدة لا الاستثناء. ومع عدم البت بإخلاء سبيل عدد من الموقوفين، كان من المفترض إيجاد الحل المناسب لمشكلة الاكتظاظ. لكن سياسة «أجّل عمل اليوم إلى الغد» هي على ما يبدو المتبعة اليوم. ونظراً لصعوبة الظروف داخل أماكن الاحتجاز هل ستتخذ السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) أي إجراء لتخفيف العبء على السجون والنظارات في عام 2024؟ أم ستبقى سياسة "التطنيش" قائمة؟.

«هول علامات سيجارة يلي طفوها بوجهه»، يتحدث أحد المحامين لـ«القوس» عن معاناة القاصر جاد من التنمر والعنف الجسدي من قبل الأحداث الذين يشاركونه الزنزانة في أحد المخافر. لدى ذهاب المحامي لرؤية جاد، ابن السادسة عشرة الموقوف بتهمة السرقة، فوجئ بحروق على وجه القاصر، نتيجة إطفاء السجائر في وجهه. «لا يمكنك لوم هؤلاء القاصرين على تصرفاتهم، ذلك كون القاصر يفترض محاكمته سريعاً ونقله إلى السجن لإعادة تأهيله». ويشدد المحامي على أن جاد كما العديد من القاصرين الذين هم ضحية إهمال والديهم يلجأون إلى ارتكاب الجرائم من ترويج وتعاطي المخدرات وحتى السرقة للهروب من واقعهم المزري. والأخطر من ذلك، بحسب المحامي، هو توقيف القاصرين دون إجراء محاكمة. فيقضي أسابيع وشهوراً في نظارات مكتظة غير صالحة للأحداث. لذلك، «لا يفترض لأحد أن يفاجأ إن عاد جاد أو غيره من القاصرين بعد خروجهم من السجن، إلى ارتكاب الجرائم، بعد كل هذه الظروف القاسية التي عاشوها في المخافر، وتعرضهم لشتّى أنواع العنف الجسدي والمعنوي، ما يساهم في تنمية مشاعر الانتقام والنقمة على المجتمع».

«مكدّسين كدس فوق بعض»، هكذا يصف الموقوف رامي الاكتظاظ داخل غرفة إحدى النظارات. ويضيف «داخل غرفة مساحتها ثلاث أمتار باثنين نحو 30 شخصا. عم من نام بالحمام داخل الغرفة كون الزنزانة مساحتها ما بتحمل، صرلي ثلاث أشهر موقوف ناطر ليعملولي سوق لاتحاكم، ولما اتحاكم، عد ومد لروح على السجن، والسجون أصلاً مش أحسن بكثير من هون». يضيف رامي أن الأزمة الاقتصادية ساهمت بمضاعفة معاناته «لا محامي بقدر جيب ولا أهلي بيقدروا يزوروني ويجيبوا أكل ومواد تنظيف. أنا متكل على شو ممكن يتبرعولي».

اكتظاظ بنسبة 260٪

يوضح أحد ضباط قوى الأمن المكلّفين إدارة السجن أن المشكلة واحدة: الاكتظاظ الذي يصل إلى نسبة 260%. فالغرفة التي يفترض أن تستقبل عشرة نزلاء يوضع بداخلها 26 نزيلاً. يضيف الضابط أن هناك مشكلات أخرى، من نقص في العديد والآليات التي تتطلب جميعها صيانة دورية. أما بالنسبة للقضاء فـ«المحاكم تعمل ضمن استطاعتها مع إمكانات محدودة. لكن لا يمكن تجاهل الدور الذي قد يلعبه القاضي اليوم في تخفيف نسبة الاكتظاظ عبر الإسراع في البت بالمحاكمات وتطبيق المادة 108 من أصول المحاكمات الجزائية». ويشدد الضابط على ضرورة تحمّل كل الوزارات مسؤولياتها. «صحيح أن المنظمات والجمعيات تقوم بمساعدتنا، ولكن هذا ليس الحل بل جرعة اوكسيجين، ومع تفاقم الصعوبات قد تصبح هذه المساعدات بلا قيمة ولن تجدي نفعاً دون حل نهائي بدل من الحلول المؤقتة».

> الغرفة التي يفترض أن تستقبل عشرة نزلاء يوضع بداخلها 26 نزيلاً

توقيف الملفات في اتهامية بعبدا

«سبعة أشهر من دون البت بالملف»، تتحدث إحدى المحاميات عن دور الهيئة الاتهامية كمرحلة مفصلية في إطار المسار القضائي للدعوى العامة. لماذا؟ لأن الهيئة الاتهامية هي التي تصدر القرار الظني، أي القرار الذي يظن بالمتهم لارتكابه جنحة أم جناية لإحالة الملف إلى المحكمة أو اعلان براءته. أي أن دورها مفصلي في نقل الملف إلى المحكمة لصدور الحكم. أما بالنسبة للهيئة الاتهامية في بعبدا، فهناك ملفات عالقة من دون صدور قرار لمدة تتخطى الخمسة والستة أشهر. وذلك يعود لأسباب عديدة، منها اعتكاف القضاة الذي نتج عنه تكديس الملفات في هيئة تتألف فقط من ثلاث غرف، في إحدى أكبر المحافظات. وتضيف المحامية أن الكمية الهائلة من الملفات لا يمكن أن تقتصر على مناوبة القضاة ليومين في الأسبوع فقط. وتشير أن لا مهلة قانونية تلزم الهيئة بإصدار قرارها. «المهل فقط تتعلق بالاستئناف كطلب استئناف قرار اخلاء السبيل الصادر عن النيابة العامة. وهذه المهلة محددة ضمن القانون للبت في قرار الاستئناف. اليس من المفترض إذاً النظر في تحديد مهلة محددة للبت بالملفات العالقة في الهيئة لتسريع إجراءات المحاكمة؟».

وبالنسبة للمحامية، تتلقى النيابة العامة في بعبدا كما هائلاً من الشكاوى، بشكل يومي. كل ذلك يؤثر سلباً على الهيئة الاتهامية مما يؤدي إلى تراكم الملفات. ومن جهة أخرى تستغرب المحامية وجود ملفات لم يصدر فيها أي مضبطة اتهام منذ سنوات، ومنها ملفات بسيطة تم اسقاط الحق فيها. وتعطي مثلاً لملف بقي عالقاً لأكثر من سنة أمام الهيئة الاتهامية يتعلق بترويج المخدرات، حيث بقي الموقوف المتهم بالتعاطي والترويج سنتين في السجن ولم يصدر بحقه أي قرار اتهامي.

تنهي المحامية بأن مشكلة اتهامية بعبدا تعود إلى ما قبل 2019 أي عندما كانت الظروف طبيعية، فكيف الحال اليوم في ظروف استثنائية؟ «الملف يبقطع بخبر وسلامة ويس يوصل عند الهيئة لاتهامية ما منعود منخلص». ومن الهيئة الاتهامية إلى نهج النيابة العامة وقضاة التحقيق في عدم البت بإخلاء السبيل، تسأل المحامية: «هل النيابة العامة وقضاة التحقيق والهيئة الاتهامية مطلعون على أوضاع السجون ومشاكل الاكتظاظ؟».

الاعتداءات الإسرائيلية تساهم في الاكتظاظ

لا تقتصر آثار الاعتداءات الإسرائيلية على المناطق الجنوبية على تهجير أهلها، بل تطال أيضاً الموقوفين والمحكومين داخل نظارات قرب الحدود اللبنانية. وعلمت «القوس» أنه بسبب الأوضاع الأمنية، تم نقل الموقوفين والمحكومين داخل النظارات القريبة من مناطق القصف إلى مراكز أخرى، مما زاد نسبة الاكتظاظ، ناهيك عن وضع بعض الموقوفين الأحداث في مخافر مختلطة مع بالغين.

تعريف الهيئة الاتهامية

هي هيئة قضائية أعلى درجة من قاضي التحقيق ومن النائب العام، من مهامها الأساسية أن تراقب أعمال التحقيق بما في ذلك القرارات النهائية عندما تكون للفعل صفة جنائية، وأن تبت في المنازعات بين قاضي التحقيق والنائب العام وسائر فرقاء الدعوى العامة. دور هذه الهيئة لا يقتصر فقط على الرقابة بل يتعداه إلى حق التصدي بنفسها للدعوى العامة والتحقيق فيها بدلاً من قاضي التحقيق. وأجاز لها القانون الحق في البت بطلبات إعادة الاعتبار التي يتقدم بها المحكوم عليه. تتألف الهيئة من رئيس ومستشارين وتجتمع كلما دعت الحاجة. وتتخذ قراراتها بإجماع الآراء أو بأكثريتها. وهذه القرارات هي:

- منع المحاكمة عن المدعى عليه وإطلاق سراحه اذا تبين لها ان الادلة غير كافية لاتهامه بالجناية، او ان الفعل المسند اليه لا يؤلف جرماً او ان الصفة الجرمية قد زالت عنه لسبب من اسباب التبرير او بصدور قانون جديد يعدل القانون السابق او ان الدعوى العامة قد سقطت لسبب من اسباب السقوط المحددة في القانون.
- اعتبار الفعل جنحة أو مخالفة تحيل بموجبه المدعى عليه على القاضي المنفرد الجزائي وتطلق سراحه اذا اعتبرت الفعل مخالفة او جنحة لا تستوجب عقوبة الحبس اكثر من سنة.
- اتهام المدعى عليه إذا تبين لها ان الوقائع والادلة عليها كافية لاتهامه بعد ان تعطي الفعل المسند اليه وصفاً جنائياً.

(قانون أصول المحاكمات الجزائية من المادة 129 إلى المادة 146)

(هيثم الموسوي)

عدد الموقوفين في لبنان

المكان	النظارات	الموقوفون
قصور العدل	8	455
شرطة بيروت	14	180
سرية الجديدة	13	98
سرية جونية	13	131
سرية بعبدا	11	26
سرية بيت الدين	15	59
سرية عاليه	10	76
سرية الضاحية	6	69
سرية صور	14	91
سرية صيدا	9	54
سرية النبطية	14	29
سرية طرابلس	8	63
سرية حلبا	12	65
سرية زغرتا	8	35
سرية أميون	10	33
سرية بعلبك	21	69
سرية زحلة	7	45
سرية جب جنين	8	18
وحدة الشرطة القضائية	26	461
وحدة أمن السفارات	2	6
سجون لبنان	5111	

339.9%
نسبة الاكتظاظ في سجن رومية
يبلغ عدد سجناء رومية 3620 السجن الذي يتسع فقط نحو 1050 سجيناً.

753
سجيناً خلال سنتين
ارتفع عدد السجناء ما بين 2021/10/22 و2023/10/06 من 7515 إلى 8268

474
موقوفاً خلال سنتين
ارتفع عدد الموقوفين في نظارات وقصور العدل وأماكن الاحتجاز التابعة لقوى الأمن ما بين 2021/10/22 و2023/10/06 من 1589 إلى 2063

المصدر: المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
غرفة العمليات تاريخ 2023/10/06

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان

alqaous alqaous22 al_qaous alqaous
01/34 99 54
www.alqaous.com info@alqaous.com